



الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئيس الجمهورية و كلمة العراق في القمة السابعة للدول المصدرة للغاز في الجزائر

النهر صد

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29

الاحد

2024/03/03

No. : 7899

إصدارات فبراير

(١٠) مجلات تحليلية توثيقية للنخبة والباحثين



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



العراق واقليم كردستان

- اشادات بالدور الكبير والمؤثر للرئيس مام جلال في خدمة العراق
- تأكيدات كردستانية وارمينية: عدم الاستقرار لا يخدم مصلحة اي شعب
- يونامي شاهد موثوق به على الأحداث التي يشهدها العراق والاقليم
- نحو تحويل ابداعات شبابنا من دائرة النظريات الى الواقع العملي
- البيت الابيض: من اجل تعزيز الاستقرار والحكم الرشيد في العراق والاقليم
- قلق متزايد من الانتهاكات المتزايدة لحقوق الصحفيين في اقليم كوردستان
- كلمة العراق في القمة السابعة للدول المصدرة للغاز..
- اشادات ايرانية بدور العراق المحوري في تقريب وجهات النظر في المنطقة
- رئيس الجمهورية: هذه المرحلة تتطلب المزيد من التنسيق والتعاون المشترك
- رئيس الجمهورية يفتتح فعاليات مهرجان الحضر في الموصل
- رئيس الجمهورية: دعم المعلم وتلبية حقوقه عنصر أساسي لتطور المجتمع
- ضرورة نشر الوعي الصحي وتكثيف الجهود لخفض التكاليف العلاجية
- محادثات رئيس الاقليم في تركيا: أهمية التعاون من أجل حل سلمي للمشاكل
- المخابرات العراقية تعيد كوفان عيدو خرتو لعائلتها بعد أسرها من داعش
- المبعوث الأميركي للتحالف الدولي: لا انسحاب حالياً من العراق

قضايا كردستانية

- النزعة القومية الكردية والعربية المبكرة: تماثلاً واختلافاً

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- رئيس العراق وقرارات المحكمة الاتحادية
- تبعات الإنسحاب من العراق
- فساد بتريليونات الدنانير..

المرصد السوري و الملف الكردي

- تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش:
- الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا

المرصد الإيراني

- تقرير شامل... طهران تتحدث عن مشاركة جيدة في الانتخابات

المرصد الروسي

- خطاب بوتين: واثقون من النصر والنجاح وفي مستقبل روسيا

رؤى و قضايا عالمية

- فورين بولسي: السابع من أكتوبر غير كل شيء، لكن ماذا لو لم يتغير؟
- لماذا الحديث عن الثقافات وليس تفاهمها ؟
- الضوابط الأخلاقية في البيئة الإعلامية الجديدة



اشادات بالدور الكبير والمؤثر للرئيس مام جلال في خدمة العراق

أجرى رئيس لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مجلس النواب العراقي الدكتور عدنان برهان الجحيشي ورئيس مركز العراق لحقوق الإنسان علي العبادي، زيارة إلى ضريح الرئيس العراقي الأسبق الراحل جلال طالباني، وكان في استقبالهم نائب محافظ السليمانية شاهو عثمان.

وأشاد الجحيشي والعبادي بالدور الكبير والمؤثر الذي لعبه الراحل طالباني في خدمة العراق خلال فترة تبوئه منصب رئيس جمهورية العراق، ومساهماته اللافتة في بناء الدولة ما بعد ٢٠٠٣ وكتابة الدستور، وحكمته ووطنيته التي يشهد لها جميع أبناء الشعب العراقي. وأشار رئيس لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مجلس النواب العراقي الدكتور عدنان برهان الجحيشي في الكلمة التي كتبها في سجل الزيارات، إلى الدور البارز للرئيس الراحل جلال طالباني في بناء الدولة ما بعد ٢٠٠٣ وكتابة الدستور، وحكمته ووطنيته التي تستدعي من الجميع استلهاها لحماية وحدة العراقيين والتعايش بين مكوناتهم المختلفة.



تاكيدات كردستانية وارمينية:

عدم الاستقرار في المنطقة لا يخدم مصلحة اي شعب

قوباد طالباني: جميع جهودنا باتجاه حل المشكلات بين الاقليم وبغداد

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، يوم الخميس ٢٠٢٤/٢/٢٩، في اربيل، مع رئيس جمهورية أرمينيا فاهاكين خاتشاتوريان.

وخلال الاجتماع الذي حضره ريبر احمد وزير الداخلية ودارا رشيد وزير التخطيط وسامان برزنجي وزير الصحة ودابان شمله نائب مسؤول دائرة العلاقات الخارجية، بحث الجانبان تعزيز العلاقات بين ارمينيا واطليم كردستان. واكد الجانبان خلال الاجتماع ضرورة تعزيز علاقات التعاون في جميع المجالات وخاصة في مجالات التكنولوجيا والتجارة والاستثمار والزراعة والصحة والتعليم العالي، وناقشا الآليات والاجراءات التي تساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بالاستفادة من التجارب الارمينية. في جانب آخر من الاجتماع بحث نائب رئيس حكومة اقليم كردستان مع الرئيس الارميني الاوضاع السياسية والامنية في المنطقة بشكل عام، واكد الجانبان ان عدم الاستقرار في المنطقة لا يخدم مصلحة اي شعب، وعلى الجميع اتباع سياسة الحوار والتفاهم والسلام لمعالجة المشاكل وعدم السماح بتصعيد الخلافات.

كما بحث الجانبان العلاقات بين اقليم كردستان وبغداد، ووضح نائب رئيس حكومة اقليم كردستان: نبذل أقصى الجهود من اجل معالجة المشاكل بين الاقليم وبغداد وفقا للدستور بشكل يصب في مصلحة جميع مكونات الشعب العراقي.

وكان رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني قد اجتمع مع فاهاغين خاجاتوريان رئيس جمهورية أرمينيا. وخلال الاجتماع الذي حضره نائبا الرئيس والوزراء المعنيون في حكومة إقليم كردستان، نوقشت علاقات أرمينيا مع العراق وإقليم كردستان وخاصة في المجال الاقتصادي، وتبذلت الآراء ووجهات النظر حول أوضاع العراق وإقليم كردستان وأحوال المكونات.

وأشار الجانبان إلى فرص تعزيز علاقات أرمينيا مع العراق وإقليم كردستان في قطاعات التجارة والاستثمار والقطاع الخاص والطب والسياحة، وسلطا الضوء في هذا السياق على فرص تسيير رحلات الطيران المباشرة بين أرمينيا والعراق وبضمنه إقليم كردستان.



يونامي شاهد موثوق به على الأحداث التي يشهدها العراق واقليم كردستان

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كردستان، الخميس ٢٩/٢/٢٠٢٤ في أربيل، مع هانس جنين بلاسخت، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الى العراق. وبحث الجانبان خلال الاجتماع، آخر المستجدات والتطورات في العراق واقليم كردستان والمنطقة.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، شدد نائب رئيس الوزراء والمبعوثة الأممية على أهمية حل المشكلات عن طريق الحوار والاحتكام الى الدستور.

وقيم قوباد طالباني عاليا، دور بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، ولاسيما في جهودها الدبلوماسية من أجل حل المشكلات المستعصية في العراق واقليم كردستان، وقال بهذا الصدد: «يونامي شاهد موثوق به على الأحداث التي يشهدها العراق واقليم كردستان، كما توظفون مكانتكم الدولية لإيصال صوت المغدورين الى العالم».



نحو تحويل ابداعات شبابنا من دائرة النظريات الى الواقع العملي

شارك قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان السبت ٢٠٢٤/٣/٢ المعرض العلمي لطلاب مراحل الاساسية والاعدادية الذي اقيم في جامعة السليمانية.

واشار قوباد طالباني الى انه كان سعيدا برؤية افكار ومشاريع العلمية للاطفال والشبان في مجالات المختلفة، حيث قال: « انجازاتهم يدفعنا بان نكون اكثر حرصا بتقديم الدعم لتطوير قدرات شبابنا الابداعية، حيث تمكننا خلال السنة الفائتة من الوصول الى عدد من المشاريع من ثورة المعلومات والاحصائيات ومنتدى الابداع والاعمال، وذلك كي نتمكن من تحويل ابداعات شبابنا من دائرة النظريات الى الواقع العملي ويكون لديهم اعمالهم ومشاريعهم الخاصة بهم وبالتالي توفير فرص العمل للشباب العاطلين ».



من أجل تعزيز الاستقرار والحكم الرشيد

دعم أمريكي لإقليم كردستان على النحو المحدد في الدستور العراقي

* البيت الأبيض / مكتب المتحدث الرسمي

اجتمع مستشار الأمن القومي جايك سوليفان في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٢٤ برئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني في البيت الأبيض.

وأعرب سوليفان عن امتنانه للشراكة طويلة الأمد بين إقليم كردستان والولايات المتحدة وشدد على الدعم الأمريكي لإقليم كردستان القوي والقابل للحياة اقتصاديا على النحو المحدد في الدستور العراقي.

ونوه سوليفان بشكل خاص بالدور الذي تلعبه البيشمركة الكردية في المعركة ضد تنظيم داعش وشراكتها التاريخية مع الولايات المتحدة، كما أعرب عن تعازيه عن روح مقاتلي البيشمركة والمدنيين الأكراد في العقد الماضي في خلال حملة إلحاق الهزيمة بداعش.

وأكد سوليفان على دعم بلاده لأمن إقليم كردستان وأدان الهجمات التي تشنها إيران وجماعاتها التي تعمل بالوكالة ضد مواقع هناك.

وأعاد سوليفان التأكيد على الدعم الأمريكي لحكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية فيما تعملان معا للتوصل إلى ترتيبات دائمة بشأن تقاسم الإيرادات والموازنة بغرض تعزيز الاستقرار والحكم الرشيد والتقدم الاقتصادي في مختلف أنحاء العراق وإقليم كردستان.



قلق متزايد من الانتهاكات المتزايدة لحقوق الصحفيين في اقليم كردستان

أعربت الولايات المتحدة الأمريكية، عن قلقها من الانتهاكات التي تمارس ضد حرية الصحافة في اقليم كردستان، مؤكدة دعمها لتطبيق قانوني العمل الصحفي، وحق الحصول على المعلومة في الاقليم. واعلنت القنصلية العامة الأمريكية في أربيل، في بيان نشرته على صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك): نعرب عن قلقنا من سماع أخبار عن الانتهاكات الأخيرة بحق حرية الصحافة، ومنها اعتقال الصحفيين والناشطين في مدينة دهوك خلال الأسبوع الماضي، وكذلك منع القنوات الاعلامية من تغطية الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء الى حلبجة، والذي يبدو أنه كان لدوافع سياسية». وأضاف البيان: «تدعم القنصلية العامة الأمريكية التطبيق الكامل لقانوني العمل الصحفي وحق الحصول على المعلومة في اقليم كردستان، كما تدعم القدرات الحرة وغير المقيدة للصحفيين من أجل إنجاز مهامهم».

منظمة تعلن الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون

كما وأعلنت منظمة المراسلون لحقوق وتطوير الصحفيين إحصائية للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والقنوات والمؤسسات الاعلامية في اقليم كردستان خلال السنة الماضية، حيث تشير الاحصائيات الى ان الانتهاكات التي تعرضت لها القنوات والمؤسسات الإعلامية قد تزايدت في ٢٠٢٣ مقارنة بسنة ٢٠٢٢. وتحتل محافظة أربيل المرتبة الأولى ضمن محافظات الإقليم بتسجيلها (٧٨) حالة انتهاك التي تعرض لها الصحفيين والقنوات والمؤسسات الإعلامية، وتأتي محافظة دهوك في المرتبة الثانية بتسجيلها (٣٧) حالة انتهاك، بينما سجلت محافظتي السليمانية وحلبجة (٢١) حالة انتهاك وهي الأقل مقارنة بأربيل ودهوك.

أربيل في المرتبة الاولى من الانتهاكات

أكد هوزان قادر رئيس منظمة المراسلون لحقوق وتطوير الصحفيين، خلال تصريح لـ PUKMEDIA الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني حول الموضوع: « من مجموع (١٣٦) انتهاكا تعرض لها الصحفيون، تأتي محافظة أربيل في

المقدمة حيث سجلت فيها (٧٨) انتهاكا، وتأتي بعدها محافظة دهوك وقد سجلت فيها (٣٧) انتهاكا، وتعرض الصحفيون في محافظة حلبجة الى اقل حالة انتهاك بتسجيلها (١٠) حالة فقط، كما سجلت (١١) حالة انتهاك للصحفيين في محافظة السليمانية».

وبحسب احصائيات منظمة المراسلون لحقوق وتطوير الصحفيين ، فان أغلب حالات توقيف واوامر القبض على الصحفيين كانت في أربيل بتسجيلها (١٠) حالة، ثم تأتي بعدها مباشرة مدينة دهوك التي حصلت فيها (٨) حالات توقيف للصحفيين، وسجلت السليمانية حالي توقيف وحالة واحدة في حلبجة، حيث أظهرت الإحصائية ان حالات توقيف واوامر القبض على الصحفيين انخفضت في السليمانية وحلبجة بصورة كبيرة.

ووفق مقارنة بين إحصائية الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين في (٢٠٢٢) و (٢٠٢٣) يظهر انه رغم انخفاض حالات الانتهاك التي تعرض لها الصحفيين في الإقليم بصورة عامة، الا ان الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين والقنوات والمؤسسات الإعلامية ارتفعت من (٣٢٠) الى (٣٢٨) حالة.

كما ان الاحصائيات تظهر بان (١٦) قناة ومؤسسة إعلامية في الإقليم تعرضت للانتهاك، وكان منع من تغطية الاحداث هي الحالة البارزة للانتهاكات وسجلت أربيل ودهوك العدد الأكبر منها.

وجاء في تقرير منظمة المراسلون، انه « إضافة الى الحالات التي أشرنا اليها، كانت هناك ثلاث حالات لموت الصحفيين و٢٦ حالة قطع الرواتب وانهاء خدماتهم».

تقرير: السليمانية وحلبجة الأقل انتهاكا لحقوق الصحفيين

بحسب التقرير السنوي لمنظمة مختصة بحرية الصحافة في اقليم كردستان، فقد بلغ عدد الانتهاكات تجاه الصحفيين والمؤسسات الاعلامية في الاقليم خلال العام الماضي ٢٤٩ حالة، ومع أن الانتهاكات قلت مقارنة بالعام ٢٠٢٢، إلا أن أكثر من نصف هذه الانتهاكات مورست في محافظة أربيل، فيما كانت النسبة الأقل منها في محافظتي السليمانية وحلبجة.

أكثر من نصف حالات الانتهاك في أربيل

وبحسب التقرير السنوي لمركز (مترو- Metro) للدفاع عن حقوق الصحفيين (تقرير وضع حرية الصحافة في اقليم كردستان العراق للعام ٢٠٢٣)، فقد مورست ٢٤٩ حالة انتهاك بحق ٢٤٧ صحفياً ومؤسسة إعلامية في العام الفائت، تم توثيق ١٠٢ حالة منها في مركز مترو، منها ٥٤ حالة في محافظة أربيل، وتأتي محافظة دهوك في المركز الثاني بـ ٢٤ حالة، ثم السليمانية ١٨ حالة وفي محافظة حلبجة حدثت ٥ حالات فقط.

ووفق التقرير فإنه من مجموع حالات الانتهاك ٢٤٩، ١٣٤ حالة عبارة عن منع وتمييز، و٣٨ حالة استيلاء على المعدات الصحفية، و٢٧ حالة اعتداء وتهديد وتنكيل، كما حدثت خلال العام الماضي ٥ حالات اعتقال للصحفيين خارج إطار قانون الصحافة، و٣٧ حالة احتجاز بدون قرار المحاكم، فضلا عن ٤ حالات هجوم إلكتروني وحالتين لتعطيم المعدات الصحفية وحالتي مصادمة لمنازل الصحفيين.

وتطرق تقرير مركز مترو، الى محاكمة الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني من قبل محاكم اقليم كردستان، منها قضية محاكمة صحفيي وناشطي منطقة بادينان، مؤكداً أن «شرط المحاكمة العادلة لم يتوافر في قضيتهم، حيث لم تسلم من التدخلات السياسية، بهدف إسكات الأصوات المعارضة وإضعاف حرية التعبير».

هذا وأوضح مركز مترو في مؤتمر صحفي، أن حالات الانتهاك بحق الصحفيين والمؤسسات الاعلامية قلت في العام ٢٠٢٣، بنسبة ٤٢٪، مقارنة بالعام ٢٠٢٢، حيث سجل في ذلك العام ٤٣١ حالة انتهاك.



كلمة العراق في القمة السابعة للدول المصدرة للغاز..

رئيس الجمهورية: نتقدم بخطوات مدروسة لاستغلال الغاز في أكثر من مشروع بمناطق متعددة من العراق

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٢ آذار ٢٠٢٤ في الجلسة الافتتاحية للقمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) التي عقدت في الجزائر. ولدى وصول رئيس الجمهورية إلى مكان انعقاد القمة كان في استقباله فخامة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون. وألقى السيد الرئيس كلمة العراق في مؤتمر القمة فيما يأتي نصها :

«فخامة الأخ الرئيس عبد المجيد تبون رئيس القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ..

يطيب لي أولاً، ان اتقدم بموفور الشكر على دعوتكم الكريمة للمشاركة في هذا الحدث العالمي الكبير، ففي الوقت الذي يعيشه العالم فيه صراعات المناخ والطاقة، ومقدمات عصر التحول بالطاقة، وانعكاسات تلك الصراعات على استقرار قطاع الطاقة العالمي، يصبح جلياً ان العالم يحتاج الى استقرار قطاع الطاقة والثقة بهذا الاستقرار، مثلما يحتاج للطاقة نفسها .

لا زالت الجهود العالمية منصبة في تحقيق التوازن بين امن الطاقة وبين تقليل الانبعاثات، ونقص الطاقة لا يقل ضرراً عن اثار الاحتباس على بني البشر، فهناك ما يقرب من مليار إنسان في العالم يفتقرون للوصول الى

العالم يحتاج الى استقرار قطاع الطاقة والثقة بهذا الاستقرار

مصادر الطاقة، وهذا الرقم في تزايد، خصوصا، مع السعي الحثيث لازاحة الوقود الرخيص عالي الانبعاثات، وهذا ما دفع المجتمع الانساني الى ضرورة العمل لوضع رؤية للانتقال العادل للطاقة، يحفظ للكوكب مناخه ولا يترك احدا خلف الركب.

شكّل الوقود الاحفوري ما نسبته ٨٠% من مزيج الطاقة العالمي خلال العقود السابقة، ومن المتوقع ان تبقى هذه النسبة اعلى من ٦٠% قبل منتصف القرن الحالي.

وعلى الرغم من كل التحديات فقد ضاعفت وزارة النفط في العراق إنتاجها الى (٤/٧) مليون برميل خلال العشر سنوات الماضية ليحتل العراق وحده مساهمته بخمس الزيادة العالمية المتحققة في الإنتاج .

لقد اشار النص الختامي لمؤتمر الأطراف (COP٢٨) الى اعتماد الوقود الانتقالي كركيزة من ركائز التحول، وهو ما كان حاضرا أصلا، ومنذ سنوات في رؤيتنا الوطنية لصناعة الغاز؛ لان الدور الواسطي الذي يمكن ان تلعبه صناعة الغاز في مسار التحول بالطاقة، يجعل من المهم التركيز على هذه الصناعة ضمن خطط واهداف البلد.

يتجلى الدور الفاعل للغاز في قطاع الطاقة على الامدين القريب والبعيد، ليس لانه وقود اقل تلويثا فقط، بل لدوره التكاملي والتشاركي مع مصادر الطاقة النظيفة؛ بسبب مرونة العمل به في قطاع التوليد وفي الصناعات الضرورية، التي تأتي من تقنيات التوليد الكفوء للطاقة؛ كالدورات المركبة بكفاءة قاربت الـ ٦٥% او لكونه مادة اولية للصناعات البتروكيمياوية، التي لا غنى للعالم عنها باي حال من الاحوال.

وهذا هو الدور الذي يقوم به حاليا منتدى البلدان المصدرة للغاز، للوصول الى استقرار يدعم المصدرين والمستهلكين، ويدعم قبل ذلك صناعة الغاز نفسها التي تحتاج الى جهد وتمويل كبيرين على مستوى الانتاج ومستوى التصدير، والايان بهذا الدور للمنتدى، كان حافزا للعراق لابداء رغبته بالدخول للمنتدى كمراقب، تمهيدا للوصول للعضوية الفاعلة، خصوصا وان المنتدى حريص على تنسيق الرؤى والمواقف مع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

على المستوى الميداني، وانطلاقا من هذه الرؤية، اطلقنا المشاريع المكملة للجولة الخامسة ومشاريع الجولة السادسة، وهي في اغلبها حقول غازية واعدة. من جهة اخرى، صادق مجلس الوزراء على توصيات إنشاء منصة الغاز المسال في ميناء الفاو الكبير، وهي الأولى من نوعها في البلد من اجل تعزيز امن الطاقة وتنويع مصادرها.



الايمان بهذا الدور للمنتدى، كان حافزا للعراق لابداء رغبته بالدخول فيه كمراقب



نحن نتقدم ايضا بخطوات مدروسة لاستغلال الغاز، وقبل نهاية العام ٢٠٢٣ تم تشغيل مشروع للغاز، وفي هذا العام تقوم الوزارة حاليا بجهود كبيرة للانطلاق بأكثر من مشروع للغاز في مناطق متعددة من العراق.

لقد تضمن النص الختامي في مؤتمر الاطراف مضاعفة الطاقة المتجددة بثلاثة اضعاف قبل حلول العام ٢٠٣٠، وما كانت تلك الرؤية جديدة على استراتيجية الطاقة العراقية، لقد عمل العراق بشكل دؤوب على مجالات الطاقة المتجددة باضافة ساعات توليد شمسية، كما تم توقيع مذكرات تفاهم وعقود مع شركات عالمية مختصة.

لقد بدأنا اول مناقصة تنفيذ مشاريع خفض الكربون ممولة من سندات الكربون لمشروع حرق الغاز في حقل شرقي بغداد؛ لنؤكد بهذه المناسبة ان البلدان النفطية يمكن ان تلعب دوراً مهماً في هذا المجال من خلال العمل على تحسين كفاءة الطاقة؛ لان قيود المناخ هي لمكافحة الاثار المناخية للوقود الاحفوري وليس الوقود نفسه.

من جهة أخرى، تم اعداد مسودة قانون الطاقة المتجددة لتأسيس هيكلية ادارة لهذا الملف الحيوي، ولصدار التشريعات اللازمة لتسريع العمل وتم عرضه في المجلس الوزاري للطاقة، ...

...دور منتدى البلدان المصدرة للغاز كلاعب اساسي في حركة استقرار السوق وفاعليته يدا بيد مع منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك.

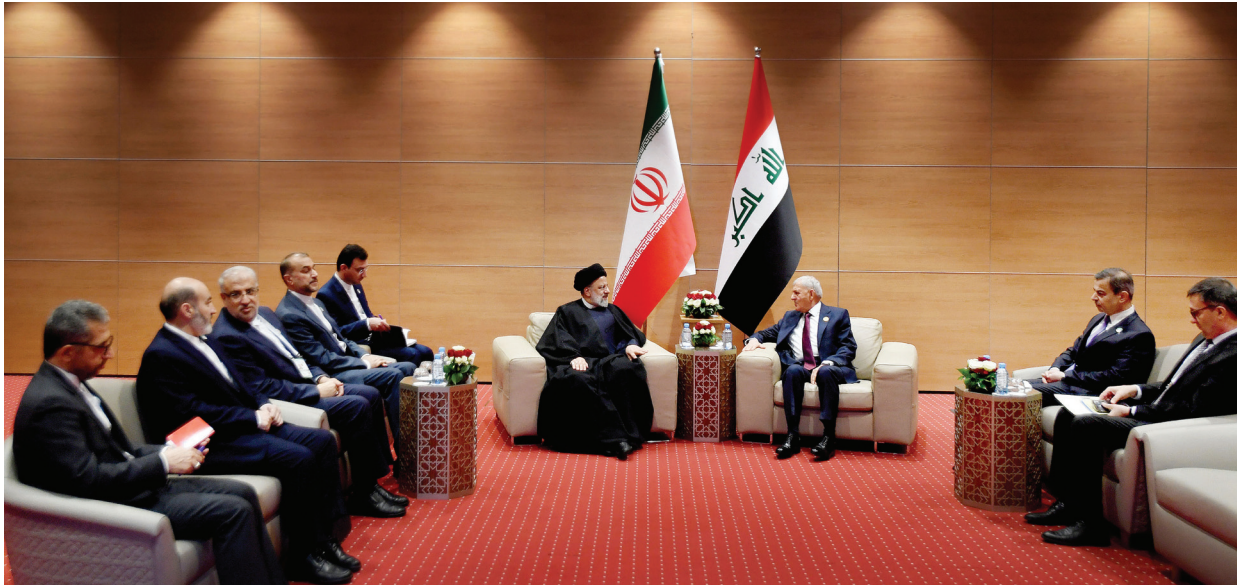
وهنا نود أن نشيد بدور الجزائر التاريخي، وكان دوراً أساسيا في تثبيت أسعار النفط واستقرار سوقه العالمي؛ من خلال عملها الريادي، لمقاربة الاراء بين الدول المصدرة للنفط داخل منظمة أوبك وخارجها، للوصول الى توافقات تاريخية.

كما نود ان نعبر عن اعتزازنا بوجودنا في الجزائر، بلد المليون شهيد، والتي كرمت العراق بأول زيارة رسمية بعد الاستقلال قامت بها حكومتها الوطنية.

ختاما، واذ نستذكر نضال شعب الجزائر، نؤكد على دعمنا الكامل لنضال الشعب الفلسطيني، الذي يواجه عدوانا جائرا ونستنكر المحاولات الغاشمة لإبادته والتي تدور امام انظار العالم.

ان امن واستقرار المنطقة بكاملها لن يتحقق من دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



اشادات إيرانية بدور العراق المحوري في تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٢ آذار ٢٠٢٤ في مقر إقامته في الجزائر، فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد إبراهيم رئيسي والوفد المرافق له على هامش مؤتمر القمة السابعة لمنتدى الدول المصدرة للغاز.

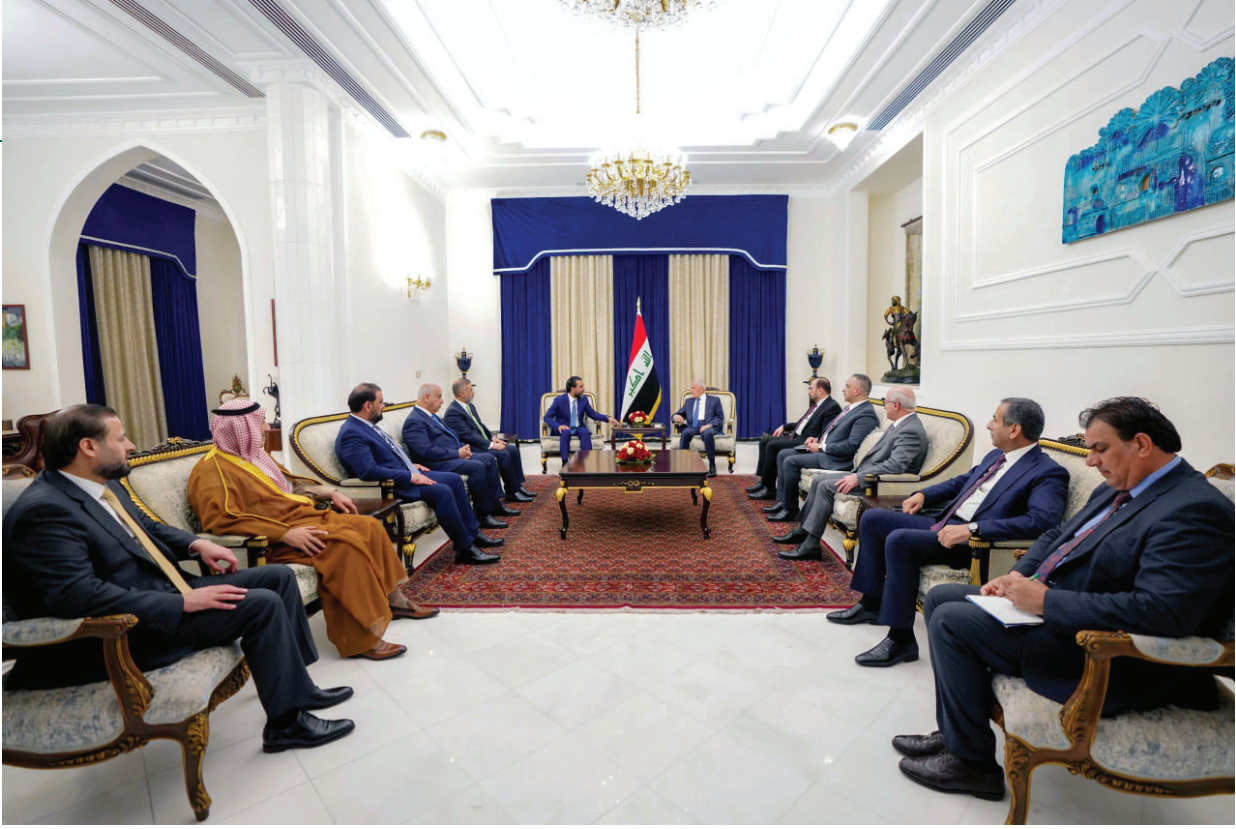
وجرى، خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الذين تربطهما مشتركات تاريخية ودينية عميقة.

وأكد فخامة الرئيس أهمية توسيع آفاق التعاون بما يخدم المصالح المشتركة ويلبي تطلعات الشعبين الجارين في تحقيق التنمية الشاملة.

وتطرق الجانبان إلى أهمية انعقاد القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز وما تشكله القمة من مساهمة جادة في استقرار قطاع الطاقة وتحقيق التوازن بين أمن الطاقة وبين تقليل الانبعاثات والتلوث ودعم الترشيح والحفاظ على البيئة.

وحول التطورات في المنطقة، شدد فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد على أهمية العمل على تخفيف التوترات واعتماد الحوار البناء في حل النزاعات، والعمل على إرساء السلم والأمن الدوليين، مشيراً بهذا الصدد إلى ضرورة وقف العدوان على قطاع غزة وإغاثة الشعب الفلسطيني الذي يواجه أبشع أشكال العدوان، وإنهاء معاناته الإنسانية عبر منحه كامل حقوقه المشروعة.

بدوره، أكد الرئيس الإيراني حرص بلاده في دعم أمن واستقرار العراق، مشيراً إلى تطلع حكومته إلى التنسيق والتعاون المشترك بين البلدين وبما يحقق الاستقرار والسلام لشعوب المنطقة. كما أشاد الرئيس إبراهيم رئيسي بدور العراق المحوري في تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة.



رئيس الجمهورية: هذه المرحلة تتطلب المزيد من التنسيق والتعاون المشترك

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٩ شباط ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، رئيس حزب تقدم السيد محمد ريكان الحلبوسي بحضور معالي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط الدكتور محمد علي تميم، ومعالي وزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني، إضافة إلى عدد من المسؤولين والشخصيات السياسية.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد، وأهمية تضافر الجهود للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، والعمل على تحسين ظروفهم المعيشية، كما تمت مناقشة اختيار رئيس جديد لمجلس النواب وفق الاستحقاقات الدستورية والانتخابية.

وأكد السيد الرئيس أن المرحلة الحالية تتطلب المزيد من التنسيق والتعاون المشترك بين جميع القوى والكتل الوطنية لترسيخ الاستقرار السياسي والأمني في العراق، ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية وبما يعزز السلم والأمن لشعبنا وشعوب المنطقة.

وأشار فخامته إلى ضرورة الإسراع في انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب وإكمال الاستحقاقات الدستورية وفقا للتفاهات بين الأطراف السياسية والتي تسهم بدعم الاستقرار السياسي، ولتمكين هذه المؤسسة من أداء دورها في إقرار التشريعات والقوانين ذات الصلة بحياة المواطنين.

وأكد فخامة الرئيس ضرورة إكمال عملية اختيار محافظين للمحافظات المتبقية وبما يدعم الحكومة في إكمال فقرات برنامجها التنفيذي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

بدوره، أكد الحلبوسي أهمية توحيد الصفوف بين القوى العراقية من أجل الحفاظ على سيادة البلد، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة، كما أشاد بطروحات السيد الرئيس الداعمة لانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب من أجل أداء المجلس لمهامه الوطنية.



رئيس الجمهورية يفتح فعاليات مهرجان الحضر في الموصل

وصل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ، يوم الخميس ٢٩ شباط ٢٠٢٤ إلى مدينة الموصل لحضور فعاليات مهرجان الحضر.

وكان في استقباله معالي وزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني، ومحافظ نينوى السيد عبد القادر الدخيل وكبار المسؤولين في المحافظة.

وافتح السيد الرئيس المهرجان إيدانا ببدء الفعاليات الفنية والثقافية والاجتماعية. وتضمنت فعاليات المهرجان، الذي حضره وزير الثقافة والسياحة والآثار والسياحة الدكتور أحمد فكاك البدراني، محافظ نينوى السيد عبد القادر الدخيل، وكبار المسؤولين في المحافظة، إلقاء الكلمات والقصائد والفعاليات الفنية التي أشادت بإسهامات حضارة وادي الرافدين بما فيها حضارة الحضر في تطور وتقدم الحضارات الإنسانية الأخرى.

كما افتتح فخامة الرئيس المعرض السياحي الذي يهدف إلى التعريف بالأماكن السياحية والآثارية ، واستمع فخامته إلى عرض عن الجهود المبذولة في الاهتمام بالتراث والمعالم الحضارية وإبراز جمالية المواقع الأثرية الموجودة في مدينة الحضر وحمايتها والمحافظة عليها، إضافة إلى تطوير السياحة وبما يتناسب مع مكانة العراق التاريخية والحضارية.

رئيس الجمهورية: دعم المعلم وتلبية حقوقه عنصر أساسي لتطور المجتمع



أكد رئيس الجمهورية عبداللطيف جمال رشيد الجمعة، أن دعم المعلم وتلبية حقوقه عنصر أساسي لتطور المجتمع. وقال رئيس الجمهورية في بيان بمناسبة عيد المعلم: بمناسبة عيد المعلم، نتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى الكوادر التربوية والتعليمية، ونستحضر باحترام وتقدير عاليين الدور الكبير الذي يقوم به المعلم في تربية الأجيال ليكونوا مؤثرين وفاعلين في بناء المجتمع وازدهاره وتقدمه. إن دعم المعلم وتلبية حقوقه وتوفير مستلزمات عمله عنصر أساسي لتطور المجتمع وتقدم الوطن.

د. عبداللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

السيدة الأولى تهنئ "صُنَاع الأجيال" بعيدهم

وكذلك هنأت السيدة الأولى شانا إبراهيم أحمد، الجمعة، معلمات العراق ومعلميه بعيدهم. وقالت في بيان إنه "في عيد المعلم، اتقدم بالتهنئة والتبريكات لجميع معلمي بلدنا الذين يكرسون حياتهم لتعليم الجيل القادم، ليكون جيلاً واعياً وفعالاً في المجتمع". وأضافت أنه "وأود أن أعبر لهم عن الامتنان والتقدير لعطائهم ورسالتهم السامية في التربية والتعليم".



ضرورة نشر الوعي الصحي وتكثيف الجهود لخفض التكاليف العلاجية

استقبلت السيدة الأولى شانا ز إبراهيم أحمد، ببغداد، معالي وزير الصحة الدكتور صالح مهدي الحسناوي يرافقه عدد من مديري الشركات الدوائية والأطباء المختصين بمكافحة مرض السرطان.

وأكدت السيدة الأولى، خلال اللقاء، ضرورة العمل على نشر الوعي الصحي في المجتمع من أجل الحفاظ على سلامة المواطنين، فضلاً عن تكثيف الجهود لخفض التكاليف العلاجية وبما يسهم في تخفيف الأعباء عن الناس.

واستمعت السيدة شانا ز إبراهيم أحمد من معالي وزير الصحة إلى شرح مستفيض حول أهمية القيام بحملات شاملة في البلاد للتوعية من مخاطر مرض السرطان والوقاية منه، والتشجيع على الكشف المبكر خاصة النساء.

وتحدث السادة الأطباء، في هذا السياق، عن حاجة العراق إلى حملة توعية مع ازدياد حالات الإصابة بهذا المرض الخبيث. كما أعربوا عن أملهم بأن تكون هذه الحملة في العراق تحت إشراف ومتابعة السيدة شانا ز إبراهيم أحمد.

وأعربت السيدة الأولى عن شكرها وتقديرها للسادة أعضاء الوفد لمنحها هذه الثقة، مؤكدة اعتزازها وفخرها أن تساهم في حملة التوعية للكشف المبكر عن مرض السرطان، مشيرة إلى أن العراقيين يستحقون كل الجهود والمسااعي الخيرة التي من شأنها تأمين الحياة الحرة الكريمة والمستقرة لهم.

بدورهم، أشاد وزير الصحة وأعضاء الوفد بتبني السيدة الأولى مشاريع إنسانية، وجهودها القيمة في تقديم الدعم والرعاية للمرضى.



محادثات رئيس الاقليم في تركيا:

أهمية التعاون من أجل التوصل إلى حل سلمي للمشاكل

في إطار مشاركته في منتدى أنطاليا الدبلوماسي، اجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، ليلة (الجمعة، ١ آذار ٢٠٢٤)، مع رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية.

وتبادل الجانبان خلال الاجتماع الآراء ووجهات النظر حول العلاقات والتعاون المشترك بين تركيا والعراق وإقليم كردستان وبصورة خاصة في المجالين التجاري والاقتصادي، وحول الأوضاع السياسية والأمنية للعراق وإقليم كردستان. وبحث الجانبان التوقعات والتداعيات للأوضاع المعقدة في المنطقة وتطورات الحرب في غزة، وشددوا على أهمية السعي والتعاون متعدد الجوانب من أجل التوصل إلى حل سلمي للمشاكل من خلال الحوار والفرص والطرق الدبلوماسية.

أخطار الإرهاب ومجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك، شكلت محوراً آخر للاجتماع.

وعلى هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي، وخلال لقاء نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، يوم (السبت، ٢ آذار ٢٠٢٤)، مع يشار غولر وزير الدفاع التركي، جرت مناقشة آخر التطورات الأمنية في الشرق الأوسط ومخاطر وتهديدات الإرهاب.

واتفق الجانبان في الرأي بأهمية حماية أمن واستقرار المنطقة والسعي لمنع توسع دائرة التعقيدات، وشددوا على تعزيز علاقات تركيا مع العراق وإقليم.



بعد ١٠ أعوام من أسر داعش

المخابرات العراقية تعيد كوفان عيدو خرتو لعائلتها

أعلنت خلية الإعلام الأمني، السبت، أن جهاز المخابرات حرر فتاة ايزيدية اختطفها داعش في العام ٢٠١٤. وقالت في بيان إنه "تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة بمتابعة ملف المختطفات الايزديات، تمكن أبطال جهاز المخابرات الوطني العراقي من تحرير الفتاة الايزيدية (كوفان عيدو خرتو) التي اختطفها عصابات داعش الارهابية بعد سيطرتها على قضاء سنجار في العام ٢٠١٤". وأضافت أن "العملية تمت بناءً على معلومات استخبارية دقيقة عن مكان تواجدها في الاراضي السورية ليتم الوصول اليها واعادتها الى العراق وتسليمها الى ذويها الذين قدموا شكرهم وامتنانهم للسيد رئيس الوزراء ولجهاز المخابرات على الجهود المتواصلة لمتابعة هذا الملف".



المبعوث الأميركي للتحالف الدولي: لا انسحاب حالياً من العراق

قال المبعوث الأميركي للتحالف الدولي لمحاربة «داعش»، إيان مكاري، إنه ليس هناك خطة حالياً لانسحاب القوات من العراق، مشيراً إلى أن دور التحالف في القارة الأفريقية هو تنمية القدرات المحلية على مواجهة التنظيم. وفي مقابلة مع قناة «الحرّة» أوضح مكاري إن العراق دولة مؤسسة للتحالف الدولي وهي تلعب دور قيادي فيه، مشدداً على أن التحالف يستفيد من التجربة العراقية في استهداف التنظيم. وأكد مكاري أن هناك مباحثات ثنائية مع العراق من أجل وضع إطار دائم لتعاون أمني بين الدولتين. وكشف المسؤول الأميركي أن هناك مباحثات مستمرة لإقناع العراق بضرورة استمرار التحالف «وتابع «بشكل عام هناك رؤية مشتركة بين الطرفين لضرورة استمرار الحملة ضد تنظيم داعش». وأكد مكاري أن قوات التحالف تقوم بتوفير التعاون التقني مع العراقيين ودور التحالف في العراق هو دور داعم، مشدداً على أن «القوات العراقية لها قدرات متقدمة جداً في محاربة عناصر التنظيم».

وعن تواجد عناصر «داعش» في منطقة الشرق الأوسط والدور الإيراني، قال إن قوات التحالف ستدافع عن نفسها في حال تعرضها لهجمات من وكلاء طهران، واتهم إيران بلعب دور سلبي جداً في المنطقة.

أما عن سوريا، أوضح مكاري أنه لا يوجد تعاون مع النظام السوري ولا توجد اتصالات دبلوماسية معه، مؤكداً «لا يزال يوجد في سوريا عناصر من داعش ونعمل على مواجهتها».

❖ إلى ذلك سلمت اللجنة العسكرية الثنائية بين واشنطن وبغداد «محاضر اجتماعاتها» إلى السلطات المعنية في البلدين؛ لإكمال متطلبات إنهاء التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، وفقاً لمسؤول عراقي بارز. وقال يحيى رسول، الناطق باسم القائد العام للجيش العراقي، (الخميس)، إن اللجان الفرعية التابعة للجنة العسكرية العليا عقدت اجتماعات في بغداد مع نظيراتها من التحالف الدولي؛ لبحث جدولة انسحاب التحالف من العراق.

وأضاف رسول، في بيان نشره المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، أن الاجتماعات بحثت الموضوعات المعدة على جداول الأعمال «لتقييم خطر الإرهاب ومواقف البيئة العملية والخيارات الآنية والمستقبلية؛ لتعزيز قدرات القوات المسلحة العراقية». وأوضح رسول أن اللجان قدمت محاضر اجتماعاتها «ليتسنى إكمال متطلبات خطة إنهاء مهمة التحالف الدولي لمحاربة (داعش)، والانتقال إلى العلاقات الثنائية الواسعة مع الدول الأعضاء».

قضايا كردستانية



الباحث شورش درويش:

النزعة القومية الكردية والعربية المبكرة: تماثلاً واختلافاً

*المركز الكردي للدراسات

تبنّت النخب الكردية والعربية الأفكار القومية في وقت سابق على ترسيمات اتفاقية سايكس بيكو، فيما سعت النخب القومية التركية (بعض أفراد تلك النخب كان كردي الأصل) لتحويل الدولة العثمانية، أو ما تبقى منها، إلى كيانٍ قوميٍّ. شبّه عالم الاجتماع العراقي فالح عبد الجبار القوميتين الكردية والعربية بأنهما شبيهتان بالنموذجين الإيطالي والألماني لكونهما

تبت النخب الكردية والعربية الأفكار القومية في وقت سابق على ترسيمات اتفاقية سايكس بيكو

«حركة قُبلية، أي سابقة لنشوء الدولة القومية». هذا التماثل بين الاثنتين تفارق عن النموذج التركي الذي انطلق من موقع احتكامه/امتلاكه لكيان دولة وإن لم تكن قومية.

خلال أقل من عقدين، نجحت القومية التركية في التحول من مجرد أطروحات مشوشة، خاصة مع مقولات «تركيا الفتاة» (الشبان الأترك) الداعية للجامعة أو الرابطة التركية Pan-Turkism، إلى أحد تعبيرات الدولة – الأمة خلال مخاض حرب الاستقلال وما تبعها من مسارات حادة مع إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣.

بل أصبحت القومية التركية مهيمنة تسعى لابتلاع كل ما يقع تحت سلطتها من إثنيات مغايرة، فوق أن شكلها العرقي بدا مضطرباً لجهة اعتبار التركية «حركة تبشيرية». فيحسب الكردي أو العربي أو الشركسي أن يصبح تركيا بمجرد إعلانه ذلك. ستجد هذه المفارقة صداها في الكتابات المبكرة لدى قوميين عرب مثل رائد التربية العثمانية ساطع الحصري، أو كما كان يحلو للأتراك تسميته مصطفى ساطع بيه، قبل أن ينتقل من كونه طورانياً متعصباً لقوميّ عروبيّ.

إذ اعتبر الحصري في كتاباته أن كل من يسكن الأرض العربية ويتكلم العربية عربيّ بالضرورة، وهو ما يقابل النزعة القومية التركية التي صيّرت بقية القوميات تركيّة لمجرد كونها تسكن «أراضٍ تركية» أو لأنها تتكلم التركية. وحتى أولئك غير الناطقين بالتركية سيصار إلى إدماجهم قسراً داخل هذه الهوية التبشيرية عبر تعليمهم اللغة التركية وحظر لغاتهم القومية.

على العكس من ذلك، لم يُنظر الكرد لقوميتهم. إذ خلا محاولات التأريخ وكتب سير الإمارات والأعلام ودواوين الشعر وإحياء الثقافة الكردية والانشغال بتحديث اللغة، لا نكاد نعثّر على ما يمكن أن يسمّى بأبي القومية الكردية، أو على كتاب يضع إطاراً إيديولوجياً شارحاً لماهية هذه القومية وتخومها.

أدت هذه المسألة إلى أن يفهم الكرد قوميتهم بشكل مبسط لا يحتاج إلى وسيط إيديولوجي يرفع القومية لمصافي الهوية المقدسة. وقد يكون تخلف الكرد عن صناعة دولتهم في عشرينيات القرن الماضي سبباً في عدم تشكل نصوص قومية كانت ستبناها سلطاتهم الحاكمة. أي أنه لو منح الكرد دولتهم، أو بعضاً منها، لكان بالإمكان أن تظهر القومية الكردية استيعابية وساعية لتذويب العناصر القومية الأخرى في إهابها.

وبمعزل عن هذا الافتراض الذي يحاكي عقلية مطلع القرن العشرين، فإن القومية الكردية حاولت تدريجياً التكيف مع أفكار الدولة الوطنية

شبه فالح عبد الجبار القوميتين الكردية والعربية بأنهما شبيهتان بالنموذجين الإيطالي والألماني

وتطوير خطابها السياسية وطرح بدائل لـ«القومية البدائية» كحلول الاعتراف الدستوري والإقرار بالتنوع الثقافي أو الفدرالية أو الكونفدرالية الديمقراطية أو الإدارة الذاتية، بالشكل الذي يحافظ على الترسيمات الكولونيالية المتعسفة، لكن بشرط إلغاء سياسات الهيمنة ونموذج الدولة – الأمة.

دخل العرب عصر الدولة – الأمة غير أنهم ورثوا عن الانتدابيين الفرنسي والبريطاني بلاداً مقسمة.

ولئن كان الكرد لم يتحصلوا على دولتهم، عكس العرب، فإن حالة التقسيم وضعتهم في مكان مماثل للكرد الذين كابدوا جراء التقسيم الكولونيالي لنطاقهم الديمغرافي التاريخي.

ويمكن كذلك ملاحظة أن الاتجاهات القومية العربية، حتى الأشد شوفينية منها، لم تبلغ مستوى التركيبة فيما خص جعل النظرية القومية ذات طابع عرقي.

فالقوميين الأتراك بلغوا مستوى مريعاً في هذا المضمار وابتدعوا نظريات علموية الطابع، كفحص جماجم السكان والأباطيل المورفولوجية لتحديد ملامح الأتراك الأصليين بما في ذلك الكرد والعرب وسواهم من قوميات للتدليل على أصولهم التركية الموعلة في القدم.

واستند الأتراك في ذلك على مهرطقين أوروبيين حاولوا إيجاد نظريات حول اللغة التركية والعرق التركي وخصائصهما، وهو الذي سيظهر كنزعة علموية مبتذلة في أوروبا مع وصول هتلر لسدة حكم ألمانيا.

صحيح أن الكرد أخضعوا خلال بعض الكتابات العربية لهزات تتحدث عن أصولهم العربية واحتسابهم جماعة انحدرت من بطون عشائر عربية صحيحة، إلا أن هذه الاتجاهات الثقافية لم تتحول لإيديولوجية رسمية لنظامي سوريا والعراق. فقد بقيت هذه التجارب محاولات للالتفاف على فكرة الاعتراف بوجود شعب آخر يعيش مع العرب.

وبطبيعة الحال كانت الرواية الرسمية التركية، بخلاف العربية، تضع الكرد في خانة الشعب الذي نسي أصوله الحقيقية، حيث الكرد هم «أتراك الجبل»، وأن العرب ما هم سوى شعب صحراوي زحف إلى تخوم بلاد الترك والذين سيعرفون على مستوى السرديات الشعبية بأنهم «الملّة الخائنة».

ولئن كان النص القومي عصياً على التحديث في تركيا، أي أنه لم يفارق الهوى العرقي، فإن العروبة انتابتها حركات تحديثية، مثل عروبة جمال عبد الناصر المتعاطفة، بل المؤيدة، للمطالب الكردية في كردستان العراق في خمسينيات القرن الماضي.

القومية الكردية حاولت تدريجياً التكيف مع أفكار الدولة الوطنية بشرط إلغاء سياسات الهيمنة

كما أن عروبة ناصر كانت بحثاً عن مجال حيوي عربيّ يتجاوز مصر لمواجهة الاستعمار أو ما تبقى منه، ولحماية المناطق الشمالية المتاخمة لتركيا بوصفها ماسة بالأمن القومي العربيّ، بالمعنى الذي تتجاوز معه العروبة عند ناصر ما هو عرقيّ إلى ما هو ثقافيّ وسياسيّ.

ورغم أن عبد الناصر تأثر بتعاليم الحصري وبشخصيته، إلا أنه لم ينزح إلى الدعوات التي سعت لتذويب الكرد في الهوية العربية على ما قالته تجربة الوساطة بين الكرد وبعثيي العراق في القاهرة، وهو ما سنلاحظ أثره الواضح في الاعترافات البعثية الأولى بوجود حقوق للشعب الكردي في العراق، قبل أن يتبنّى بعث حسن البكر - صدام حسين لسياسات «الحل الأخير» وتنفيذ الإبادات وتصنيع بدائل هشة وكاريكاتورية لتشميل الكرد في مخاطبة بغداد، انطلاقاً من السبعينيات وليس انتهاءً بفترة حرب الخليج الثانية.

لم تجد النخب الكردية ذلك الخطر الذي يتهدد هويتها من الكيانات العربية الناشئة. ففي ربيع ١٩٢٧، دعت جمعية «خويبون» في قراراتها المسطرة في بحدون اللبنانية إلى «تأسيس علاقات طيبة ودائمة مع حكومتي العراق وسوريا اكتفاءً بالحقوق التي حوّلتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدولية لكرد هذين القطرين وعدم مطالبة حكومتيهما بأي حق سياسي آخر سوى ما تقدم». وكان العرب في المقابل لا يستشعرون خطراً كردياً، ذلك أن مكمّن الخطر كان يتأتى من إيران وتركيا.

ونجحت الأخيرة في جرّ العراق لتأسيس حلف سعد آباد عام ١٩٣٧ بإرادة وإدارة بريطانية، حيث دعت وثيقة الحلف إلى تطوير الحركات الكردية المسلحة وجمعياتهم السياسية في الدول الموقعة على المعاهدة، فيما لم تنجح تركيا في جرّ سوريا لهذا الحلف. بل إن صحيفة «العمل القومي» السورية ندّدت بسياسة الحلف التي تستهدف الكرد، وانضمت صحيفة «الأخبار» السورية لزميلتها في الإشادة بثورة ديرسم ونقل أخبارها. على أن تأييد السوريين لحقوق الكرد في كردستان الشمالية إنما كان ينبع من خشية عربية من تمادي تركيا في إلغاء الوضع الخاص بلواء الاسكندرونة، أو الإقدام على عملية تغيير لحدودها الشمالية بالاتفاق مع فرنسا.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن شرط المصلحة العربية - الكردية في مواجهة الأطماع التركية شكّل صمغ العلاقة بين القوميتين اللتين لم تحاولا لاحقاً تطوير علاقاتهما.

ربما كانت الستينيات هي الفترة التي تعاضمت فيها السياسات الشوفينية العربية، وبرزت فيها العروبة المتطرّفة بحكم تولي نظامي البعث الحكم في

لم ينزح عبد الناصر إلى الدعوات التي سعت لتذويب الكرد في الهوية العربية

سوريا والعراق. إلا أن هذه النزعة لم تتحول إلى هوى شعبي رغم الدور الصارم لمؤسسات التلقين الإيديولوجية (حزب البعث والإعلام والجيش) التي سعت إلى التحذير من «الخطر الكردي». لكن في السنوات التي تلت سقوط نظام صدام وتحول الاحتجاجات الشعبية السورية عام ٢٠١١ لحرب أهلية، ذوت العروبة كخطاب رسمي لصالح الخطاب الديني والطائفي.

وبذلك، فقد الكرد الجهة التي ستتوجه إليها بالمخاطبة، ذلك أنه من الصعب أن يتعاطى القوميون الكرد مع اتجاهات طائفية أو دينية راديكالية. فالمنطقي أن يحاور الكرد، كجماعة قومية، نظيرتها العربية.

لذا، سنجد نزعةً فاشية ظهرت في سوريا تدمج الديني بالقومي على الطريقة التركية وتضع الكرد في مصاف العدو. وإذا كانت الفاشية التركية منتظمة في أحزاب واتجاهات سياسية واضحة، فإن «الفاشية المبعثرة» في سوريا، أي غير المنتظمة في حزب أيديولوجي، والتي تقاد من قبل المعارضين المتعاونين مع تركيا، باتت متحكمة بشكل العلاقة الكردية – العربية وإخراجها على الدوام من دائرة التفاهم إلى حيث الخصام والعداء غير المبرر.

في سوريا، تبرز إلى السطح أيضاً اتجاهات «وطنية» قليلة التأثير ترى في إمكانية إدماج الكرد في الهوية السورية المستقبلية والمتخيلة شكلاً مثالياً للحل. غير أن هذا الاتجاه لا يراعي الحساسية والمخاوف الكردية، ذلك أن إقامة رابطة «المواطنة» لا يجب أن يتعامى عن الحقوق الجماعية للكرد. إذ لا تعني المواطنة شطب الحقوق الثقافية والسياسية للجماعات القومية وقصرها على الحقوق الفردية، وبالتالي فإن القول بأفول عصر القومية يبدو أقرب لرواية مشتهة لواقع مغاير. فسؤال الهوية القومية يبدو ضاعطاً على الهويات الفرعية التي تسعى إلى نيل حقوقها الثقافية وحققها في إدارة شؤونها، وأن يتم الكف عن معاملتها بأنها محض هويات فرعية ملحقه بهوية رئيسية. فالقومية الكردية هي رئيسية في المناطق التي يشكل الكرد أغلبية سكانها، أو هكذا يشعر الكرد.

وفي هذا الخصوص، ترك بندكت أندرسن ملاحظة في كتابه «الجماعات المتخيلة» بأن القوميات الفرعية تسعى إلى خلع «هذه الفرعية في يوم سعيد من الأيام». فالواقع بحسبه واضح تماماً: إن نهاية عصر القومية التي طالما جرى التبشير بها لا تلوح في الأفق ولو من بعيد.

بل إن الانتماء إلى أمة هو تلك القيمة التي تحظى بأكبر قدر من الشرعية الشاملة في حياة عصرنا السياسية.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



شيرزاد شيخاني :

رئيس العراق وقرارات المحكمة الاتحادية

أن حكومة الاقليم لم تقرأ نصوص الدستور كما ينبغي، وإلا كان من المفروض أن تدقق جيداً بنص المادة ٨٨ التي تقول إن «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في

لم يبق أمام حكومة إقليم كردستان فرصة للنجاة من تبعات القرارات الأخيرة الصادرة عن المحكمة الاتحادية غير مطالبة رئيس جمهورية العراق بالتدخل من أجل إبطال تلك القرارات. ويبدو من خلال هذا الطلب الغريب

ارتكبت حكومة إقليم طوال السنوات الماضية الكثير من الأخطاء السياسية والاقتصادية والإدارية

التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق. وهذه النصوص الثلاثة تم انتهاكها بالجملة من قبل حكومة إقليم كردستان. فعلى صعيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، أنشأت حكومة الاقليم مكاتب لها في العديد من عواصم العالم مهمتها عقد علاقات سياسية ودبلوماسية مع تلك العواصم بمعزل عن وزارة الخارجية الاتحادية، وتحولت دائرة العلاقات الخارجية التابعة لحكومة الإقليم إلى بديل عن وزارة الخارجية في الدولة. وعمدت حكومة الإقليم إلى توقيع اتفاقات نفطية مع تركيا من دون علم أو موافقة الحكومة الاتحادية، بل أنها اقترضت قروضاً كبيرة من دون علم وزارة المالية الاتحادية!

والفقرة الثانية التي تحدد بأن السلطة الاتحادية لها صلاحية حصرية بوضع سياسة الأمن الوطني، بما فيها إنشاء قوات مسلحة وإدارتها، فقد انتهكت حكومة الإقليم هذه الفقرة أيضاً عندما سمحت للقوات التركية بإنشاء عشرات القواعد العسكرية داخل أراضي الإقليم، إضافة إلى تشكيل قوات عسكرية تحت مسمى (جيش روز) وفوج آخر لشخص إيراني كردي معارض يدعى (حسين يزدان بنا)!

أمّا ما يتعلق بالفقرة ثالثاً من نفس المادة، والتي تنص على أن السلطة الاتحادية لها صلاحية حصرية برسم السياسة المالية والجمركية وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق،

القضاء أو في شؤون العدالة!

إنّ القرارات المتتالية التي تصدرها المحكمة الاتحادية تهدف بجملتها إلى تصحيح العديد من الأخطاء الفظيعة التي وقعت فيها سلطة إقليم كردستان، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لنصوص الدستور العراقي الذي كان الكرد جزءاً من اللجنة التي صاغت نصوصه وصوت عليه الشعب الكردي في استفتاء عام. ولا ضير أن نعيد إلى الأذهان بعض تلك الانتهاكات والتي أشرنا إليها في مقالاتنا السابقة.

فالمادة ١١٠ تقول: تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية:

تقدم الصحيفة نظرة صحيفة السنة الكبيسة الوحيدة في العالم.. فرنسية بنكهة ساخرة جورج غالوي معروف ببلاغته وقبعته المميزة من هو جورج غالوي الذي عاد للساحة السياسية؟ هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في السعودية السعودية توقف ١٢٦ متورطاً في الرشوة وغسل الأموال

أولاً:

رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

ثانياً:

وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه.

ثالثاً:

رسم السياسة المالية والجمركية، وتنظيم السياسة

اللجوء إلى رئيس الجمهورية محاولة غير مجدية للهروب من تنفيذ قرارات المحكمة

يعدو سوى محاولة غير مجدية للهروب من تنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية التي تقول المادة ٩٤ بأن «قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة». فرئيس الجمهورية ملزم بدوره بتنفيذ قرارات المحكمة باعتباره جزءاً من «السلطات كافة». صحيح أن رئيس الجمهورية وفقاً للمادة ٦٧ «يسهر على ضمان الالتزام بالدستور»، لكن حين يكون هناك انتهاك للدستور، لا يستطيع رئيس الجمهورية أن يتدخل في القضايا التي تحكم فيها السلطة القضائية التي لا سلطان عليها من أي طرف، فعلى العكس من رغبة حكومة الإقليم ومن يطالبون الرئيس بوقف تلك القرارات، فإن رئيس الجمهورية ملزم بنص هذه المادة على ضمان الالتزام بالدستور وليس الدفاع عن من ينتهكون نصوصه.

لقد ارتكبت حكومة الإقليم طوال السنوات الماضية الكثير من الأخطاء السياسية والاقتصادية والإدارية، وحين الوقت لإعادة الأمور إلى نصابها الدستوري، فلم يعد هناك أي مجال أمام حكومة الإقليم للتهرب من مسؤولياتها تجاه الدولة ودستورها. وفي الختام نتوقع أن تواصل المحكمة الاتحادية عملها من أجل تصحيح جميع الأخطاء السابقة، وستكون هناك قرارات أخرى لاحقة ضد حكومة الإقليم. ولا عزاء للخاطئين.

*موسوعة ايلاف

فإن حكومة الإقليم لم تسمح طوال ثلاثين سنة الماضية من تدخل الحكومة الاتحادية في إدارة شؤون المعابر الحدودية بكردستان ولم تسلم ديناراً واحداً من عائداتها الجمركية إلى خزانة الدولة العراقية.

تنص المادة ١١١ على أن «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات». لكن حكومة الإقليم تعاملت مع الثروة النفطية والغازية في الإقليم كأنها ثروة خاصة، وصدرت النفط بشكل مستقل عن السلطة الاتحادية، واستحوذت على عائداتها، ووقعت عشرات العقود مع شركات أجنبية بمعزل عن الحكومة الاتحادية!

أما المادة ١١٢ التي تنص على:

أولاً:

تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد.

ثانياً:

تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

هذه النصوص الدستورية انتهكت بشكل كامل في السنوات الماضية، وتحاول المحكمة العليا التي هي الجهة المعنية بمراقبة تنفيذ الدستور العراقي بنص الفقرة أولاً من المادة ٩٣ إعادة تصحيحها.

إن اللجوء إلى رئيس الجمهورية في هذا الموضوع لا



د. خالد هاشم محمد:

تبعات الانسحاب

أسباب ودلالات استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق

✳️المركز المصري للدراسات

في عام ٢٠١١، أعلن الرئيس باراك أوباما انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق، وفاءً بوعدته في حملته الانتخابية بإنهاء حرب العراق التي بدأها الرئيس جورج بوش الأب في ٢٠٠٣، ولكن بعد ثلاث سنوات فقط، عادت القوات الأمريكية، استجابة للتقدم السريع الذي حققه تنظيم "داعش"، على رأس تحالف دولي والذي سمي بـ"قوة المهام المشتركة" ولدعم القوات العراقية بما في ذلك القوات الكردية، ولعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في تحرير الأراضي العراقية من تنظيم "داعش".

المحتويات

–أولاً: الأساس القانوني لبقاء القوات الأمريكية في العراق.

-ثانيا: المساهمة الأمريكية ونقطة التحول العراقي:

-ثالثا: معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق.

- الاستنتاجات

أولا: الأساس القانوني لبقاء القوات الأمريكية في العراق.

بحلول عام ٢٠١٧، لم يعد تنظيم "داعش" يسيطر على الأراضي العراقية، واستطاعت القوات العراقية وبدعم من قوة المهام المشتركة من تحرير الموصل آخر معقل للتنظيم. ومنذ عام ٢٠١٧، احتفظت الولايات المتحدة بوجود عسكري محدود في العراق لتدريب وتقديم المشورة ودعم القوات العراقية في مهامها لملاحقة فلول وخلاية ذلك التنظيم. وفي حين أن تنظيم "داعش" لم يعد يسيطر على الأراضي العراقية، لكنه أظهر قدرته على الظهور مرة أخرى عبر تنفيذ هجمات ضد القوات الأمنية العراقية.

وبالتالي، أظهرت الحكومة العراقية الرغبة في استمرار وجود دعم عسكري أمريكي محدود ومتواصل في العراق، لكن بعض الجهات السياسية الفاعلة في الداخل العراقي، لا سيما تلك التي تربطها علاقات وثيقة مع طهران، عارضت أي وجود عسكري أمريكي هناك بعد انحسار تهديد "داعش"، داعية الولايات المتحدة إلى مغادرة العراق أو طردها منه. والسؤال الذي يثار هنا هو: لماذا لا تزال القوات الأمريكية متواجدة على أرض العراق، بالرغم من انتهاء تهديد "داعش" الإرهابي بعد تحرير جميع الأراضي العراقية منه، ومن هذا السؤال تثار عدة أسئلة فرعية أخرى:

- ١- ما هو الأساس القانوني لبقاء القوات الأمريكية على أرض العراق؟
- ٢- لماذا ترفض بعض الجهات السياسية العراقية بقاء القوات الأمريكية على أرض العراق؟
- ٣- ما هي معوقات وتبعات الانسحاب الأمريكي من العراق.

أولا: الأساس القانوني لبقاء القوات الأمريكية في العراق.

بالمقارنة بحالة غزو العراق عام ٢٠٠٣، فإن العمليات العسكرية البرية والجوية الأمريكية في العراق ضد "داعش" لها أساس قانوني، فقد كان موافقة الحكومة العراقية حجر الأساس القانوني لتلك العمليات. إضافة إلى دعم مجلس الأمن الدولي بموجب قرار رقم (٢٢٤٩) لعام ٢٠١٥، والذي دعا الدول إلى "اتخاذ جميع التدابير اللازمة" لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبتها تنظيم "داعش". وأصبحنا أمام أهداف تتعلق بالمجتمع الدولي كله، وليس العراق فحسب، بل إن العراق قد أصبح طرفا في هذا التحالف من دون أن يكون له القدرة على رفض شروطه، بسبب الوضع الصعب الذي كان يمر به، وحاجته الملحة إلى المساعدة الدولية لمواجهة خطر "داعش".

وبالتالي، فإن العمليات التي أطلقتها الولايات المتحدة كانت تتم بدعوة من الحكومة العراقية، فقد عمل المسؤولون الحكوميون العراقيون والأمريكيون لعدة أشهر في مفاوضات مغلقة من أجل إرساء ذلك الاتفاق. ففي ٢٥/٦/٢٠١٤، أرسل وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري آنذاك رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي جاء فيها: "طلبنا في السابق مساعدة المجتمع الدولي. وبينما نشعر بالامتنان لما تم إنجازه حتى الآن، إلا أنه لم يكن كافيا. لذلك ندعو إلى الاعتراف بالتهديد الخطير الذي يواجه بلدنا والنظام الدولي... نحن بحاجة لدعمكم لهزيمة داعش وحماية أراضينا وشعبنا...الخ"، ثم في ٢٠/٩/٢٠١٤، أرسل إبراهيم الجعفري (وزير الخارجية الجديد بعد انسحاب هوشيار زيباري والكورد من الحكومة العراقية احتجاجا على سياسة نوري المالكي)، رسالة أخرى إلى الولايات

المتحدة وأعرب عن أمتنانه للمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق. واستطردت الرسالة "أبرم العراق والولايات المتحدة اتفاقية إطار عمل استراتيجية، وستساعد هذه الاتفاقية على جعل هذه المساعدة أكثر فعالية وتمكننا من إحراز تقدم كبير في حربنا ضد "داعش". وأكدت الرسالة بعد ذلك على أن العراق "وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، ومع المراعاة الواجبة للسيادة الوطنية الكاملة والدستور العراقي، طلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود الجهود الدولية من أجل ضرب مواقع داعش ومعاقلها العسكرية بموافقة صريحة عراقية).

هذه الرسائل، إلى جانب البيانات والاتفاقيات الأخرى، هي تعبير لا لبس فيه عن موافقة العراق على استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية على أراضيها ضد "داعش". باختصار، فإن العمليات العسكرية الأمريكية في العراق قانونية، لأن الحكومة العراقية التي تعمل من خلال مجلس الوزراء، بالاعتماد على الصلاحيات المسموح بها بموجب القانون العراقي، دعت الولايات المتحدة للعمل على أرض العراق.

ولكن في الوقت نفسه، فإن الأساس القانوني للأعمال العسكرية الأمريكية في السنوات الأخيرة ضد الجماعات المدعومة من إيران في العراق مشكوك فيه من حيث القانون العراقي والقانون الدولي، ففي حين أن العمليات ضد تنظيم "داعش" في العراق تحتفظ بأساس قانوني قوي في كل من القانونين الدولي والعراقي، فإن هذه القوانين لا تمتد إلى الصراع بين الولايات المتحدة وإيران ووكلائها في العراق. فلكي تستخدم الولايات المتحدة القوة داخل أراضي دولة أخرى، يجب على الدولة المستقبلة وهي الدولة العراقية إعطاء موافقة صريحة والتعبير عنها فعليا، ويجب أن يكون لدى الجهة التي تعطي تلك الموافقة سلطة شرعية للقيام بذلك (يوجد بعض النقاش حول ما الذي يشكل سلطة شرعية، لا سيما في سياق الحكومات الضعيفة وغير المسيطرة على جميع أراضيها).

ولكن في النهاية يجب أن تحصل الدولة التي تستخدم القوة المسلحة على موافقة الدولة المستقبلة ضمن القيود التي تفرضها، وأن عدم الحصول على تلك الموافقة هو انتهاك للقانون الدولي، وبالتالي، إذا سحبت الدولة المستقبلة موافقتها، يجب على الدولة المستخدمة للقوة سحب قواتها، أو اعتبار ذلك انتهاكا للقانون.

ثانيا: المساهمة الأمريكية ونقطة التحول العراقي:

بالرغم من انتهاء المهام القتالية للقوات الأمريكية في العراق، إلا أن الولايات المتحدة احتفظت بعدد من تلك القوات وأبقت عليها هناك، بدافع تقديم التدريب والمشورة ومساندة القوات الأمنية العراقية في عمليات مكافحة بقاءة تنظيم "داعش"، وكل ذلك كان يتم بدعوى وموافقة الحكومة العراقية (التي لا تزال داعمة للوجود المستمر للقوات الأمريكية للمساعدة في منع عودة تنظيم "داعش"، وللحفاظ على الفوائد السياسية والاقتصادية الأمريكية).

وفي مناسبات عديدة كانت الإدارة الأمريكية تشير إلى أنه لا توجد لديها خطط لسحب جنودها من العراق، فقد أشار قائد القيادة المركزية الأمريكية "فرانك ماكنزي" في مناسبات عديدة إلى قوله "أننا نتطلع إلى المستقبل... وأن هدف الولايات المتحدة يظل هو تطوير قدرات القوات الأمنية العراقية، والمغادرة في نهاية المطاف بعد أن تتمكن القوات العراقية من أن تأخذ نصيبا أكبر من التمكين الذي نقوم به الآن".

ورغم تأمين هزيمة "داعش" الإقليمية، إلا أنه تمتع بعودة مستمرة في عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠، ومثلت حوادث مثل اقتحام سجن "داعش" في غويران بسوريا ٢٠/١/٢٠٢٢، ومذبحة ١١ جندي عراقي في ديالى في ٢١/١/٢٠٢٢،

جرح أنذار وحالة تحذير من الاعتماد على الذات بدون وجود مساندة ودعم أمريكي. وفي حين تقوم القوات الأمنية العراقية بتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب، فإن الدعم الأمريكي الاستخباراتي واللوجستي والتدريب والتجهيز يستمر في لعب دور حاسم في تمكين القوات العراقية ومنع "داعش" من إعادة تجميع صفوفه. حتى مع انحسار تهديد "داعش"، استمرت الهجمات المدعومة من إيران في العراق على القوات الأمريكية بوتيرة ثابتة. ومنذ عام ٢٠١٩ فصاعداً، انخرطت بعض الجماعات المسلحة في حملة متواصلة من الهجمات على المواقع الأمريكية في العراق وسوريا، وجاءت تلك الحملات من قبل تلك المجاميع في أعقاب انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في شهر ٢٠١٨/٥ من الاتفاق النووي الإيراني وتفاقت تلك الهجمات بسبب قراره في شهر ٢٠٢٠/١ باغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني.

• نقطة التحول.

شكل مقتل قائد فيلق القدس الجنرال الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد في العراق ابو مهدي المهندس وآخرين في ٢٠٢٠/١/٣ في غارة أمريكية بطائرة بدون طيار على محيط مطار بغداد التي وافق عليها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، انتهاك للشروط المكتوبة التي تم الاتفاق عليها مع الجانب العراقي، فلم يقتصر الأمر على أي من الأهداف التابعة لتنظيم "داعش"، ولكن الأمر أشتمل على أن العديد من القتلى (بمن فيهم المهندس) والذين كانوا بموجب القانون العراقي، أفراداً في القوات المسلحة العراقية بحكم مناصبهم في قوات الحشد الشعبي (التي تم دمجها بموجب القانون العراقي في قوى الأمن الداخلي في عام ٢٠١٦). وعلى الفور تم إدانة الغارة التي أمر بها الرئيس ترامب رداً على سلسلة الهجمات المتصاعدة على المصالح الأمريكية في العراق بما في ذلك السفارة الأمريكية، من قبل الطيف السياسي العراقي.

وفي ٢٠٢٠/١/٥، أي بعد يومين من الضربة، أصدر البرلمان العراقي قراراً غير ملزم يدعو الحكومة العراقية إلى إنهاء تواجد جميع القوات الأجنبية على أرض العراق وقد تم مقاطعة التصويت من قبل العديد من ممثلي السنة والكوادر حضر التصويت فقط ١٦٨ من أصل ٣٢٩ نائباً، ولم يكن القرار ملزماً للحكومة العراقية التي كانت في حينها حكومة تصريف الأعمال برئاسة عادل عبد المهدي، وبالتالي لم تكن دستورياً قادرة على إتخاذ قرارات مهمة، بالإضافة إلى ذلك، في حين الدستور العراقي والقوانين تمنح البرلمان سلطة التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فإن القانون لا يمنح البرلمان صراحة سلطة إلغاء الاتفاقيات. فهذه السلطة تقع على عاتق الحكومة العراقية والتي لم تقم بإلغاء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ولم تسحب الموافقة على وجود القوات الأمريكية من العراق. ونتيجة لذلك، لم يكن للقرار على الرغم من كونه رمزياً للغاية - أي تأثير فوري على القوات الأمريكية المتواجدة على أرض العراق.

وأصبحت الدعوات العراقية الداخلية لانسحاب الولايات المتحدة أو طردها (لا سيما الجماعات الشيعية) صرخة سياسية وأساساً للتعنت، فكثفت تلك المجاميع المسلحة هجماتها بالصواريخ والطائرات بدون طيار على الأفراد والمواقع الأمريكية في العراق - وكثيراً ما تبررت تلك الهجمات بمطالب الانسحاب الأمريكي من العراق وغالباً ما تستشهد بالقرار البرلماني غير الملزم كإشارة إلى أن الولايات المتحدة هي قوة احتلال غير شرعية في العراق. ومنذ أواخر عام ٢٠١٩، قتل خمسة مواطنين أمريكيين، بينهم ثلاثة جنود أمريكيين (إلى جانب جندي بريطاني واحد)، في هجمات لتلك المجاميع المسلحة على قواعد أمريكية في العراق.

وحتى عام ٢٠٢٢، أقر البيت الأبيض بضربات جوية على تلك المجاميع المسلحة المدعومة من إيران على الأراضي العراقية في أربع مناسبات، مرة واحدة في عهد الرئيس بايدن (٢٠٢١/٦/٢٧)، بالإضافة إلى ثلاث مناسبات في (٢٠١٩/١٢/٢٩) و (٢٠٢٠/١/٣) و (٢٠٢٠/٣/١٣) في عهد الرئيس ترامب.

وعلى عكس العمليات الأمريكية في العراق ضد تنظيم "داعش" فإن العمليات الأمريكية ضد المجاميع المسلحة المرتبطة بإيران غامضة من الناحية القانونية، فليس من الواضح إطلاقاً ما إذا كانت الموافقة العراقية تشمل هذه الضربات. في الواقع أدان العراق علانية الهجمات الأمريكية على أراضيها بعد الغارة الأمريكية بدون طيار التي قتلت قاسم سليمان والمهندس، ووصف رئيس الوزراء آنذاك عادل عبد المهدي القتل بأنه "عمل عدواني على العراق وانتهاك لسيادته"، وأشار إلى أنها "انتهكت شروط الوجود العسكري الأمريكي في العراق".

وبينما تسمح شروط التعاون الأمريكي العراقي، الولايات المتحدة الدفاع عن نفسها من الهجمات، تشير التصريحات العراقية المعلنة إلى أن الحكومة العراقية ترفض التبريرات الأمريكية لتلك الضربات. وتجدر الإشارة إلى أن الكثيرون في الدولة العراقية متعاطفون خلف الأبواب مع الضربات الأمريكية، لكنهم مضطرون لإدانة تلك الضربات علناً خوفاً من انتقام وردة الفعل من تلك المجاميع المسلحة في العراق.

• جولات الحوار الاستراتيجي.

في شهر ٢٠٢٠/٦، عقدت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي والإدارة الأمريكية برئاسة ترامب، الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي العراقي الأمريكي المخصص لمعالجة مستقبل الوجود الأمريكي في العراق. تضمنت الجولات اللاحقة من الحوار لقاء أيضاً بين الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء الكاظمي في شهر ٢٠٢١/٤، أكد الطرفان أن مهمة القوات الأمريكية انتقلت إلى مهمة التدريب والمهام الاستشارية، مما يسمح بإعادة انتشار أي قوات قتالية متبقية في العراق، مع تحديد موعد المحادثات التالية، ثم في محادثات شهر ٢٠٢١/٦، أعلنت الحكومتان العراقية والأمريكية، أن العلاقة الأمنية سوف تنتقل بالكامل إلى دور التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأنه لن تكون هناك قوات أمريكية ذات دور قتالي في العراق بحلول ٢٠٢١/١٢/٣١، وأن الولايات المتحدة ستواصل دعمها للقوات الأمنية العراقية بما في ذلك قوات البشمركة، لبناء قدراتها في التعامل مع التهديدات المستقبلية.

ثالثاً: معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق.

على ما يبدو، فإن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الجانبين العراقي والأمريكي بخصوص التواجد الأمريكي على أرض العراق، ما هو إلا إعادة تكييف الوجود العسكري الأمريكي الذي يتمثل في الـ (٢٥٠٠) جندي أمريكي على أرض العراق، وليس إنهاء الوجود أو الانسحاب الكامل، بحيث تتحول مهما تلك القوات من مهام قتالية إلى مهام تدريب ودعم استراتيجي وإسناد لوجستي، والتركيز على عملية مكافحة تنظيم "داعش"، مع الإبقاء على هذه القوات في قواعد عسكرية عراقية.

وبالتالي، فإن هذا التكييف للقوات الأمريكية على أرض العراق، يدلل الحاجة على بقاء تلك القوات في العراق، وإن ثم فهناك معوقات تفرض نفسها بقوى للإبقاء على الوجود الأمريكي على أرض العراق، أهمها:

أولاً:

عدم استطاعة العراق بمؤسساته الأمنية الحالية توفير حماية أمنية فعالة للمصالح الأمريكية من قواعد وعتاد، ولا للمستشارين العسكريين الذين يتولون مهام التدريب والتسليح والعمل الاستخباراتي. من جانب آخر، فإن عملية تفكيك البنية العسكرية الأمريكية في العراق بحيث تتحول إلى قواعد وطنية تحت القيادة والسيطرة العراقية هي مسألة صعبة في المدى المنظور، رغم أن هناك سوابق في هذا الشأن، حيث جرى تفكيك ما لا يقل عن (١٢) قاعدة عسكرية أمريكية مع إخلاء ما يقارب من (١٤٧) ألف جندي أمريكي على مدار عشر سنوات).

ثانياً:

لن تسمح حكومة إقليم كردستان بأي نوع من الانسحاب الأمريكي، نظراً لطبيعة العلاقات التعاونية المتميزة ما بين الأقليم والإدارات الأمريكية المختلفة، كما أن حكومة الأقليم لن تنسى مساندة القوات الأمريكية لها عندما وصل تهديد تنظيم "داعش" على تخومها واستطاعت بفضل تلك المساندة من إيقافه. وهذا الرفض من قبل الأقليم لسحب القوات الأمريكية كان سبباً مباشراً في استهداف الجماعات المسلحة الموالية لإيران القواعد العسكرية الأمريكية في الأقليم عدة مرات وكان أبرزها هو استهداف القاعدة الأمريكية في مطار أربيل. كما أن بقاء القوات الأمريكية في الأقليم مهم جداً، خصوصاً إذا ما قررت الولايات المتحدة في يوم من الأيام "استقلال" هذا الأقليم).

ثالثاً:

من جانب آخر، على الرغم من موقف إيران والجماعات التي تتبعها في العراق الصريح من الانسحاب الأمريكي من العراق، فإنها تدرك تماماً، أن أي انسحاب أمريكي من العراق قد يؤدي إلى عقوبات أمريكية حقيقية على العراق، خاصة مع عجز العراق عن الالتزام بالعقوبات الأمريكية (يحظى العراق باستثناء أمريكي مؤقت، يتم تجديده كل (٩٠) يوم، فيما يتعلق ب وارداته من الغاز والكهرباء الإيرانيين)، وهذا يعني أن إيران ستخسر شريانها الاقتصادي الرئيس الذي يمدّها بالعملة الصعبة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بفعل العقوبات الغربية عليها.

رابعاً:

ليس لدى الإدارة الأمريكية الحالية الرغبة في الانسحاب العسكري من العراق بإعتباره أحد أوراق الضغط الأمريكي على إيران، وربطه بتطورات المباحثات الجارية في فيينا لإحياء خطة العمل المشترك (الاتفاق النووي)، لا سيما وأن هناك رغبة أمريكية أيضاً في تقويض التمدد الإيراني في المنطقة كأحد استحقاقات عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي مع طهران.

خامساً:

حتى مع الانسحاب الأمريكي من العراق والإبقاء على عدد محدود من القوات لغرض التدريب والاستشارة، فإن الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في العراق اعتبرت ذلك مجرد تغيير في المسميات، وليس تغييراً في مضمون

وطبيعة البقاء العسكري الأمريكي داخل العراق، حيث تهدف واشنطن من ذلك- وفقا لرؤية تلك الجماعات- إعادة انتشار قواتها لضمان استمرار البقاء تحت مسميات أخرى. وفي هذا السياق يشير المحللون إلى أن موقف إيران من قبول أو عدم قبول الانسحاب الأمريكي من العراق مرتبط بمعطيات المباحثات الأمريكية الإيرانية حول الملف النووي الإيراني وتتسع لتشمل كافة انخراطات إيران في الملفات الإقليمية العديدة.

• سيناريوهات محتملة.

إذا ما أصرت القوى السياسية التي ترتبط بعلاقات مع إيران على مواقفها بشأن سحب القوات الأمريكية من العراق أو اللجوء إلى القوة لطردها منه، حينها سنكون أمام سيناريوهات عدة:

سيناريو الفوضى:

يذهب هذا السيناريو باتجاه أن الولايات المتحدة من حيث المبدأ لا تريد الخروج من العراق في الوقت الحالي، ولكن إذا ما أجبرت على ذلك، ربما تضع العراق أمام خيارات صعبة، ومن تلك الخيارات المربعة، هو خيار "داعش" عام ٢٠١٤، لمرحلة ما بعد الخروج الأمريكي، وهذا الخيار قد يمنح الجماعات المسلحة الأخرى فرصة لإقناع العراقيين بأن وجودهم لا يزال مطلوباً في العراق كعنصر حماية وموازنة.

سيناريو التجزئة والتقسيم:

من المحتمل جداً إذا ما وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على إنهاء وجودها بشكل كامل من العراق تحت ضغط تلك الأطراف المرتبطة بإيران، أن تلجأ إلى سحب قواتها ونقل قواعدها العسكرية والمستشارين إلى شمال العراق في الأقليم الكردي، وحينها قد تغير الولايات المتحدة من قواعد اللعبة العراقية وتبادر على سبيل المثال إلى الاعتراف باستقلال إقليم كردستان الذي جمده في فترة حكومة السيد العبادي واستخدام نفوذها الدولي للاعتراف بالاقليم كدولة، وهنا ستصبح أربيل محور القيادة والتحكم، في مقابل تراجع دور بغداد، خصوصاً إذا ما تبع ذلك خطوات مماثلة لإقامة أقاليم مماثل مناطق أخرى من العراق كأقليم في غرب العراق للسنة.

سيناريو اليد الطولى لإيران في العراق:

يعطي هذا السيناريو إيران اليد العليا مرة أخرى لتشكيل مستقبل المشهد السياسي العراقي. منذ عام ٢٠٠٥، شجعت إيران ودعمت تشكيل قوى سياسية شيعية تصل للسلطة. كانت إيران لاعباً نشطاً وفي معظم الحالات، حاسماً في العراق. وهذا سيعني قوة الجماعات المسلحة المرتبطة بها لمزيد من الهيمنة في بغداد.

سيناريو الوضع القائم:

يميل هذا السيناريو إلى الواقعية في التعامل مع موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق، فالحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ إلى اليوم كانت تيمل دائماً إلى التعامل مع الجانب الأمريكي، رغم كل الضغوطات التي تتعرض لها من القوى المناوئة لذلك الوجود، وهي تدرك مدى أهمية الدعم الأمريكي للعراق في هذه الظروف ومدى الضرر الذي

سيخلق بالمعادلة الدقيقة للقوى وتوزيع المصالح والثروات داخل البلاد. ولذلك يعتبر هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً في الوقت الحالي بسبب الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالعراق.

الاستنتاجات:

يبدو واضحاً أنه ليس ثم إجماع وطني على موضوع سحب القوات الأمريكية من العراق، فقد أعادت المواجهة الأمريكية - الإيرانية على أرض العراق ذلك الاستقطاب العراقي الداخلي، بعد أن حاول الجميع نكران هذا الاستقطاب لفترة طويلة. وبالتالي، كانت هنالك فوائد ومخاطر ستترتب على الوجود الأمريكي في العراق:

- بينماتم هزيمة تنظيم "داعش" على الأرض، يمكن للتنظيم أن يعاود الظهور دون سابق أنذار مرة أخرى. وفي غياب الدعم الأمريكي المستمر، قد لا تتمكن قوات الأمن العراقية من التعامل بفاعلية مع عودة تنظيم "داعش" المحتملة.

- بينما استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق يهدف بالتصعيد مع إيران، لا سيما في ضوء الهجمات المتبادلة والمتكررة بين القوات الأمريكية والجهات المدعومة من إيران، والتي عجزت الحكومة العراقية نفسها عن السيطرة عليها بشكل كامل، فإن هنالك ضرورات سياسية قوية للحفاظ على وجود عسكري أمريكي محدود في العراق لضمان استقرار العراق ومواجهة النفوذ الإيراني.

- بينما هنالك قلة تعترف علناً بضرورة وجود القوات الأمريكية على أرض العراق، فإنه ونظراً للحساسيات السياسية، فإن العديد من مسؤولي الحكومة العراقية يدعمون بالخفاء استمرار الوجود الأمريكي في العراق كثقل موازي للنفوذ الإيراني، وهم أيضاً قطعاً لا يريدون أن يسيطروا عليهم جيرانهم. هذا الخوف من التبعية الإيرانية قوي بين المكون السني والكردي، ولكنه أيضاً بدأ يظهر بشكل متزايد بين المكون الشيعي في الفترة الأخيرة، الذي دعم العديد منهم الاحتجاجات الشعبية المطالبة بخروج العراق من السيطرة الإيرانية والجماعات المسلحة المتهمه بقتل المتظاهرين والصحفيين وتورطها بقضايا فساد، وبالتالي، إفلاتها من العقاب. أن الدعم الأمريكي للاستخبارات العراقية وقوة نفاذ القانون وتعزيز سلطة القضاء العادل، هي أمر حاسم ومهم في منع أنزلاق العراق إلى حالة اللادولة.

- بينما مستقبل العراق كدولة ديمقراطية غير مكتمل بعد، فهو مسار طويل وشاق ويحتاج إلى الصبر، وبينما يحاول العراق أن يخضع لسيادة القانون بالرغم من كل المأخذات والانتقادات في هذا المجال، إلا أن كل ذلك من غير المرجح أن يتم تحقيقه من خلال السماح بمزيد من السيطرة الإيرانية. وبالتالي، يجب أن لا تسمح الولايات المتحدة لنفسها بالانزلاق إلى أي صراع جديد وغير واضح المعالم مع إيران، ممكن أن يؤثر على مستقبل العراق.



فساد بترليونات الدنانير..

النزاهة: إرهابيون ومطلوبون للقضاء مدرجون في مؤسسة الشهداء

بغداد؛ للوقوف على آلية صرف مبالغ التعويضات للمتضررين من جراء العمليات الحربية والإرهابية والأخطاء العسكرية، وآلية عمل اللجان الطبية ومدى التزامها بتطبيق القوانين والأنظمة والضوابط المحددة لها.

وأضافت أن «الفريق كشف عن دفع مئات المليارات من الدنانير كرواتب وفروقات لأشخاص غير مستحقين بعد شيوع التزوير في ملف تعويضات ضحايا الإرهاب في محافظة الأنبار، وتطرق إلى أمر رئيس الوزراء بتأليف لجنة تحقيقية وتدقيقية في وزارة الدفاع لرصد المخالفات القانونية».

وأوضحت الهيئة أن «دائرة الوقاية، وعبر تقرير مُرسل

دعت هيئة النزاهة الاتحادية، إلى قيام مؤسسة الشهداء وهيئة التقاعد الوطنية ووزارة الصحة بمتابعة الإجراءات القانونية بحق موظفيها المتورطين بتزوير معاملات التعويض، وفيما لفتت الى شمول عدد كبير من «الإرهابيين والمطلوبين» بقانون مؤسسة الشهداء، أكدت ان قرارات التعويض تخضع للمحابة والتأثير من جهات نافذة وتستنزف تريليونات الدنانير من أموال الدولة.

وقالت الهيئة في بيان إن «الفريق المؤلف في دائرة الوقاية قام بزيارات إلى مؤسسة الشهداء وهيئة التقاعد الوطنية ووزارتي الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ولجنتي التعويضات المركزية الأولى والثانية في

قرارات التعويض تخضع للمحاسبة والتأثير من جهات نافذة وتستنزف تربيونات الدنانير من أموال الدولة

قبض، و (٦٥٧) تُوجَدُ ضدهم معلوماتٌ أمنية، و (١٢٨٠) حالة تزوير شهادات وفاةٍ وتقاريرٍ طبيّةٍ ومعلوماتٍ، فضلاً عن (٣٦٢٨) كتب صّحةٍ صدورٍ بدون إجاباتٍ، أمّا تقارير ديوان الرقابة الماليّة بخصوص تدقيق (٣٥,١٤٩) معاملةٍ تقاعديةٍ في المحافظة لغاية العام ٢٠٢٢ فقد أثبتت وجود (١٧,٣٨٠) قراراً باطلاً تمّ التلاعب فيه، و (١٧,٠٨٨) قراراً مزوراً تمّ إيقافه»

وشددت الهيئة في تقريرها على «حدوث حالات تزويرٍ جديدةٍ خلال العام ٢٠٢٣، ووجود (٥,٦٩٤) معاملةٍ مزوّرةٍ، و (٥,٤٩٦) قيداً مزوراً تمّ إدخالها بنظام الباركود عبر موظفي مؤسسة الشهداء المخولين».

وحثّ التقرير على «تأليف لجنةٍ طبيّةٍ مركزيّةٍ تتولّى إعادة فحص جميع المصابين، تبدأ من المحافظة التي شهدت حالات تزويرٍ كبيرةٍ؛ لتصويب نسبة الإصابة (العجز) بصورةٍ جيّدةٍ وواقعيّةٍ، وكشف التزوير في أعداد المصابين والمبالغة في منح نسبة العجز الطبيّ من قبل اللجان الطبيّة في بعض المحافظات؛ كونها تُرتّب التزاماً مالياً كبيراً على الدولة، وتابع إنّه تمّت ملاحظة (١,٣٣٩) تقريراً طبياً مزوراً، و (١٧٥) تقريراً طبياً فيه اختلاف بالاسم في دائرة اللجان الطبيّة في صحّة الأنبار، وسرقة ملفّات تعويض وباركود أشخاص مصابين وإعطائها إلى أشخاص آخرين؛ لغرض شمولهم بقانون مؤسسة الشهداء».

وأشار التقرير إلى «وجود شبهات فسادٍ وراء ارتفاع أعداد المصابين في محافظتي الأنبار وبابل وبنسبة عجزٍ كبيرةٍ جداً، الأمر الذي يترتّب عليه صرف مبالغ فرفقاتٍ

إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء ورئيس مؤسسة الشهداء ووزراء الصّحة والعمل والشؤون الاجتماعيّة والماليّة، أفادت بشمول عددٍ كبيرٍ من الإرهابيّين والمطلوبين أو ممّن عليهم مؤشّرات أمنيةٍ وتزويرٍ في معاملاتهم من بين (٥٤,٠٠٠) ألف شخصٍ مشمول بقانون مؤسسة الشهداء في محافظة الأنبار».

ولفتت إلى «عدم مراجعة (١٨,٠٠٠) ألف منهم لهيئة التقاعد؛ بالرغم من إيقاف رواتبهم؛ ممّا يدلّ على حصول مخالقاتٍ وتزويرٍ في ملفاتهم»، منبّهاً إلى أنّ «أعضاء اللجان الفرعيّة في المحافظات هم من المحافظة نفسها، وأغلبهم موظّفون مُنسّبون للعمل في اللجان؛ الأمر الذي يجعلهم عرضةً للضغوط».

وأوصى التقرير المرسل من هيئة النزاهة «بقيام وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز الأمن الوطني والهيئة العليا للمساءلة والعدالة بتزويد مؤسسة الشهداء بالمعلومات الأمنيّة اللازمة بصورةٍ دقيقةٍ خلال مدّة لا تتجاوز (١٥) يوماً من تاريخ ورود المعاملة؛ لتلافي شمول إرهابيّين ومطلوبين أو عليهم مؤشّرات أمنيةٍ وتزويرٍ في معاملاتهم بالتعويض، وتحذّر عن ممارسة ضغوطاتٍ من مُتنفّذين في المحافظة لشمول عوائلهم من المُتوقّين بصورةٍ طبيعيّةٍ بقانون المؤسسة».

كما أوضح أنّ «اللجان التدقيقية المؤلفة في مؤسسة الشهداء دقّت (٨١٢٧) معاملةً في المحافظة تمّ الكشف خلالها عن وجود (٧٣٦) شخصاً لم يتم تدقيق معلوماتهم الأمنيّة، منهم (٦٩) صدرت بحقهم مذكرة

النزاهة تفتح ملف الفساد بتعويضات المتضررين من العمليات الحربية والإرهابية والأخطاء العسكرية

إلى استنزاف تريليونات الدنانير من أموال الدولة؛ نتيجة حجم طلبات التعويض من الشركات والمصانع والمعامل وغيرها من موارد التعويض».

وقارن تقرير النزاهة بين «أعداد معاملات تعويض الشخص المعنوي في الأنبار البالغة (١٣,١٠٤) مقابل (١,٥١٢) معاملة في نينوى، بالرغم من أنها الأكثر من حيث عدد السكان ومدة سيطرة عصابات داعش عليها». واسترسل التقرير موضحاً إن «القانون لم يحدد مدة زمنية للمطالبة بالتعويض، الأمر الذي نجم عنه صرف تعويض لأكثر من مرة للعقار نفسه؛ نتيجة رفع إضارة التعويض من قبل أفراد العائلة وانتظار الصغير في العائلة حتى يبلغ سن الرشد لرفع معاملة التعويض مرة أخرى»، داعياً «لمتابعة مشروع تعديل قانون مؤسسة الشهداء مع الجهات المعنية للإسراع بإقراره من قبل السلطة التشريعية لإعطاء المؤسسة الصلاحية الكافية لتكون مسؤولة عن تأليف اللجان الفرعية، ووضع آلية محكمة؛ لتدقيق معاملات الشمول».

وبشأن عمل اللجان الطبية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تطرّق التقرير إلى «قلة عددها مقارنة مع زخم المراجعين الكبير؛ بسبب عدم رغبة الأطباء للعمل في تلك اللجان لانعدام الامتيازات والحوافز، وإن عملها يقوم على تقديم المصاب تقريراً طبياً صادراً عن مستشفى حكومي أو أوراق علاج أو دفتر طبي»، منبهاً إلى «أهمية توفير الدعم لموظفي هيئة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في الوزارة».

كبيرة لكل مُصاب».

وقارنت هيئة النزاهة بين «أعداد المصابين في الأنبار وبابل مع بقية المحافظات، إذ بلغت النسبة في كلٍّ منهما أكثر من ضعفي عدد المصابين في بغداد ونيوى، كما أنّ اللجان الطبية في الديوانية شملت (٢٠٠٥) مصابين بالتعويض خلال العام ٢٠١٩، تراوحت نسبة العجز للغالبية منهم بين (٧٠- ٨٠ %) وهي نسبة كبيرة تحوم حولها الشبهات».

ولفتت الهيئة إلى «عدم وجود أيّ مُعتزٍ أمام اللجان الطبية في الأنبار؛ ممّا يدلّ على قبول الطلبات المُقدّمة كافة، فيما كان عدد المُعتزّين في بابل قليلاً جداً». وشخّص التقرير أنّ «العمل بنظام الباركود بين مؤسسة الشهداء والهيئة الوطنية للتقاعد كان إحدى الأدوات المهمة التي استخدمها المُرورون لإضافة ملفّات أشخاص غير مشمولين بقانون المؤسسة، كاشفاً عن وجود (٨٨٦) ملفاً تُقدّر قيمة المبالغ المهدورة جرّاءها بـ (٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار».

واقترح التقرير «إيقاف عملية صرف التعويض في معاملات الشخص المعنويّ لحين وضع آلية جديدة للصرف تتوخّى الدقة؛ لوقف الهدر الماليّ الكبير واتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالة ملفّات التعويض لمحاكم البداية للنظر في دعاوى الشركات التي أُصيبَتْ بالضرر؛ كونها الجهة المُختصة الوحيدة التي تمتلك القدرة على تحديد قيمة الضرر بدقة، نظراً إلى أنّ قرارات التعويض تخضع للمُحاباة والتأثير من جهات نافذة؛ ممّا يُؤدّي

المرصد السوري و الملف الكردي



كل شي بقوة السلاح

الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا

تركيا تتحمل مسؤولية أفعال قواتها والقوات الموالية لها

***ملخص احدث تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش**

(بيروت، ٢٩ فبراير/شباط ٢٠٢٣) - قالت «هيومن رايتس ووتش» في تقرير أصدرته اليوم إن تركيا تتحمل مسؤولية الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب المحتملة التي يرتكبها عناصر قواتها والجماعات المسلحة المحلية التي تدعمها

في الأراضي التي تحتلها تركيا في شمال سوريا. تحمل السكان الكورد وطأة الانتهاكات لأنه ينظر إليهم بسبب علاقاتهم المفترضة مع القوات التي يقودها الكورد والتي تسيطر على مساحات شاسعة من شمال شرق سوريا. يوثق تقرير «كل شي بقوة السلاح»: الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا» الصادر في ٧٥ صفحة، عمليات الاختطاف والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والعنف الجنسي والتعذيب من قبل فصائل مختلفة في تحالف فضفاض من جماعات مسلحة، وهو «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا، وكذلك «الشرطة العسكرية»، وهي قوة أنشأتها «الحكومة السورية المؤقتة» والسلطات التركية في ٢٠١٨، ظاهريا للحد من الانتهاكات.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن القوات المسلحة ووكالات المخابرات التركية متورطة في تنفيذ الانتهاكات والإشراف عليها. وثقت هيومن رايتس ووتش أيضا انتهاكات الحق في كل من السكن والأراضي والملكية، بما فيها عمليات النهب والسلب الواسعة، فضلا عن الاستيلاء على الممتلكات والابتزاز، وفشل محاولات المساءلة في الحد من الانتهاكات أو تقديم تعويضات للضحايا.

قال آدم كوجل، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «ستستمر الانتهاكات الحالية، بما فيها التعذيب والإخفاء القسري ضد الذين يعيشون تحت السلطة التركية في شمال سوريا، ما لم تتحمل تركيا نفسها المسؤولية وتتحرك لوقفها. المسؤولون الأتراك ليسوا مجرد متفرجين على الانتهاكات، بل يتحملون المسؤولية باعتبارهم سلطة الاحتلال، وفي بعض الحالات شاركوا مباشرة في جرائم حرب مفترضة».

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع ٥٨ محتجزا سابقا وضحايا للعنف الجنسي وأقارب وشهود على الانتهاكات، وممثلين عن منظمات غير حكومية، وصحفيين، ونشطاء، وباحثين. تحدث باحثو هيومن رايتس ووتش أيضا مع مصدر مطلع يتعامل مباشرة مع الشرطة العسكرية، ومصدر سوري كان مقربا في السابق من مسؤولي المخابرات التركية الذين كان لديهم إمكانية الوصول والإشراف على سلوك الفصائل المختلفة في عفرين بين يوليو/تموز ٢٠١٩ ويونيو/حزيران ٢٠٢٠، والذي غادر سوريا منذ ذلك الحين.

أدت العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا منذ ٢٠١٦ إلى سيطرتها على المنطقة ذات الأغلبية العربية شمال حلب والتي تشمل أعزاز والباب وجرابلس، وعفرين ذات الأغلبية الكردية سابقا، ومنطقة ضيقة من الأراضي على طول الحدود الشمالية لسوريا بين مدينتي تل أبيب ورأس العين حيث يوجد تنوع إثني.

تمارس تركيا السيطرة وتشرف مباشرة على الجيش الوطني السوري بواسطة قواتها المسلحة وأجهزة استخباراتها، وتزوده بالأسلحة والرواتب والتدريب والدعم اللوجستي. تمارس تركيا أيضا السيطرة الإدارية على المناطق المحتلة انطلاقا من الولايات التركية المتاخمة لسوريا.

أعلنت الحكومة التركية نيتها إنشاء «مناطق آمنة» في المناطق الخاضعة لاحتلالها، معتبرة أن القوات التي يقودها الكورد في شمال شرق سوريا تابعة لـ «حزب العمال الكردستاني»، الذي تعتبره تركيا والولايات المتحدة و «الاتحاد الأوروبي» جماعة إرهابية، والذي تعتبر تركيا في حالة نزاع معه منذ عشرات السنين. ترى الحكومة التركية أيضا أن «المناطق الآمنة» تُسهل عودة اللاجئين السوريين من تركيا.

مع ذلك، لم تضمن تركيا سلامة السكان المدنيين ورفاههم، وتتسم حياة سكان المنطقة البالغ عددهم ١/٤ مليون نسمة بغياب القانون وانعدام الأمن. قال أحد السكان السابقين الذي عاش تحت حكم الجيش الوطني السوري لأقل

من ثلاث سنوات بقليل: «كل شي بقوة السلاح».

ارتكبت فصائل الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والإخفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأخضعت عشرات الأشخاص لمحاكمات عسكرية جائرة في ظل إفلات من العقاب. أبلغت نساء كرديات محتجزات عن تعرضهن للعنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب، واحتُجز أطفال لا تتجاوز أعمارهم ستة أشهر مع أمهاتهم.

في الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش، و«لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية» التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، تحمّل الكورد بأغلبية ساحقة وطأة هذه الانتهاكات. كما استُهدف العرب وغيرهم من الأشخاص الذين يُعتقد أن لهم علاقات وثيقة مع «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد). ارتكبت فصائل من الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية المدعومين من تركيا انتهاكات في مراكز الاحتجاز التي يتواجد فيها أحيانا مسؤولون عسكريون ومخابرات أتراك، وفقا لمحتجزين سابقين قالوا أيضا إن المسؤولين الأتراك شاركوا أحيانا مباشرة في تعذيبهم وسوء معاملتهم.

قابلت هيومن رايتس ووتش ٣٦ شخصا تعرضوا لانتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية.

منذ بدء «عملية غصن الزيتون» التي نفذتها تركيا في عفرين عام ٢٠١٨ و«عملية نبع السلام» في القطاع الممتد بين تل أبيب ورأس العين عام ٢٠١٩، نزح مئات الآلاف من سكان المنطقة من منازلهم. لاحقا، أقدمت فصائل الجيش الوطني السوري على عمليات نهب وسلب واستيلاء على الممتلكات على نطاق واسع. لم يسترد غالبية المتضررين ممتلكاتهم أو يتلقوا تعويضا مناسباً. قال رجل إيزيدي نازح من رأس العين: «أصعب شيء بالنسبة لي كان أن أقف أمام بيتي ولا أتمكن من دخوله». تستمر عمليات النهب والسلب والاستيلاء على الممتلكات، ما يعرّض الذين يتحدّون هذه الأعمال للاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب والاختطاف والإخفاء القسري.

لا تزال المسألة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة في الأراضي التي تحتلها تركيا بعيدة المنال. حققت هيومن رايتس ووتش في حالات أربعة أشخاص رفيعي المستوى زُعم تورطهم في انتهاكات جسيمة. لم تتم محاكمة أي منهم، ويشغل ثلاثة منهم حاليا مناصب رفيعة في الجيش الوطني السوري، بحسب مصادر مطلعة.

لم تعالج المحاكم العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري، غير المستقلة، ولا تركيا، باعتبارها سلطة الاحتلال والداعم الرئيسي للجيش الوطني السوري، بشكل كاف الجرائم الخطيرة التي يرتكبها ذوو السلطة في الأراضي التي تحتلها تركيا. حاولت هيومن رايتس ووتش إشراك تركيا في حوار حول هذه الأمور، وشاركت نتائج بحث تفصيلية في رسالة أرسلتها مرتين عبر البريد الإلكتروني إلى وزير الخارجية هاكان فيدان في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣ و٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، لكن الرسالة قوبلت بالصمت. لم تستلم أي رد أيضا على رسالة إلى وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣ و٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، للاستفسار، من بين أمور أخرى، عن أي إجراءات قضائية تتعلق بأربع حالات وفاة أثناء الاحتجاز تم الإبلاغ عنها علنا.

تركيا ملزمة بضمان التزام قواتها بشكل صارم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما فيه القانون الذي يحكم واجباتها باعتبارها سلطة الاحتلال وحكومة الأمر الواقع في هذه المناطق في شمال سوريا. يشمل ذلك إعادة

النظام العام والسلامة والحفاظ عليهما في الأراضي التي تحتلها، وحماية السكان من العنف، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وتقديم تعويضات لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي قواتها والقوات المحلية التي تسيطر عليها، وضمان حقوق أصحاب الأملاك والعائدين، بما فيه تعويضهم عن مصادرة ممتلكاتهم واستخدامها بشكل غير قانوني وأي ضرر ناتج عن ذلك. يتعين على تركيا والحكومة السورية المؤقتة منح هيئات التحقيق المستقلة إمكانية الوصول الفوري ودون عوائق إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

قال كوجل: «الاحتلال التركي لأجزاء من شمال سوريا سهّل خلق مناخ يغيب فيه القانون وتسوده الانتهاكات والإفلات من العقاب، وذلك أبعد ما يكون عن 'منطقة آمنة'».

ملخص التقرير

تعتبر تركيا قوة احتلال في مساحات واسعة من شمال سوريا. فهي تمارس السيطرة الإدارية والعسكرية على الجانب السوري من حدودها الجنوبية بشكل مباشر أو من خلال وكيل فعلي ساعدت في إنشائه، «الجيش الوطني السوري»، وهو ائتلاف فضفاض من جماعات المعارضة المسلحة التي تتكوّن إلى حد كبير من مقاتلين سابقين في «الجيش السوري الحر».

صرّحت الحكومة التركية بأنها تهدف إلى تحويل المناطق التي تحتلها إلى «مناطق آمنة»، وذلك لإنشاء منطقة أمنية عازلة على حدودها الجنوبية واستيعاب عودة اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا. لكن هذه المناطق ليست آمنة؛ فهي تزخر بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في المقام الأول فصائل من الجيش الوطني السوري، وتتسم حياة سكان المنطقة البالغ عددهم ١/٤ مليون نسمة بالفوضى القانونية وانعدام الأمن. قال أحد السكان السابقين الذي عاش تحت حكم الجيش الوطني السوري لمدة تقل قليلاً عن ثلاث سنوات: «كل شيء بقوة السلاح».

استناداً إلى مقابلات مع ٥٨ من الضحايا والناجين وأقارب وشهود على الانتهاكات، فضلاً عن مختلف ممثلي المنظمات غير الحكومية والصحفيين والنشطاء والباحثين، يوثّق هذا التقرير عمليات الاختطاف والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، بما في ذلك تلك الواقعة على الأطفال، والعنف الجنسي، والتعذيب من قبل الفصائل المختلفة في الجيش الوطني السوري، والشرطة العسكرية، وهي قوة أنشئت للحد من مثل هذه الانتهاكات، وأعضاء القوات المسلحة التركية ووكالات الاستخبارات التركية، بما في ذلك «جهاز الاستخبارات الوطنية» (إم آي تي) وعدد من مديريات المخابرات العسكرية. يوثّق التقرير أيضاً انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية، بما في ذلك عمليات النهب والسلب على نطاق واسع، فضلاً عن الاستيلاء على الممتلكات والابتزاز، ويكشف الفشل الذريع لمعظم تدابير المساءلة التي طُرحت في السنوات الأخيرة من أجل الحد من الانتهاكات أو تقديم التعويضات للضحايا. طالما أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة سائد، فإن آمال العودة لمئات الآلاف من النازحين والمحرومين السوريين الذين فروا من منازلهم أثناء وبعد العمليات العسكرية التركية المتعاقبة في المنطقة تستمر في التضاؤل. يعيش الكثيرون في مخيمات وملاجئ جماعية مكتظة تعاني من نقص الخدمات في جميع أنحاء شمال شرق سوريا اليوم.

منذ ٢٠١٦، نفذت تركيا ثلاث عمليات عسكرية في شمال سوريا بهدف إضعاف الوجود الكردي على طول حدودها. في عملياتها الأولى في ٢٠١٦، احتلت المنطقة ذات الأغلبية العربية شمال حلب، والتي شملت أعزاز والباب وجرابلس،

والتي كانت في السابق تحت سيطرة «تنظيم الدولة الإسلامية» (المعروف أيضا بـ«داعش»). في توغّلها الثاني في ٢٠١٨، استولت على عفرين، وهي منطقة ذات أغلبية كردية تقع غرب أعزاز مباشرة والتي كانت تحت سيطرة القوات التي يقودها الكورد منذ ٢٠١٢. في توغّلها الثالث في ٢٠١٩، انتزعت القوات المسلحة التركية السيطرة على شريط ضيق بطول ١٥٠ كيلومتر وعمق ٣٠ كيلومتر بين تل أبيب ورأس العين (الاسم الكردي: سري كانيه) في شمال شرق سوريا من القوات التي يقودها الكورد. نفذت تركيا العمليات الثلاث بمساعدة جماعات مسلحة محلية مختلفة، بما في ذلك الجماعات التركمانية، وجماعات الجيش السوري الحر السابقة، وغيرها من الجماعات الإسلامية التي أصبحت تُعرف مجتمعة في ٢٠١٧ باسم الجيش الوطني السوري. أدت التوغّلات العسكرية إلى نزوح جماعي وكانت محفوفة بانتهاكات خطيرة لكل من قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك القصف العشوائي، والقتل دون محاكمات، والاعتقالات غير القانونية، والتعذيب والاختفاء القسري، والنهب المنهجي والاستيلاء غير القانوني على الممتلكات.

اليوم، بعد عدة سنوات، تحتفظ تركيا بالسيطرة على الأراضي التي احتلتها من خلال قواتها المسلحة ووكالاتها الاستخباراتية، مع وجود أكثر من ١٠٠ موقع عسكري وقاعدة ونقطة مراقبة في جميع أنحاء شمال سوريا، وكذلك من خلال سيطرتها المباشرة على الجيش الوطني السوري، الذي تمده بالسلاح والرواتب والتدريب والدعم اللوجستي. تمارس تركيا أيضا السيطرة الإدارية على المناطق المحتلة عبر السلطات المحلية في المناطق المجاورة لتركيا. مثلا، يشرف مكتب حاكم ولاية هاتاي التركية بشكل مباشر على توفير التعليم والصحة والخدمات المالية والمساعدات الإنسانية في عفرين. في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، أفادت وسائل إعلام تركية أن تركيا لديها خطط لتعيين حاكم واحد للإشراف على جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، لكن حتى يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، لم تحدث أي تطورات من هذا النوع.

مع أن الجيش الوطني السوري يتبع رسميا لوزارة الدفاع في «الحكومة السورية المؤقتة»، وهي هيئة حاكمة معلنه ذاتيا ومُعترف بها دوليا تمثل المعارضة السورية ومقرها أعزاز، تخضع فصائلها في نهاية المطاف للقوات العسكرية ووكالات الاستخبارات التركية. قال مصدران مطلعان لهما معرفة مباشرة بالأعمال الداخلية للجيش الوطني السوري لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الشرطة العسكرية والمدنية التي أنشأت تحت إشراف الحكومة المؤقتة لفرض سيادة القانون في أعقاب مزاعم عن تفشي الانتهاكات تخضع أيضا للقوات العسكرية ووكالات المخابرات التركية. قال أحدهما: «لا شيء يحدث دون علمهم». لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من العثور على توجيهات منشورة تحدد دور السلطات التركية في هيكّل القيادة في الأراضي السورية التي تحتلها تركيا.

لأن السلطات التركية تساوي بين «وحدات حماية الشعب» و«وحدة حماية المرأة»، وهما أكبر مكونات «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي يقودها الكورد والمدعومة من الولايات المتحدة، مع «حزب العمال الكردستاني»، الذي تعتبره منظمة إرهابية وتهديدا وجوديا لتركيا، فإن السكان الكورد الذين يعيشون في منازلهم ويعتنون بأراضيهم تحت حكم قسد، والذين يعتبرون بالتالي موالين لها أو لأي من قواتها، قد عانوا بأغلبية ساحقة من وطأة الانتهاكات الموثقة. استُهدف العرب وغيرهم ممن يُعتقد أن لهم علاقات مع قسد و«الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا»، وهي هيئة الحكم المدنية في المناطق التي تسيطر عليها قسد.

يوضح هذا التقرير أن السلطات التركية لا تتجاهل فقط الواقع البائس على الأرض في شمال سوريا، لكنها تتحمل المسؤولية المباشرة عن العديد من الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز وانتهاكات حقوق الملكية. غالبا ما تكون هذه

الانتهاكات موجهة ضد المدنيين الكورد وأي شخص آخر يُنظر إليه على أنه مرتبط بالقوات التي يقودها الكورد، وهي تتماشى إلى حد كبير مع أهداف تركيا المعلنة المتمثلة في إضعاف الوجود الكردي في شمال سوريا وإنشاء حزام أمني «متكامل» أو منطقة عازلة بين حدودها الجنوبية والمناطق التي تسيطر عليها قسد في شمال سوريا. مع فرار عشرات الآلاف من الأشخاص إلى أجزاء أخرى من سوريا، وخارجها، أثناء التوغل التركي في عفرين، سارعت السلطات التركية إلى تنسيق إعادة توطين مئات العائلات العربية السنية النازحة من الغوطة الشرقية في منازل السكان الكورد في المنطقة. وصل العديد من العائلات النازحة من الغوطة وريف دمشق وشمال حماة وإدلب، بما في ذلك عائلات المقاتلين المنتشرين في المنطقة، إلى عفرين في السنوات التي تلت ذلك. تم توثيق اتجاه مماثل في القطاع الواقع بين تل أبيب ورأس العين بعد العملية العسكرية التركية عام ٢٠١٩.

الهدف الثاني المعلن للتوغلات العسكرية التركية، والذي أعلنه الرئيس رجب طيب أردوغان، هو إنشاء ما يسمى بـ «المناطق الآمنة» في الأراضي التي تحتلها من أجل إعادة توطين أكثر من مليون لاجئ سوري موجودين حالياً في تركيا، ويعيش الكثير منهم في تركيا منذ سنوات وهم بالأصل من مناطق أخرى من سوريا. لكن كما يوضح هذا التقرير، فإن المناطق الخاضعة للاحتلال التركي ليست آمنة على الإطلاق. بالإضافة إلى غياب سيادة القانون، تعاني المناطق التي تحتلها تركيا، مثل أجزاء أخرى من سوريا، من ظروف اقتصادية وإنسانية سيئة. طرد أعداد كبيرة من الأشخاص إلى مناطق لديهم خوف حقيقي من تعرضهم فيها للاضطهاد أو التعذيب ينتهك التزامات تركيا بموجب القانون الدولي. عمليات الطرد وإعادة التوطين على نطاق واسع من شأنها أيضاً أن تغيّر بشكل جذري التركيبة العرقية لشمال سوريا، وهي منطقة ألفت التحولات الديموغرافية القسرية.

نفّذت تركيا بالفعل عمليات إعادة قسرية للاجئين السوريين. منذ ٢٠١٧ على الأقل، اعتقلت القوات التركية واحتجزت ورحلت آلاف اللاجئين السوريين بإجراءات موجزة، وكثيراً ما أجبرتهم على التوقيع على استمارات العودة «الطوعية» وأجبرتهم على العبور إلى شمال سوريا عبر معابر حدودية مختلفة. في يوليو/تموز ٢٠٢٣ وحده، أعادت تركيا أكثر من ١,٧٠٠ سوري إلى منطقة تل أبيب.

لا تزال المسألة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة التي يرتكبها قادة وأعضاء الفصائل المختلفة، وكذلك الشرطة العسكرية في الأراضي التي تحتلها تركيا، بعيدة المنال. رغم بعض المحاكمات الداخلية المحدودة التي أجراها الجيش الوطني السوري، تفتقر المحاكم العسكرية التي تتمتع بسلطة قضائية على مثل هذه القضايا إلى الاستقلالية والنزاهة، ونادراً ما تكون المحاكمات علنية، ولا يتوفر سوى القليل من المعلومات حول الإجراءات. لم تتخذ تركيا خطوات حقيقية لمحاسبة مكونات الجيش الوطني السوري أو مسؤوليها أو السماح لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين بالوصول [إلى المنطقة].

في ٢٠٢٣، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاثة فصائل من الجيش الوطني السوري وقادتها بسبب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المدنيين. في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، قدمت منظمتان حقوقيتان شكوى جنائية إلى مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني، تطالبانه فيها بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها فصائل الجيش الوطني السوري في عفرين منذ ٢٠١٨. بموجب مبدأ «الولاية القضائية العالمية»، يمكن للمسؤولين القضائيين الوطنيين النظر في القضايا المرفوعة ضد أفراد متورطين بشكل موثق في بعض الجرائم الدولية الخطيرة حتى لو ارتكبت في مكان آخر، ولا يكون الجناة المزعومون ولا الضحايا من مواطني البلد.

باعتبارها قوة احتلال وحكومة الأمر الواقع في هذه المنطقة، تعتبر تركيا ملزمة بضمان مراعاة قواتها بشكل صارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإعادة النظام العام والسلامة والحفاظ عليهما في الأراضي التي تسيطر عليها، وحماية السكان من العنف، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وتوفير تعويضات لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي قواتها والقوات المحلية التي تسيطر عليها، وضمان حقوق أصحاب الممتلكات والعائدين، بما في ذلك عن طريق تعويضهم عن مصادرة واستخدام ممتلكاتهم بشكل غير قانوني، وأي ضرر حدث. يتعين على تركيا والحكومة السورية المؤقتة منح هيئات التحقيق المستقلة إمكانية الوصول الفوري ودون عوائق إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

التوصيات

إلى الحكومة التركية

- اتخاذ خطوات فورية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة التي ترتكبها قواتها العسكرية وأفراد المخابرات، جنباً إلى جنب مع الميليشيات المحلية التابعة لها، وضمان التزام جميع الأفراد الخاضعين لسيطرتها، بما في ذلك الأفراد العسكريون والجماعات المسلحة، بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- الوقف الفوري لجميع عمليات الإعادة القسرية السريعة لطالبي اللجوء من الأراضي التركية وعلى الحدود التركية؛
- إجراء تحقيق شفاف وشامل ونزيه في الادعاءات القائلة بأن القوات المسلحة ووكالات الاستخبارات التركية العاملة في الأراضي المحتلة متورطة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب محتملة، ضد المدنيين، بما يشمل التعذيب والاحتجاز التعسفي والاغتصاب والنهب وعمليات القتل خارج نطاق القانون؛
- التعاون الكامل مع التحقيقات المستقلة والمحايدة التي تجريها الهيئات الدولية، مثل «لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة» ومنظمات حقوق الإنسان، في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب؛
- ضمان الوصول الكامل ودون عوائق للمراقبين الدوليين والمستقلين إلى الأراضي التي تحتلها تركيا، بما في ذلك السجون ومراكز الاحتجاز التي تديرها الشرطة العسكرية وتلك التابعة للفصائل المختلفة، والمحاكم العسكرية؛
- إنشاء آليات رقابية قوية لمراقبة سلوك جميع القوات التركية والقوات الموالية لتركيا والتعامل الفوري مع أي انتهاكات يتم الإبلاغ عنها؛
- محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بما في ذلك من خلال محاكمات عادلة وشفافة؛
- تطوير وتنفيذ برنامج تعويضات لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات التركية والقوات المحلية التي تسيطر عليها تركيا منذ اجتياحها واحتلالها للأراضي في شمال سوريا، وذلك من خلال عملية شفافة وتشاركية، ووفقاً للمعايير الدولية. ينبغي أن تشمل التعويضات الاعتراف العلني بمعاناة الضحايا، والتعويض، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والجسدي، والوصول إلى الممتلكات واستعادتها؛
- توفير التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل وضمنات عدم التكرار. ينبغي أن تتعامل التعويضات أيضاً بشكل عاجل مع الضرر المباشر الذي يلحق بضحايا العنف

الجنسي المرتبط بالنزاع، وذلك مثلا من خلال توفير إمكانية الحصول على المساعدة الطبية والدعم النفسي والاجتماعي. ينبغي ألا يكون برنامج التعويضات مشروطا بنجاح الملاحقات القضائية، بل ينبغي أن يقدم تعويضات وخدمات أخرى للأفراد الذين يبلغون عن تجاربهم مع العنف الجنسي. ينبغي أيضا تصميم البرنامج وتنفيذه بالتشاور مع الضحايا، بما في ذلك ضحايا الاعتداء الجنسي، ويجب أن يحترم حقوق الضحايا وكرامتهم، ويتجنب المزيد من الأذى أو الصدمة لهم؛

- توفير التعويضات محددة الهدف والمساعدة الحكومية للأشخاص الذين أصبح لديهم إعاقة، بما في ذلك الإعاقة النفسية والاجتماعية، وضمان حصولهم على خدمات الرعاية الصحية المجانية الجيدة والتي تحترم حقوقهم، والوصول إلى الأجهزة المساعدة، وخدمات الصحة النفسية الاجتماعية والعقلية؛
- ضمان حقوق أصحاب الممتلكات والعائدين، بما في ذلك عبر تعويضهم عن مصادرة ممتلكاتهم واستخدامها بشكل غير قانوني وأي ضرر ناتج عن ذلك.

إلى الحكومة السورية المؤقتة والجيش الوطني السوري

- إلغاء جميع السجون ومراكز الاحتجاز المؤقتة وغير الرسمية التابعة لمختلف الفصائل؛
- تشكيل لجنة مستقلة وغير متحيزة لمراجعة احتجاز الأفراد. إطلاق سراح المحتجزين الذين يُعتقد أنهم اعتقلوا تعسفيا، بما في ذلك أولئك المحتجزين فقط بسبب نشاطهم السياسي السلمي؛
- السماح لمنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية بتفحص مرافق الاحتجاز، بما في ذلك السجون المؤقتة ومراكز الاحتجاز التابعة للشرطة العسكرية؛
- وقف جميع المحاكمات العسكرية للمدنيين والتأكد من أن جميع الإجراءات القانونية تلتزم بمبادئ المحاكمة العادلة؛
- السماح لمنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية بمراقبة المحاكمات؛
- الامتناع عن إقامة المقرات ومراكز الاحتجاز والمنشآت العسكرية داخل أماكن العمل أو المساكن المدنية؛
- إجراء تحقيق فوري ومستقل في جميع حالات الاختفاء والقتل.

إلى «الاتحاد الأوروبي»

- التوضيح علنا أن تركيا ليست دولة ثالثة آمنة يمكن إعادة طالبي اللجوء إليها بموجب المعايير المنصوص عليها في المادة ٣٨ من «توجيهات إجراءات اللجوء الخاصة بالاتحاد الأوروبي»؛
- دعوة تركيا علنا إلى وقف عمليات الترحيل بإجراءات موجزة والسماح لـ«مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» بمراقبة ما إذا كان السوريون المحتجزون يرغبون في البقاء في تركيا أو العودة طوعا إلى سوريا؛
- تعليق تمويل مراكز احتجاز المهاجرين ومراقبة الحدود حتى تتوقف عمليات الترحيل القسري.

إلى الدول الأعضاء في «الأمم المتحدة»

- بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، وبما يتماشى مع القوانين الوطنية، التحقيق مع المتورطين بشكل موثوق في جرائم خطيرة في شمال سوريا الذي تحتله تركيا بموجب القانون الدولي ومحاكمتهم.

المنهجية

أجرت هيومن رايتس ووتش أبحاث هذا التقرير بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢ وسبتمبر/أيلول ٢٠٢٣. شمل البحث ٥٨ مقابلة مع ضحايا وناجين وأقارب وشهود على الانتهاكات، منها ١٩ مقابلة مع محتجزين سابقين، و٢١ مقابلة مع أقارب محتجزين سابقين وحاليين. تعرض ستة وثلاثون شخصا، بعضهم عانى أيضا انتهاكات مرتبطة بالاحتجاز، لانتهاكات حقوق السكن والأراضي والممتلكات. تحدث الباحثون أيضا إلى ممثلي منظمات غير حكومية وصحفيين وباحثين. في وقت إجراء الأبحاث، كان ١٠ ممن قابلتهم هيومن رايتس ووتش يقيمون في عفرين ورأس العين التين تحتلتهما تركيا، و٢٧ في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية في شمال سوريا، و١٥ في «إقليم كردستان العراق»، واثنان في أوروبا، وشخص في لبنان، وآخر في تركيا.

تحدث الباحثون مع مصدر مطلع في عفرين يتعامل مباشرة مع الشرطة العسكرية، ومصدر سوري كان مقربا سابقا من مسؤولي المخابرات التركية الذين كان لديهم إمكانية الوصول والإشراف على سلوك الفصائل المختلفة في عفرين بين يوليو/تموز ٢٠١٩ ويونيو/حزيران ٢٠٢٠، والذي غادر سوريا منذ ذلك الحين.

أُجريت المقابلات بالعربية والكردية عبر تطبيقات المراسلة الآمنة، وكذلك شخصا في إقليم كردستان العراق وفي عامودا والحسكة والقامشلي في شمال شرق سوريا. أُجريت المقابلات الشخصية في أماكن اعتبرها الباحثون والأشخاص الذين قابلناهم خاصة وأمنة. أوضح الباحثون لكل من قابلوهم الغرض من المقابلة، وطبيعتها التطوعية، وطريقة استخدام المعلومات، وأنه لن يُقدّم لهم أي تعويض.

اختارت هيومن رايتس ووتش إخفاء هويات جميع من قابلتهم وإزالة التفاصيل التعريفية من شهاداتهم لحمايتهم وحماية الآخرين الذين لديهم أقارب في عفرين ورأس العين من الانتقام. راجعت هيومن رايتس ووتش أيضا فيديوهات وصور ومنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي ووثائق على الإنترنت، بالإضافة إلى وثائق قدمها محتجزون سابقون ونشطاء وأقارب تؤكد هذه الانتهاكات.

كتبت هيومن رايتس ووتش إلى وزارتي الخارجية والدفاع التركيتين، ووزارتي الدفاع والعدل في الحكومة السورية المؤقتة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني، وإلى أربعة من قادة الفصائل الحاليين والسابقين رفيعي المستوى، ومسؤولين أمنيين، وأعضاء الشرطة العسكرية المذكورين في التقرير في ٨ و١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤. لم تتلق هيومن رايتس ووتش أي ردود حتى وقت النشر.

١. الخلفية

تصميم تركيا على إضعاف الوجود الكردي على طول الحدود

خلال ثلاث عمليات عسكرية في شمال سوريا منذ أغسطس/آب ٢٠١٦، استولت القوات المسلحة التركية وفصائل سورية محلية تدعمها تركيا على منطقتين من الأراضي على طول الحدود الجنوبية لتركيا، في محاولة لإضعاف الوجود الكردي في تلك المناطق الحدودية.

في العملية الأولى، المعروفة بـ «درع الفرات»، استولت القوات التركية وحلفاؤها المحليون بين أبريل/نيسان ٢٠١٦

ومارس/آذار ٢٠١٧ على مدينة جرابلس الواقعة على نهر الفرات والممتدة غربا إلى أعزاز وجنوبا إلى الباب. خلال هذه العملية، أنهت تركيا وجود قوات داعش في المنطقة ومنعت جماعة قسد المسلحة التي يقودها الكورد وتدعمها الولايات المتحدة وتسيطر عسكريا على معظم شمال شرق سوريا من إحراز مزيد من التقدم على طول حدودها الجنوبية. شهد تقدم القوات التركية في هذه المنطقة ذات الأغلبية العربية السنية عنفا أقل من العمليات المتعاقبة في شمال سوريا، لكن تركيا رحلت منذ ذلك الحين عشرات آلاف السوريين من تركيا إلى المنطقة المحتلة.

تعتبر الحكومة التركية وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، وهما أكبر مكونات قسد، مجموعتين إرهابيتين مرتبطتين بـ «حزب العمال الكردستاني» الذي تتنازع معه تركيا منذ عشرات السنين، وتعتبر التجربة الكردية في الحكم الذاتي داخل سوريا تهديدا مباشرا لأمنها القومي.

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، أطلقت تركيا عملية «غصن الزيتون» للاستيلاء على منطقة عفرين ذات الأغلبية الكردية شمال غرب حلب من قسد. بدأت بحملة جوية مكثفة، ثم تقدمت عبر المناطق الريفية في شمال عفرين، وأخيرا استولت على مدينة عفرين في مارس/آذار ٢٠١٨. أدى هجومها العسكري إلى مقتل عشرات المدنيين وتشريد عشرات الآلاف، بحسب الأمم المتحدة.

انتهكت قسد أيضا القانون الإنساني الدولي عبر عرقلة عمليات إجلاء المدنيين، بينما منعت قوات الحكومة السورية المدنيين الفارين من دخول المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

في السنوات التالية، ارتكبت القوات التركية وفصائل الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا اعتقالات تعسفية واحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي واختطاف وتعذيب، واستهدفت بشكل رئيسي السكان الكورد في عفرين. تعرضت منازل وأعمال وأراضي ومحاصيل سكان عفرين للنهب والاستيلاء من قبل مقاتلي الجيش الوطني السوري وعائلاتهم، وهي أفعال محظورة بموجب قوانين الحرب ويمكن أن تشكل جرائم حرب. شهدوا أيضا تدمير مواقعهم الثقافية والدينية والتاريخية. بعد ذلك، وجدوا أن تركيا كانت تبيع منتجات الزيتون الشهيرة في عفرين، المصنوعة من الزيتون المسروق، في أسواقها وعلى المستوى الدولي، وهو الفعل الذي دافع عنه وزير الزراعة التركي حينها، بكر باك ديميرلي، بحجة أن الإيرادات كانت ستقع في أيدي حزب العمال الكردستاني.

وصف أبو سالم (٦٣ عاما)، وهو رجل كردي وُلد ونشأ في عفرين ورفض مغادرة المنطقة حتى خلال أعنف أيام العملية العسكرية، سلوك الفصائل المختلفة التابعة للجيش الوطني السوري بعد فترة وجيزة من استيلائهم والقوات التركية على مدينة عفرين:

فر أكثر من نصف سكان عفرين الأصليين، ومعظمهم من الكورد، وعائلات أخرى نزحت إلى المنطقة في السنوات السابقة، أثناء التوغل التركي، معظمهم إلى منطقة الشهباء المحاصرة في ريف حلب الشمالي، على بعد ٢٠ كيلومتر فقط، حيث يعيشون الآن في ظروف بائسة. تحاصر قوات الحكومة السورية منذ آب/أغسطس ٢٠٢٢ منطقة الشهباء، الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بقيادة الكورد، مما يحد بشدة من وصول السكان إلى الوقود والإمدادات الأساسية الأخرى.

اغتنتم تركيا الفرصة، وسارعت إلى تنسيق إعادة توطين مئات العائلات العربية السنية النازحة من الغوطة الشرقية في منازل سكان عفرين الكورد الذين فروا. كان هذا مثالا واضحا على جهود تركيا الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية للمنطقة من أجل إضعاف الوجود الكردي هناك. لاحقا، وصلت إلى عفرين مزيد من العائلات النازحة من الغوطة

الشرقية وريف دمشق وشمال حماة وإدلب، من بينهم مقاتلون منتشرون في المنطقة. وصل ما مجموعه ١٣ ألف شخص في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ وحده. تشير تقديرات مجموعة «أكابس» في الشهر نفسه إلى أن عدد سكان منطقة عفرين كان أكثر بقليل من ٤٤٢ ألف نسمة، من بينهم ١٥٧,٢٢٨ مقيما وعائدا، معظمهم من الكورد، و٢٨٥,٥٥٠ نازحا سوريا، معظمهم من العرب السنة.

بدأ التوغل الثالث لتركيا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. خلال ١٠ أيام فقط، وفي عملية عُرفت بـ «نبيع السلام»، تحركت القوات التركية والجيش الوطني السوري إلى أراضٍ في شمال شرق سوريا على الحدود مع تركيا بين بلدة تل أبيض ومدينة رأس العين، مما دفع القوات الكردية إلى الخروج من منطقة يبلغ طولها حوالي ١٢٠ كيلومتر وعمقها ٣٢ كيلومتر. أعلنت الولايات المتحدة سحب قواتها من المنطقة قبل الغزو التركي. نتيجة لذلك، فرّ أكثر من ٢٠٠ ألف من سكان المنطقة. قبل التوغل التركي، كانت المنطقة موطنًا لأغلبية عربية، وأقلية كردية كبيرة، ومجموعات صغيرة من الإيزيديين والمسيحيين الأرمن والسريان، وأقليات عرقية ودينية أخرى. أثناء التوغل وبعده، كما كان الحال في عملية غصن الزيتون، قصف الجنود الأتراك والفصائل التي يدعمونها المناطق المدنية عشوائيا، ونفذوا عمليات قتل بإجراءات موجزة، واحتلوا بشكل غير قانوني منازل ومتاجر مدنية خاصة ونهبوا ممتلكات أصحابها.

بحسب «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا)، شهدت المنطقة المتنوعة عرقيا التي تشمل تل أبيض ورأس العين، منذ أكتوبر ٢٠١٩، «تغيرات ديموغرافية كبيرة» مع نزوح معظم سكانها الأصليين إلى مناطق أخرى في شمال شرق سوريا أو أجبروا على مغادرة البلاد. وهم يشكلون تقريبا جميع السكان الكورد في المنطقة، وبعض الأيزيديين والمسيحيين الأرمن، والعرب الذين لديهم علاقات متصورة مع الإدارة الذاتية التي يقودها الكورد أو الحكومة السورية، وفقا لمنظمة «إماب» غير الربحية التي تركز على البيانات. قال ناشط وباحث نازح من رأس العين، مسقط رأسه، في معرض إشارته إلى نزوح الأقليات الكردية والأقليات الأخرى: «فقدت المدينة ألوانها». بعد هذه العملية، سمحت تركيا لمقاتلي الجيش الوطني السوري الذين انتشروا في المنطقة بإعادة توطين عائلاتهم هناك.

منذ مايو/أيار ٢٠٢٢، يهدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتوغل عسكري آخر في شمال شرق سوريا، يستهدف هذه المرة مدينتي تل رفعت ومنبج في محافظة حلب، غرب نهر الفرات، الخاضعتين حاليا لسيطرة قسد. لم يبدأ التوغل حتى وقت كتابة هذا التقرير، لكن هجمات الطائرات المسيّرة التركية والقصف من قبل القوات السورية المدعومة من تركيا على المدن والبلدات في شمال شرق سوريا التي تسيطر عليها القوات الكردية السورية كان مستمرا بلا هوادة، مما أسفر عن مقتل وإصابة المدنيين، والإضرار بالمناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية الحيوية، والتسبب بمزيد من النزوح.

استضافت تركيا حوالي ٣/٧ مليون سوري، وذلك أكثر من أي دولة أخرى، منذ بداية النزاع السوري، إلا أنها صدّت أيضا السوريين الذين حاولوا دخول أراضيها ورحلت آلاف السوريين بشكل غير قانوني إلى شمال سوريا، وأجبرت كثيرا منهم على التوقيع على استمارات العودة «الطوعية». منذ ٢٠١٩، أعلن أردوغان عن نيته إعادة توطين مليون لاجئ في شمال سوريا، في مناطق لا تسيطر عليها الحكومة، رغم أن سوريا لا تزال غير آمنة لعودة اللاجئين، وغالبا لا يكون العائدون في الأصل من تلك المناطق. في يوليو/تموز ٢٠٢٣ وحده، أعادت تركيا أكثر من ١,٧٠٠ سوري. تصر تركيا على أن جميع عمليات العودة طوعية، وتقدم أرقاما متفاوتة لدعم هذا التأكيد. في مايو/أيار ٢٠٢٣، صرّح أردوغان أن ٦٠٠ ألف عادوا بالفعل إلى سوريا طوعا.

المرصد الايراني



طهران تتحدث عن مشاركة جيدة في انتخابات الشورى وخبراء القيادة

*** اعداد المرصد عن وكالة الانباء الايرانية**

انطلقت انتخابات الدورة الـ ١٢ لمجلس الشورى الإسلامي والدورة السادسة لمجلس خبراء القيادة في الساعة الثامنة من صباح الجمعة .

وتم تمديد عملية الاقتراع ٣ مرات لغاية الساعة الثانية عشرة مساء نظرا للمشاركة الشعبية الواسعة فيها. وكانت هنالك في هذه الانتخابات ١٢١٨ دائرة انتخابية رئيسية وفرعية ونحو ٥٩ ألف مركز اقتراع في ٣١ محافظة، منها ١٥ ألف مركز متنقل و٤٤ ألف مركز ثابت.

وبلغ عدد الناخبين المؤهلين للادلاء باصواتهم ٦١ مليوناً و١٧٢ ألفاً و٢٩٨ شخصاً، منهم ٣٠ مليوناً و٩٤٥ ألفاً و١٣٣ رجلاً و ٣٠ مليوناً و٢٢٧ ألفاً و١٦٥ سيدة.

وبحسب إعلان لجنة الانتخابات في البلاد، تمت الموافقة على اهلية نحو ١٥ ألف مرشح للمنافسة في الدورة الـ ١٢ للانتخابات مجلس الشورى الإسلامي، منهم ١٢٪ سيدات و٨٨٪ رجال، لانتخاب ٢٩٠ نائباً، كما تمت الموافقة على اهلية ١٤٤ مرشحاً لانتخابات مجلس خبراء القيادة لانتخاب ٨٨ نائباً.

وجرت الانتخابات إلكترونياً في ٤ دوائر انتخابية وهي قم ورشت وخمام وآبادان وملاير.

ووفقاً لهذا التقرير، قام أكثر من ٣٥٠ مراسلاً من ١٦٠ وسيلة إعلام و٢٠ دولة بتغطية الانتخابات الثانية عشرة لمجلس الشورى الإسلامي والانتخابات السادسة لمجلس خبراء القيادة

واغلقت مراكز الاقتراع لانتخابات مجلس الشورى الاسلامي الإيراني ومجلس خبراء القيادة في الجمهورية الاسلامية الإيرانية في الساعة الثانية عشرة مساء الجمعة، لتبدأ عملية فرز الاصوات على الفور.

الخامئي : اعين شعوب العالم تترب الوضع في ايران اليوم

الى ذلك اكد مرشد الثورة الاسلامية «الامام علي الخامئي»، بان اعين العالم تتربح المستجديات في ايران اليوم؛ مخاطباً ابناء الشعب الايراني بالقول : ينبغي لشعبنا العزيز ان يعلم بان الكثير من الشعوب والسياسيين واصحاب المراتب القيادية والوطنية في انحاء العالم، يراقبون ماذا ستفعلون خلال الانتخابات اليوم والنتيجة التي ستفضي اليها هذه العملية.

واضاف: انني ادعو الباري تعالى ان يبارك هذا اليوم للشعب الايراني العزيز، وان يكلل جهوده وجمهود كل المسؤولين القائمين على تنظيم الانتخابات، بالنتائج المرجوة وبما يصب في مصالح هذا الشعب.

كما وجه النصيح للشعب الايراني، قائلاً : تسابقوا في اعمال البرّ على الآخرين، وبادروا قدر الامكان الى الادلاء بأصواتكم في صناديق الاقتراع خلال الساعات الاولى بعد ان فتحت مراكز الاقتراع ابوابها.

رئيسي : الانتخابات عرس وطني وتجسيد للتماسك

من ناحيته وصف الرئيس الايراني «آية الله ابراهيم رئيسي»، انتخابات البرلمان ومجلس خبراء القيادة في ايران، بانها عرض وطني وتجسيد للتماسك والوحدة في البلاد.

وفي تصريح صحفي، صباح الجمعة على هامش التصويت لاختيار نواب مجلس الشورى الاسلامي لنسخته الثانية عشرة واعضاء مجلس خبراء القيادة السادس، اكد « رئيسي» بان جميع التيارات السياسية ومرشحيها جاءت لتسطر ملحمة عظيمة بمشاركة الشعب الايراني.واضاف : ان الانتخابات وليدة الثورة الاسلامية؛ مبينا ان الشعب يضطلع بدور مصيري في تحديد مسار الامور.

و استدل رئيس الجمهورية بكلام الامام الراحل الذي اكد بان «صوت الشعب المعيار في تحديد الامور»؛ مردفا انه لمدعاة للفخر والاعتزاز ان صوت الشعب الايراني كان منذ اليوم الاول معيارا لاتخاذ القرارات في ايران الاسلامية ولا يزال كذلك.

واستطرد رئيسي : ان الشعب الايراني، هو المنتصر وليس هناك خاسر في هذه الساحة، ان حاز المرشحون على

الاصوات من عدمه، فالجميع ساهم انطلاقاً من واجبه في انجاح هذا العرس الوطني. واشاد رئيسي بمشاركة الشعب في الانتخابات و قال: «إن المشاركة اليقظة والحماسية للشعب في الانتخابات، كانت بمثابة «لا كبيرة» ضد جبهة الغطرسة المناهضة للإنسانية بعد الهزيمة التاريخية التي منيت بها في فتنة العام السابق، وقد اظهرتم قدراتكم الحماسية الغير المتوقعة لخصوم ايران.»

رسالة شكر وتقدير للمشاركة اليقظة

وفي رسالة شكر وتقدير للمشاركة اليقظة والمستنيرة والحماسية للشعب الايراني الحكيم والمشرف في انتخابات الدورة الـ ١٢ لمجلس الشورى الإسلامي والدورة الـ ٦ لمجلس خبراء القيادة، كتب رئيس الجمهورية: «أسأل الله التوفيق والسداد لجميع خدام الشعب، وخاصة منتخبي مجلس الشعب (مجلس الشورى الاسلامي) ، وان يمن عليهم بالقدرة لاتخاذ خطوات فعالة لحل مشاكل البلاد وان يكونوا عند حسن ظن كل لطف ومحبة الشعب الايراني العزيز. وقد جاء في نص الرسالة ايضاً:»

سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته،

أيها الشعب الايراني الحكيم والمشرف، الذي بمشاركته اليقظة وفي الوقت المناسب في انتخابات الدورة الـ ١٢ لمجلس الشورى الإسلامي والدورة الـ ٦ لمجلس خبراء القيادة، جعلت الجمهورية الاسلامية الايرانية أكثر فخراً واعتزازاً، وأعدائها ييأسون ويتخبطون بخيبة أملهم. »

وفي هذه الرسالة ، اضاف اية الله رئيسي: «لقد حشد المناوئون لإيران العزيمة كل قواهم لجعل الانتخابات باهتة في ١ آذار/مارس ٢٠٢٤ . ولكن الحضور المليء بإيمانكم واملكم أيها الشعب المدرك والملتزم بالوقت المناسب، كان بمثابة «لا كبيرة» ضد جبهة الغطرسة المناهضة للإنسانية والدليل القاطع لفشل هذا السيناريو الاحتياالي الذي كلف هذه الجبهة مليارات الدولارات .»

واشار رئيس الجمهورية في رسالته الى ان المشاركة اليقظة والحماسية للشعب في الانتخابات قد اظهرت قدرات الشعب الحماسية غير المتوقعة لخصوم ايران اللدودين بعد الهزيمة التاريخية التي تلقوها في فتنة العام السابق.

وفي هذه الرسالة وضمن شكره وتقديره لعظمة الشعب الايراني، وجه آية الله رئيسي خالص الشكر والتقدير الى الشعب ومختلف الاطياف والأحزاب السياسية والمرجعيات الدينية الكريمة وأعضاء وسائل الإعلام، وخاصة الوطنية منها، وكل من عمل بمسؤولية على توعية الشعب الايراني ، كما وجه الشكر والتقدير للجهود المتواصلة وعلى مدار الساعة التي يبذلها جميع المعنيين وخاصة منظمي الانتخابات ومراقبيها وقوات الشرطة والأمن في ضمان امن مراكز الاقتراع.

وختم رئيس الجمهورية رسالته هذه سائلاً الله التوفيق والسداد لجميع خدام الشعب، وخاصة منتخبي مجلس الشعب (مجلس الشورى الاسلامي) ، وان يمن عليهم بالقدرة لاتخاذ خطوات فعالة لحل مشاكل البلاد وان يكونوا عند حسن ظن كل لطف ومحبة الشعب الايراني العزيز.

قالباف: المشاركة الشعبية الواسعة تحافظ على قوة ايران

وكتب رئيس مجلس الشورى الاسلامي الايراني « محمد باقر قالباف » رسالة يثمن فيها نسبة المشاركة القصوى في الانتخابات: « المشاركة الشعبية واسعة النطاق تحافظ على قوة ايران الردعية في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية وربما العسكرية التي يمارسها الأعداء.

و في رسالة له السبت ٢ آذار/مارس، أعرب رئيس مجلس الشورى الإسلامي «محمد باقر قالباف» عن امتنانه للمشاركة الشعبية واسعة النطاق في الدورة الانتخابية الـ ١٢ لمجلس الشورى الاسلامي والدورة الانتخابية الـ ٦ لمجلس خبراء القيادة.

وفي هذه الرسالة اعتبر رئيس مجلس الشورى الإسلامي انه من واجبه ان يشكر وبكل تواضع الشعب الإيراني العزيز والمسؤول الذي حافظ بمشاركته الواسعة في الانتخابات على قوة ايران الردعية في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية وربما العسكرية التي يمارسها الأعداء.

وذكر قالباف بأن هذه المشاركة الشعبية القيمة جاءت رغم الضغوط الاقتصادية وكل أنواع أساليب الحرب المعرفية التي يتبعها العدو للحد من المشاركة في الانتخابات.

واضاف في رسالته ان الشعب الايراني العزيز دخل ساحة الانتخابات بكل تواضع وتضحية يحتذى بها، انطلاقاً من إيمانه بمبدأ نظام الجمهورية الإسلامية، وبعث برسالة عظيمة على الصعيد الداخلي والخارجي بأنه يؤيد هذه الثورة الإلهية.

وختم قالباف رسالته مؤكداً على ان واجبنا كمسؤولين أمام هذا الضمير الشعبي هو تحمل المزيد من المسؤولية في حل مشاكل الناس.

مجلس صيانة الدستور : المشاركة افضل من دوراتها السابقة

من جهته قال الناطق باسم مجلس صيانة الدستور «هادي طحنان نظيف» : ان المشاركة الشعبية في انتخابات مجلس الشورى الاسلامية الـ ١٢، ومجلس خبراء القيادة الـ ٦ ، كانت جيدة لحد الان وذلك مقارنة بالدورات السابقة.

وفي تصريح للصحفيين على هامش تفقده مقر لجنة الانتخابات المركزي بطهران ، اوضح نظيف : ان الاجهزة الامنية والمؤسسات التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور حددت التدابير ووضعت البرامج اللازمة قبل اشهر عديدة؛ مردفا انه منذ الدقائق الاولى لفتح مراكز الاقتراع ابوابها اليوم الجمعة، سجل الحشود الجماهيرية حضورها في هذه العملية.

وتابع الناطق باسم مجلس صيانة الدستور : لم يتم تسجيل اي اختراق او مخالفة قانونية منذ بدء الانتخابات صباح اليوم ولحد الان، سوى بعض النقاط الجزئية وهو امر طبيعي، وقد تمت متابعتها ومعالجتها.

كما اشار الى المراكز الانتخابية الذكية تماما، وقال : ان التقارير تؤكد بان العملية الانتخابية تسير في تلك المراكز بانسيابية ومطلوبة.

وصرح نظيف ايضا، ان ما يبلغ ٢٥٠ ألف شخص يقومون حاليا بتأمين الانتخابات على صعيد البلاد.

المرصد الروسي



بوتين: واثقون من النصر والنجاح وفي مستقبل روسيا

أطول كلمة للرئيس الروسي أمام الجمعية الفدرالية حول الاتجاهات الرئيسية
للسياسة الداخلية والخارجية الروسية

***المرصد/فريق الرصد**

تحدث الرئيس فلاديمير بوتين يوم الخميس ٢٠٢٤/٢/٢٩ برسالته السنوية للجمعية الفيدرالية لأكثر من ساعتين في أطول كلمة له منذ عام ٢٠١٨ غطى فيها سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية ، وخطط الحكومة حتى عام ٢٠٣٠.

واستمرت كلمة بوتين ساعتين و٦ دقائق وكانت الأطول من نوعها أمام الجمعية الفدرالية الروسية منذ عام ٢٠١٨.

حيث استغرقت حينها ساعة و 05 دقيقة.

وتمثل هذه الرسالة تقريراً سنوياً عن أداء الحكومة يحدد مسارات التنمية، والمراسيم التي سيصدرها الكرملين في إطار العمل الداخلي، وعلى صعيد السياسة الخارجية للبلاد.

وسلط بوتين الضوء في كلمته على الاتجاهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وموقف روسيا من ملفات دولية ساخنة.

ويعمل بوتين شخصياً على صياغة نص رسالته السنوية، حيث أجرى قبل رسالته عشرات الاتصالات واللقاءات مع الوزراء ونواب رئيس الوزراء وحكام المقاطعات وغيرهم من كبار المسؤولين.

وشدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على ضرورة إثبات وتأكيد استقلال روسيا الاتحادية وسيادتها واكتفائها الذاتي كل يوم.

وقال بوتين: «أصدقائي الأعزاء؛ الاستقلال والاكتفاء الذاتي والسيادة - من الضروري إثباتهم وتأكيدهم كل يوم».

على روسيا تحقيق السيادة التكنولوجية

وأضاف بوتين أن روسيا بحاجة إلى تحقيق السيادة التكنولوجية في تلك المجالات التي تضمن استقرار الاقتصاد.

وقال: «أولاً يجب أن نكون مستقلين وأن نمتلك جميع المفاتيح التكنولوجية في المجالات الحساسة، مثل حماية الصحة العامة والأمن الغذائي. وثانياً تحقيق السيادة التكنولوجية في المجالات الشاملة التي تضمن استدامة اقتصاد البلاد بأكملها، وهي وسائل الإنتاج والآلات والروبوتات وجميع وسائل النقل، الطيران والمسير والطيران والنظم البحرية وغيرها من النظم واقتصاد البيانات والمواد الجديدة والكيمياء».

تجهيز للجيش والأسطول البحري

وشدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على أهمية الوصول إلى مستوى نوعي جديد من التجهيز والإمداد بالمعدات للجيش والأسطول البحري.

وقال بوتين: «من المهم بالنسبة لنا زيادة وتيرة حل المسائل الاجتماعية والديموغرافية والبنية التحتية وغيرها، وفي الوقت نفسه الوصول إلى مستوى نوعي جديد من المعدات للجيش والأسطول البحري».

ووفقاً لتصريحات بوتين، فإن هذا ينطبق بصفة خاصة على القوات العادية ومبادئ تنظيمها، وتزويدها بالأنظمة الضاربة المُسيّرة وغير المأهولة وأنظمة الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية والاستطلاع والاتصالات والأسلحة عالية الدقة وغيرها من الوسائل القتالية».

وأضاف بوتين «من الضروري للغاية تعزيز القوات في المحور الاستراتيجي الغربي من أجل تحييد التهديدات المرتبطة بالتوسع القادم لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في الشرق، و(لا سيما بعد) انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف».

أكبر 4 اقتصادات في العالم

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الاقتصاد الروسي سيدخل ضمن أكبر أربعة اقتصادات في العالم في المستقبل القريب.

وقال بوتين: «اليوم، روسيا هي أكبر اقتصاد في أوروبا من حيث الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية [لروسيا] مع خامس أكبر اقتصاد في العالم».

وتابع بوتين: «إن معدل النمو وكيفيته تجعلان من الممكن أن نأمل بل ونؤكد أننا سنتمكن في الأجل القصير من تحقيق خطوة أخرى إلى الأمام لكي نُدرج في أكبر أربعة اقتصادات في العالم».

وأشار الرئيس الروسي في الوقت نفسه إلى أن هذا التطور ينبغي تحويله مباشرة إلى زيادة في دخل أسر المواطنين.

وقال بوتين: في عام ٢٠٣٠ يجب أن ينمو حجم المنتجات الزراعية بنسبة ٢٥٪، وأن تنمو الصادرات بمرة ونصف. وصرح الرئيس الروسي ، بأن حصة دول مجموعة «بريكس» في الناتج المحلي الإجمالي العالمي سترتفع إلى ٣٦/٦ في المئة بحلول عام ٢٠٢٨، بينما ستخفض حصة دول مجموعة السبع إلى ٢٧/٨ في المئة.

وقال: «حتى قبل ١٠ إلى ١٥ عامًا كان الوضع مختلفًا تمامًا، حيث أن التوجهات الدولية باتت موضوعية وبحلول عام ٢٠٢٨، سيتغير الوضع أكثر لصالح مجموعة «بريكس»، حيث ستبلغ حصتها ٣٦/٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما بالنسبة لمجموعة السبع، فالتوقعات لعام ٢٠٢٨، أن تبلغ ٢٧/٨ في المئة»، مضيفًا بالقول إنه «لا مفر من هذا الواقع الموضوعي وسوف يكون الأمر كذلك، بغض النظر عما يحدث، بما في ذلك حتى في أوكرانيا».

وفقًا للعرض الذي قدمه الرئيس الروسي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول «بريكس» حسب القوة الشرائية، كان في عام ١٩٩٢، عند مستوى ١٩/٣ في المئة من المؤشر العالمي، بينما كان في دول مجموعة السبع عند مستوى ٤٥/٧ في المئة. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، كان الفارق لصالح «بريكس»، بنسبة ٣٤/٤ في المئة مقابل ٣٠/٣ في المئة لدى مجموعة السبع.



الغرب أخطأ في حساباته

أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن الغرب أخطأ في حساباته حينما واجه موقفًا حازمًا وإرادة صلبة يتحلى بها شعبنا. وقال بوتين: «في جوهر الأمر، أراد (الغرب) أن يفعل ما فعله في العديد من المناطق الأخرى من العالم، بما فيها أوكرانيا - بجلب الفتنة إلى وطننا وإضعافنا من الداخل، لكنه أخطأ في حساباته وهذا الأمر واضح بشكل مطلق اليوم، حينما واجه موقفًا حازمًا وإرادة صلبة يتحلى بها شعبنا متعدد القوميات».

وأشار الرئيس الروسي، إلى أن روسيا لن تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها الداخلية.

وقال: «أنا ممتن للأحزاب البرلمانية لتوحيدها حول المصالح الوطنية. النظام السياسي الروسي هو أحد ركائز سيادة البلاد، سنواصل ولاحقاً تطوير مؤسسات الديمقراطية، ولن نسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا الداخلية».

وقال بوتين خلال رسالته أمام الجمعية الفدرالية الروسية: «إن ما خططنا له في مجال التسليح، كما ذكرت في رسالتي عام ٢٠١٨، كل هذا قد تم أو على وشك الاستكمال».

وأضاف بوتين: «إن مجمعات الصواريخ فرط الصوتية كينجال لن يتم وضعها في الخدمة فحسب، بل وتستخدم أيضًا بكفاءة عالية لضرب أهداف مهمة، بشكل خاص، خلال العملية العسكرية الخاصة».

القوات الروسية النووية الاستراتيجية الروسية في حالة استعداد تام

أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن القوات النووية الاستراتيجية الروسية في حالة استعداد تام. وقال بوتين، إن «القوات النووية الاستراتيجية في حالة استعداد تام للاستخدام المضمون وما تم التخطيط له في مجال التسليح. إن الشيء الذي تحدثت عنه في رسالتي (أمام الجمعية الفدرالية الروسي) عام ٢٠١٨، تم إكماله بشكل تام أو على وشك الاكتمال».

كما أعلن الرئيس الروسي، أن التصريحات الخطيرة للغرب في السياسة الخارجية تهدد باندلاع نزاع نووي وتدمير الحضارة، قائلاً: «كل شيء يخترعونه الآن ويخيفون به العالم... كل هذا يشكل تهديداً حقيقياً لاندلاع نزاع نووي، ما يعني تدمير الحضارة».

وأشار بوتين إلى أن روسيا ستستعرض قريباً منظومة صواريخ «سارمات» الباليستية الثقيلة العابرة للقارات في مناطق انتشارها خلال مناوراتها القتالية.

وقال بوتين: «لقد تم تسليم أول صواريخ باليستية ثقيلة متسلسلة من طراز «سارمات» إلى القوات (الروسية). سنستعرضها قريباً في مناطق انتشارها ضمن مناوراتها القتالية».

وبيّن بوتين في كلمته أن منظومة الصواريخ البحرية «تسيركون» فرط الصوتية، قد دخلت الخدمة.

وقال بوتين: «تم أيضاً بالفعل استخدام منظومة الصواريخ البحرية فرط الصوتية، من طراز «تسيركون»، الشيء الذي لم يتطرق الحديث إليه عام ٢٠١٨، ولكن هذا النظام أصبح موجوداً في الخدمة».

«الروسوفوبيا» تعمي الغرب وتفقد عقله

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن «الروسوفوبيا» أو رهاب الروس، تعمي بصيرة الغرب وتفقد عقله. وقال بوتين: «في الواقع، رهاب الروس (الروسوفوبيا) مثل أي أيديولوجية عنصرية وتمييز قومي وأيديولوجية استثنائية قومي، تعمي البصيرة وتفقد العقل».

وأكد بوتين أن روسيا مستمرة في تطوير الديمقراطية، ولن تسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا الداخلية، قائلاً: «يمكننا معاً تحقيق الإنجازات، وقادرون على حل أعقد وأصعب القضايا ومواجهة أكبر التحديات».

وشدد بوتين على أن روسيا ستبذل قصارى جهدها لإنهاء الحرب والقضاء على النازية وحل جميع المهام الموكلة للعملية العسكرية الخاصة.

وأشاد الرئيس الروسي بتلاحم الشعب الروسي إزاء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وتدخلات الغربية. كما أكد أن تصريحات الإدارة الأمريكية الحالية بالسعي إلى النقاش بشأن الاستقرار الاستراتيجي ليست سوى كلمات خاوية من المضمون. لا يمكن مناقشة ذلك إلا بمجموعة متكاملة من القضايا مرتبطة بالأمن القومي الروسي.

أبرز ما جاء في كلمة بوتين

بوتين: سيدور الحديث اليوم ليس فقط عن المستقبل القريب، ولكن أيضاً عن الاستراتيجية بعيدة المدى.

بوتين: يمكننا معاً تحقيق الإنجازات، وقادرون على حل أعقد وأصعب القضايا ومواجهة أكبر التحديات.

بوتين: حافظنا على سيادتنا ولم نسمح بالعدوان على بلادنا.

بوتين: يمكننا معاً تحقيق الإنجازات، وقادرون على حل أعقد وأصعب القضايا ومواجهة أكبر التحديات.

بوتين: الدور الأساسي في الكفاح يعود لمواطنينا وتضامننا وتكاتفنا لحماية وطننا، وهذا بلا شك ظهر في بداية العملية العسكرية الخاصة بأوكرانيا عندما دعمتها الأغلبية المطلقة من الشعب الروسي.

بوتين: رغم الآلام والتضحيات واصل الشعب الروسي دعم العملية العسكرية الروسية الخاصة.

بوتين: إن أوساط العمل «البيزنس» قدمت، من أجل النصر المشترك، مليارات الروبلات عبر المنظمات التطوعية.

بوتين: أثبتت الصناعة والاقتصاد في ظروف العقوبات و العملية العسكرية مرونتهما وأشكر المهندسين ورجال الأعمال للعمل الدؤوب من أجل روسيا.

بوتين: إن أبطالنا على الجبهة وفي الخنادق يواجهون أصعب الأوقات، لكنهم يدركون أن من ورائهم الدولة والشعب.

بوتين: لن نسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا الداخلية.

بوتين: لا يرغب الغرب أن تكون روسيا دولة متقدمة، ويحاولون القيام بكل ما يستطيعون كما قاموا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أوكرانيا، يحاولون إضعافنا من الداخل.

بوتين: إن شعبنا متعدد الأطياف والأعراق والأديان أثبت تكاتفه طويل الأمد على مدار التاريخ، وهو القوة التي تدفعنا دفعا نحو النصر.

بوتين: هدفنا من أجل وطن واحد، نحن جميعا مواطنون روس، ووحدا نحدد مسارنا وتطورنا التاريخي وتحديد كافة المهام التي يتعين علينا تنفيذها ونقلها للأجيال المقبلة.

بوتين: تعزيز سيادتنا يجري على كافة المستويات، خاصة على الجبهة.



بوتين: إن قواتنا المسلحة حصلت على خبرة هائلة نتيجة لتعاون جميع الأسلحة، ولدينا طاقم كامل من القادة الذين يستخدمون الأسلحة

والتكنولوجيات الحديثة. بدءا من الفصائل ووصولاً إلى أعلى القيادات يتفهمون المشكلات ويعالجونها. لقد نمت قوتنا القتالية عدة أضعاف.

بوتين: لم نكن نحن من بدأ الحرب، وإنما قمنا بها دفاعاً عن سيادتنا وعن أمن مواطنينا، ولدينا استعداد قتالي كبير للقوات النووية الروسية. استقبلنا الأسلحة الحديثة وهو ما تحدثت عنه في ٢٠١٨.

بوتين: مقاتلونا الذين يدافعون عن وطننا على الجبهة لن يتراجعوا، وهكذا يجب أن نكون جميعاً. هؤلاء الأبطال الحقيقيون بسطاء، ولا يعلنون عن إنجازاتهم ونجاحاتهم بشكل صارخ. في المنعطفات التاريخية هؤلاء هم من يأخذون المسؤولية على عاتقهم، يفكرون في الوطن، ويحمون مستقبل روسيا، ويجب أن نحتدي بهم.

الأمن القومي واستعداداته

بوتين: صواريخ «كينجال» تستخدم بشكل فعال لضرب أهداف ضمن العملية العسكرية الروسية الخاصة.

بوتين: استخدمنا كذلك صواريخ «تسيركون» في العملية العسكرية، ودخلت الخدمة في القوات المسلحة.

بوتين: يجري اختبار صواريخ «بوريفيسنيك»، والغواصات المسيرة «بوسيدون» وهي تحمل ميزات فريدة من نوعها.

بوتين: إن عملنا على سلسلة من الأسلحة المتطورة مستمر، وسوف نعرف في المستقبل عنها من مهندسينا. بوتين: ما يقوم به الغرب نفاق شديد، نسمع اتهامات باطلة بسعيينا لنشر أسلحة في الفضاء الكوني، ليست تلك إلى محاولة لجر روسيا إلى مواجهة مع الولايات المتحدة التي تعرقل المقترحات الخاصة بنشر الأسلحة النووية في الفضاء، والتي وضعناها في ٢٠٠٨، ولم نتلق أي رد. بوتين: نحن نواجه دولة تتخذ خطوات معادية ضدنا. بوتين: تصريحات الإدارة الأمريكية الحالية بالسعي إلى النقاش بشأن الاستقرار الاستراتيجي ليست سوى كلمات خاوية من المضمون. لا يمكن مناقشة ذلك إلا بمجموعة متكاملة من القضايا مرتبطة بالأمن القومي الروسي. بوتين: الغرب يسعى لجرنا إلى سباق التسلح، وتكرار المخطط الذي حققه ثمانينيات القرن الماضي، حينما كانت تبلغ نسبة تمويل المجمع الصناعي الدفاعي ١٣٪. يجب علينا بناء منظومة فعالة لقواتنا المسلحة، واستخدام كل روبل لمخصصاتنا العسكرية لتعزيز دفاعنا والوصول إلى مستوى جديدة للأسطول والجيش. بوتين: إن القوات النووية الاستراتيجية الروسية في حالة استعداد تام. بوتين: تم تسليم مجمع «سارمات» للقوات المسلحة، وسنستعرضه قريباً. بوتين: لا بد أن يفهم الغرب أننا نمتلك أسلحة قادرة على إصابة الأهداف في أراضيهم.. ويرهبون العالم كله بأن هذا يهدد باندلاع نزاع نووي، وهذا سيؤدي إلى القضاء على الحضارة البشرية. ألا يفهمون شيئاً؟ لم يملوا باختبارات صعبة، ولا يعرفون ما تعنيه الحرب. تجاوز جيلنا هذه الاختبارات في القوقاز، ويتكرر الوضع في أوكرانيا الآن. بوتين: إن ما يقوم به الغرب يهدد الأمن الأوروبي، يجب أن يكون هناك هيكل جديد للأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة، ومستعدون للحوار مع جميع الأطراف. بوتين: دون روسيا قوية وأمنة لن يكون هناك أي أمن مستدام في أوروبا. بوتين: نرى آفاقاً واعدة في شراكة أوراسية عظيمة في إطار انسجام المشاريع الاتحاد الأوراسي والمبادرة الصينية «طريق واحد-حزام واحد» كما يتم تطوير المشاريع في منطقة «آسيان». بوتين: لدينا شراكات مع الدول العربية لتعزيز العلاقات، وكذلك الحال مع دول أمريكا اللاتينية، وهناك عدد من البرامج لنشر اللغة الروسية حول العالم.

إطلاق مشروع وطني جديد

بوتين: في سنة «الأسرة» عام ٢٠٢٤، فإن القيم والتاريخ تنتقل من جيل لآخر، والأهم في ذلك هو رفع المواليد وتربية النشء، بينما يتم نفس قيم الأسرة، ودفع شعوب بأكملها للانحياز. بوتين: أغلبية الدول الغربية يسعون وراء نفس القيم التقليدية، بينما تسعى روسيا إلى عكس ذلك، حيث نسعى إلى تغيير المشهد الديموغرافي في بلادنا. بوتين: الأساس في الأسرة أن تكون الوحدة والقاعدة الأساسية لتطورنا. بوتين: في السنوات الست المقبلة يجب أن يكون هناك استقرار في المواليد، ويجب أن يكون هناك تطوير في مستوى التربية والتعليم. بوتين: من أكثر المشكلات إلحاحاً انخفاض الدخل الذي تواجهه الأسر الكبيرة. منذ بداية الألفية تحسن الوضع على نحو ملحوظ. بوتين: تؤثر مشكلة الفقر بشكل مباشر على أكثر من ٩٪ من المواطنين الروس، ومن الضروري تحقيق مستوى أقل

من ٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وخفضه بين الأسر الكبيرة إلى ١٢٪. بوتين: استهلاك الكحول انخفض بشكل كبير، وهو ما أثر بشكل إيجابي على صحة الأمة بوتين: منح المناطق التي ينخفض فيها معدلات المواليد أقل من المعدل المتوسط مساعدة لا تقل قيمتها عن ٧٥ مليار روبل (٨٢٥ مليون دولار). بوتين: تمديد الرهن العقاري العائلي حتى عام ٢٠٣٠ مع الحفاظ على نسب الفائدة الطبيعية. بوتين: الإبقاء على نسب الفائدة للرهن العقاري العائلي كما هي للعائلات التي لديها أطفال أقل من سن ٦ سنوات. بوتين: إطلاق مشروع «حياة طويلة ونشطة». يبلغ متوسط العمر المتوقع في روسيا الآن ٧٣ عاماً، ومن المفترض أن يصل إلى ٧٨ عاماً على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، وفي المستقبل فوق ٨٠ عاماً. بوتين يقترح بناء ما لا يقل ٣٥٠ منشأة رياضية سنوياً في المدن الصغيرة.

الاقتصاد والمتطلبات العلمية والصناعية للحفاظ على السيادة التقنية:

بوتين: إن وتيرة وجودة النمو الاقتصادي يجعلنا على ثقة أننا على الطريق الصحيح لنصبح من أكبر أربع اقتصادات عالمية. في السنوات الست القادمة لا بد أن تزداد نسبة نمو الرواتب، ودعم الحد الأدنى للدخل.

بوتين: اقتصادنا أصبح أكثر تنوعاً وتطوراً وثباتاً. تعتبر روسيا اليوم من أكبر اقتصادات العالم، الاقتصاد الأول في أوروبا والخامس في العالم. بوتين: لقد نما الاقتصاد في العام الماضي بمعدل أعلى من الاقتصاد العالمي، وبحسب هذا



المؤشر فإننا نتقدم على كل الدول فيما يسمى بـ «السبع الكبار» G٧. بوتين: إن وتيرة وجودة النمو الاقتصادي يجعلنا على ثقة أننا على الطريق الصحيح لنصبح من أكبر أربع اقتصادات عالمية. في السنوات الست القادمة لا بد أن تزداد نسبة نمو الرواتب، ودعم الحد الأدنى للدخل. بوتين: ندعو العلماء من الدول الأخرى للتعاون، حيث نتميز بقدراتنا التنافسية في المجال الرقمي والبيولوجي والكيمياء الصناعية وتطوير أنظمة الفضاء. بوتين: من الضروري نمو استثمار الأعمال الخاصة حتى عام ٢٠٣٠، والاستفادة من الخبرات في المراكز البحثية لا سيما في مجال الجينات، ومجال السيادة التقنية. يجب أن نحافظ على السيادة في قطاعات الصحة والأمن الغذائي. بوتين: ابتداء من عام ٢٠٢٠، ارتفع الحد الأدنى للأجور من ١٢ إلى ١٩ ألف روبل شهرياً (١٣٢-١٦٥ دولار أمريكي)، ينبغي أن يرتفع الحد الأدنى للأجور إلى ٣٥ ألفاً، (٣٨٥ دولار). بوتين: من المهم أن يكون مراهقو اليوم مستعدين للعمل في المجال الاقتصادي بدءاً من عام ٢٠٣٠. بوتين: بحلول عام ٢٠٣٠ ينبغي أن تنخفض حصة الواردات في روسيا إلى ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بوتين: علينا ابتكار منتجات قادرة على المنافسة عالمياً استناداً إلى التطورات المحلية الفريدة، بما في ذلك التطورات في قطاعات الطاقة النووية الفضائية، وقطاع تكنولوجيات الطاقة الجديدة.

بوتين: يجب أن تزيد حصة منتجات التكنولوجيا الفائقة المحلية في السوق المحلية بمقدار ١/٥ ضعف على مدى ٦ سنوات.

بوتين: لا بد أن تصبح مشروعات السيادة التكنولوجية قاطرة تجديد الصناعة الروسية.
بوتين: لا ينبغي لروسيا أن تقوم بإنتاج كل شيء، بل نحتاج إلى زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية والأدوية والمركبات وغيرها من المنتجات.

بوتين: غالبية رجال الأعمال يتخذون مواقف متضامنة مع أهداف الدولة، ويجب أن تظل رؤوس الأموال أيضا داخل البلاد، حتى لا يخسرونها في الخارج. لهذا لا بد من تقديم التسهيلات والدعم لأوساط الأعمال.
بوتين: ازداد عدد رجال الأعمال الشباب بنسبة ٢٠٪ في السنة الماضية وحدها، ويجب أن تنمو هذه الوتيرة في السنوات الست القادمة.

بوتين: في عام ٢٠٣٠ يجب أن ينمو حجم المنتجات الزراعية بنسبة ٢٥٪، وأن تنمو الصادرات بمرة ونصف.
بوتين: إن فعالية الإنتاج في كافة المجالات اليوم تعتمد على الأتمتة واستخدام الذكاء الصناعي، وتوفر المنصات الرقمية التي تسمح للمواطنين للتعامل مع الدولة، وتعامل أجهزة الدولة مع بعضها البعض.
بوتين: لم يعد استخدام الأتمتة والذكاء الصناعي حديث المستقبل، وإنما هو حديث الحاضر، ويجب إنشاء منصات رقمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الحلول الرقمية، واقتصاد البيانات الذي سيخصص له ما لا يقل عن ٧٠٠ مليار روبل (٧/٧ مليار دولار) في السنوات المقبلة.

إطلاق مشروع «اقتصاد البيانات».

بوتين: نحن متقدمون في أنظمة الأتمتة والذكاء الاصطناعي، إلا أنه لا يجب أن نتوقف، وأن نستمر في التقدم بهذا الإطار.

بوتين: يجب دعم المشروعات الجديدة لتصنيع المعدات لمثل هذا المشروع «اقتصاد البيانات»، وهو ما سيساعد في مضاعفة نمو الاقتصاد، ويجب ألا يقتصر ذلك على المدن الكبرى، وإنما أيضا في القرى والمراكز المختلفة.

بوتين: يجب ضمان وصول الإنترنت فائق السرعة إلى جميع أنحاء البلاد.
بوتين: لا بد من شطب ثلثي ديون الأقاليم الروسية فيما يتعلق بقروض الميزانية.
بوتين: سندعم الكيانات الروسية داخل الدولة، ون دعم إطلاق المشروعات الخاصة بالصناعة الحقيقية والاقتصاد الحقيقي. سيزيد ذلك من مستوى المعيشة في كافة أنحاء البلاد.

بوتين: الخطط والمشروعات كبيرة، وكذلك النفقات. هناك ضرورة للاستثمار في المجالات الاجتماعية والديموغرافية والبنى التحتية والتكنولوجيا. لا بد من السعي إلى تقليص الفوارق بين الطبقات، وبين الكيانات داخل روسيا. أدعو لابتكار نهج لتطوير نظامنا الضريبي للتوزيع العادل لضرائب الدخل. وتقليص الضغط الضريبي عن الأسر، وتخفيف الأعمال كي تتطور، ويجب إغلاق كافة الثغرات التي تستخدمها بعض الشركات للتهرب الضريبي.
بوتين: يجب خلق الظروف المستقرة لإنجاز المشروعات المختلفة بما في ذلك الاستثمار وهو ما أطلبه من أوساط الأعمال عندما ألتقيهم.

بوتين: يجب تطوير أكثر من ثلثي المطارات الروسية خلال الست سنوات المقبلة، لرفع تعداد المسافرين داخل روسيا بمقدار مرة ونصف.

بوتين: واثق من النصر والنجاح وفي مستقبل روسيا.

رؤى و قضايا عالمية

FP

Foreign Policy®

ستيفن سايمون و آرون ديفيد ميلر :

السابع من أكتوبر غير كل شيء لكن ماذا لو لم يتغير؟

*مجلة «فورين بوليسي» / الترجمة: المرصد

الأوسط أمر لا يقاوم، ومن السهل أن نفهم السبب وراء ذلك. أظهر الهجوم - بما في ذلك مقتل ١٢٠٠ مدني

إن الإغراء الذي يجعل من رؤية هجوم حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول بمثابة حدث تحولي عميق في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والشرق

أثارت ضربات الميليشيات الموالية لإيران شبخ حدوث حرب إقليمية حقيقية

أين نحن على مسار الصراع أو إلى أين يتجه؟.

مدير وكالة المخابرات المركزية وليم بيرنز، وهو صديق وزميل لأحد المؤلفين، والذي لا يميل إلى المبالغة، اعتبر هذا الصراع الأكثر خطورة وتشابكاً الذي شهده منذ عقود.

ومع ذلك فقد أثبت الشرق الأوسط في كثير من الأحيان أنه لا يمكن التنبؤ به.

صحيح أن الأزمات يمكن أن تؤدي إلى تشويش الملعب، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عواقب مروعة - ولكن في بعض الأحيان بنتائج إيجابية.

تقريباً كل اختراق في الساحة العربية الإسرائيلية كان يسبقه عنف شديد.

وأدت حرب ١٩٧٣ إلى السلام المصري الإسرائيلي. أدى غزو صدام حسين للكويت إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام. وأسفرت الانتفاضة الأولى عن اتفاقيات أوسلو. ولكن قد لا نكون محظوظين هذه المرة.

وسوف يخرج من هذه الأزمة مجتمعان يعانيان من صدمة عميقة، ويفتقر كل منهما في الوقت الحالي إلى ذلك النوع من القادة الضروريين لتحقيق التغيير التحويلي. ومن الجدير أن نتساءل عما إذا كانت المقاومة الأسطورية في المنطقة للتغيير وغياب القادة المستعدين لتحمل مخاطر حقيقية، بما في ذلك أولئك الموجودون في واشنطن، ستؤدي إلى وضع راهن جديد يشبه إلى حد كبير الوضع الذي كان الكثيرون يأملون في تركه وراءهم.

وجندي إسرائيلي، وما ورد عن اغتصاب وتعذيب النساء والفتيات، واحتجاز حوالي ٢٥٠ رهينة، تعرض الكثير منهم للإيذاء أو ماتوا في الأسر - من سادية الجماعة الوحشية.

رد إسرائيل - حصار غزة الذي يحرم السكان الفقراء بالفعل من الضروريات الأساسية، أعقبه أسابيع من الغارات الجوية وأشهر من القتال البري - أدى إلى مقتل ما يقرب من ٣٠ ألف فلسطيني، حوالي ثلثيهم من النساء والأطفال. وتقدر إسرائيل أنها قتلت نحو ١٠ آلاف من مقاتلي حماس.

وكأن هذه الأحداث لم تكن قادرة على إحداث تحولات كافية، مثل تصعيد حزب الله على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية؛ وهجمات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر؛ وأثارت ضربات الميليشيات الموالية لإيران ضد القوات الأمريكية في سوريا والعراق والأردن شبخ حدوث شيء لم يشهده الشرق الأوسط الحديث من قبل قط: حرب إقليمية حقيقية. وبعيداً عن الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، فإن الحرب بين إسرائيل وحماس هي بالفعل الأطول على الإطلاق. لقد بدا الطابع التحويلي لما بدأ يوم السابع من أكتوبر واضحاً للغاية بالنسبة للكثيرين.

قال الرئيس الأمريكي جو بايدن في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول: «لن تكون هناك عودة إلى الوضع الراهن كما كان في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول». «إسرائيل كانت دولة واحدة في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ودولة أخرى في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول»، كما قال مايكل هيرزوغ، سفير إسرائيل. إلى الولايات المتحدة، في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول. وحذر العاهل الأردني الملك عبد الله بشدة من أن «المنطقة برمتها على حافة السقوط في الهاوية».

قد تكون هذه التوقعات صحيحة وقد لا تكون كذلك. وبعد مرور ستة أشهر على هذه الأزمة، لا نعرف حتى

بايدن: لن تكون هناك عودة إلى الوضع الراهن كما كان في 6 أكتوبر

أقل بقليل من عتبة التصعيد. لكن العتبة في عين الناظر، ومن هنا يكمن خطر التصعيد غير المقصود المستمر.

منذ بداية الأزمة، وضعت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الولايات المتحدة وفرنسا الأساس لترتيب رسمي أكثر استدامة على الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان.

ويقضي الاتفاق بانسحاب قوات عاصفة الرضوان التابعة لحزب الله من الخط مقابل تعديلات إقليمية لصالح المطالبات اللبنانية.

وسوف تنتشر وحدات الجيش اللبناني في الجنوب بدلاً من قوات حزب الله. وقد توقفت هذه المحادثات ولكن من المرجح أن تستأنف.

وفي العراق، اقترحت الميليشيا الرئيسية المتحالفة مع إيران هدنة، وتراجعت موجة صغيرة من المطالبة بطرد القوات الأمريكية.

وكانت مياه الخليج الفارسي هادئة نسبياً. أشارت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى أن الحرب الأمريكية مع إيران لن تكون موضع ترحيب.

وفي سوريا، تواصل القوة الجوية الإسرائيلية إحباط المناورات الإيرانية؛ لقد سحبت إيران كبار أفراد الحرس الثوري لأنها لا تستطيع حمايتهم.

في مضيق باب المندب، تعمل الضربات الأمريكية والبريطانية واعتراض جهود إعادة الإمداد الإيرانية على

لا يزال هناك الكثير الذي يتعين فرزه.

ولكن العديد من العوامل التي تلوح في الأفق تشير إلى أن الشرق الأوسط الجديد في مرحلة ما بعد الأزمة قد يبدو مشابهاً إلى حد لافت للنظر للشرق الأوسط القديم. تبدأ كل مذكرة قرار لوزارة الخارجية بالعبارة التالية: «الولايات المتحدة لديها ثلاثة خيارات واسعة». النكتة، بطبيعة الحال، هي أن هؤلاء «يقصفونهم بالقنابل النووية»، أو «يستسلمون»، أو أيًا كان البديل المفضل لدى المحرر، المعروف أيضًا باسم «خيارى».

المرسل إليه الفقير ينقاد حتمًا نحو ذلك الشخص. الأولين لهما فضائل النهاية؛ والثالث هو مجرد دفعة غير ملهمة للمضي قدمًا.

وكان هذا هو الحال دائماً، على الأقل فيما يتعلق بإيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979.

إن محاولات كسر القلب الذي قام به رونالد ريغان وباراك أوباما انتهت بفضيحة أو بانعكاس سريع.

استغلت إيران أزمة غزة

ولا تبدو قائمة الخيارات مختلفة تماماً الآن، حيث استغلت إيران أزمة غزة لاستخدام محور المقاومة الخاص بها – وهو خليط من الجماعات بما في ذلك حزب الله في لبنان، والميليشيات الشيعية في العراق وسوريا، والحوثيين في اليمن – لإثارة الجدل.

ويثير المتاعب لإسرائيل والولايات المتحدة. لكن السمة البارزة في المواجهة الحالية هي ضبط النفس النسبي الذي تمارسه هذه الأطراف، باستثناء الحوثيين. إن اللاعبين الرئيسيين لديهم الكثير مما قد يخسرونه في معركة شاملة، وقد أشاروا علناً وسراً إلى أنهم يرغبون في تجنب مثل هذا القتال.

وبدلاً من ذلك، اكتفوا بمستوى مستدام من العنف

العاهل الأردني : المنطقة برمتها على حافة السقوط في الهاوية

السابع من أكتوبر/تشرين الأول المقبل قد تضاءلت إلى حد كبير.

وبينما تشير استطلاعات الرأي إلى أن شعبيتها قد ارتفعت في الضفة الغربية، فإن مكانتها في غزة تعرضت للخطر قبل ٧ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي نتيجة لحكمها السيئ، ولكنها شهدت ارتفاعاً طفيفاً بعد ذلك. وتستفيد حماس من كونها البديل المنظم الوحيد للسلطة الفلسطينية المفلسة والمتصلبة. وإذا تم القضاء على قيادتها العليا داخل غزة، فإن قدرتها على البقاء سوف تتأثر.

لا ينبغي لأي من هذا أن يشير إلى أن قدرة حماس على التأثير على السياسة الفلسطينية داخل غزة وخارجها قد تآكلت بشكل أساسي، وأنها لن تكون عاملاً في اليوم التالي كما يضرب به المثل.

وقد كشف أحدث استطلاع للرأي أن غالبية الفلسطينيين في غزة يعتقدون أن حماس سوف تنتصر في الحرب وتستأنف حكمها.

لماذا لا تزال حماس ذات أهمية في حين جلبت سياساتها كل هذه المعاناة للفلسطينيين؟

أولاً،

من المرجح أن يلوم الفلسطينيون إسرائيل على مصائبهم بدلاً من إلقاء اللوم على قيادتهم و تظهر استطلاعات الرأي بوضوح أن أغلبية الفلسطينيين

تدمير البنية التحتية الساحلية للحوثيين ببطء، إن لم يكن مخزوناتهم، وسوف تؤدي في النهاية إلى وضع حد للفوضى في البحر الأحمر، إذا إن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس لا يحقق ذلك أولاً.

خلاصة القول:

دوامة تصعيدية تغير جذرياً ما قبل أكتوبر. ولا يبدو أن الديناميكيات الجيوسياسية واردة - على الرغم من أنه من الممكن دائماً التعامل مع يد جديدة. وبينما تنتشر الدعوات للحصول على مساعدة مشروطة على نطاق واسع، ربما يتجاهل بايدن أداة دبلوماسية فعالة للغاية. ويجب على واشنطن أن تتخذ خطوات خلاقة وجريئة للتخفيف من المعاناة الإنسانية وزرع بذور مستقبل ما بعد حماس.

لقد كان الدمار الذي لحق بغزة أمراً لا مفر منه

لقد كانت حرب المدن دائماً وحشية بالنسبة للمدنيين، وكان من المقدر للحرب ضد حماس أن تكون حالة متطرفة.

وحتى في غزة، حيث تواصل إسرائيل حملتها العسكرية الطاحنة، فإن التغيير السياسي ليس مضموناً على الإطلاق. ولعل التقييم الأكثر صراحة لمصير حماس يأتي من وثيقة استخباراتية إسرائيلية تم تداولها على نطاق واسع بين المستويات السياسية. خلاصة القول هي أن «حماس سوف تنجو من هذه الحملة [التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي] كمجموعة إرهابية ومجموعة حرب عصابات».

ليس هناك شك في أن حماس قد تم إضعافها إلى حد كبير كمنظمة عسكرية، كما أن قدرتها على تنفيذ

وليم بيرنرز: هذا الصراع هو أكثر خطورة وتشابكاً منذ عقود

لخليفته مساحة أقل لاتخاذ قرارات رئيسية. إن شعور أغلبية الإسرائيليين بالضرر من نتيائهم لا يعني أنهم ينصرفون نحو اليسار، أو يعارضون نهجه في التعامل مع حماس، أو يدعمون إقامة الدولة الفلسطينية. ويعتقد أكثر من ٩٠٪ من اليهود الإسرائيليين أن الحكومة تستخدم القدر المناسب من القوة ضد حماس أو أنها يجب أن تستخدم المزيد. ولا توجد أي آلية قابلة للتطبيق لإزالة نتيائهم من السلطة. وحكومته اليمينية ليست على وشك إنهاء نفسها، ولا يزال منافسه الرئيسي، بيني غانتس، جالساً إلى جانب نتيائهم في حكومة الحرب. وفي المستقبل المنظور، سيظل نتيائهم في السلطة. وإذا كان الماضي بمثابة مقدمة في السياسة الإسرائيلية، فإن خطوط الاتجاه بعد الأزمة الكبرى تشير إلى ميل قوي للتحرك نحو اليمين. إسرائيل هي بالفعل دولة يمينية أو يمينية وسطية. بعد كل أزمة عسكرية وأمنية تقريباً، اكتسبت الأحزاب اليمينية الدعم. وفي بعض الحالات، يمكن للأزمات أن تنتج مفاجآت.

لم يكن أحد ليتوقع أن يقوم الرئيس المصري أنور السادات، في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، بمحاولة من أجل السلام، أو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن سوف يستوعب هذه المساعي. ولكن بالمقارنة مع فترة السبعينيات، فإن

يعتقدون أن هجوم حماس كان مبرراً من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً،

ترتبط قدرة حماس على الصمود بالخلل الوظيفي الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية والشعور بأن أي حكومة في مرحلة ما بعد الصراع لابد أن تقوم على إجماع وطني يشمل كافة الفصائل، بما في ذلك حماس. والحقيقة المحرجة هي أنه في ظل الظروف الحالية، هناك فرصة ضئيلة لعودة السلطة الفلسطينية - سواء تم تنشيطها أو غير ذلك - لحكم غزة دون موافقة حماس. ثم هناك العامل الإسرائيلي. من الصعب أن نتصور وكالة تجنيد أفضل لتطرف حماس من الحكومة الإسرائيلية الحالية.

إن حماس هي التجسيد التنظيمي لفكرة: نهاية إسرائيل واستبدالها بدولة إسلامية. وأغلبية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تؤيد هذا الهدف. لكن ضعف السلطة الفلسطينية، إلى جانب سياسات الضم الإسرائيلية، يوفر لحماس طريقاً للسيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية.

وفي كل الأحوال تظل هناك حقيقة مزعجة: فمن دون حركة وطنية فلسطينية ملتزمة بالحكم الوظيفي والسيطرة على الضفة الغربية وغزة مع احتكار الاستخدام المشروع للقوة، يصبح من غير الممكن تصور السيادة وإقامة الدولة.

من المفهوم أن يفترض الكثيرون أن أيام الزعيم الإسرائيلي الذي أشرف على أسوأ هجوم في تاريخ الأمة والأكثر دموية بالنسبة لليهود منذ المحرقة ستكون معدودة.

وربما يكون هذا التقييم صحيحاً. ولكن حتى لو ترك رئيس الوزراء بنيامين نتيائهم منصبه، فقد يكون

أثبت الشرق الأوسط في كثير من الأحيان أنه لا يمكن التنبؤ به

لا يعني ذلك أنه سيكون أمراً سيئاً بالنسبة للمملكة العربية السعودية وإسرائيل أن تصنعا السلام والمال معاً، ولكن بالنظر إلى الحقائق المتوقعة، فمن المرجح أن يعزز التطبيع موقف تنبأه السياسي ويوجه ضربة أخرى للتطلعات الفلسطينية.

إن ما إذا كان من المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة أن تقدم ضماناً أمنياً ملزماً للمملكة العربية السعودية يعتمد كلياً على موثوقية زعيم سعودي زبقي مثل محمد بن سلمان لتغيير اتجاه السياسة السعودية بشكل جذري.

ومن المتوقع أن يتخلى عن الدعم السعودي لروسيا ضمن أوبك +، ويخفف من تخفيضات الإنتاج مع أخذ الاحتياجات الاقتصادية الأمريكية في الاعتبار، ويبعد البلاد عن الصين، أكبر سوق للطاقة لديها. وبالنظر إلى سجل ولي العهد، فإن استعداده للالتزام بهذه الالتزامات حتى على المدى القصير يبدو غير مرجح.

وبشكل عام، إذا كنت تتوقع التحول، فإن المثل الإسباني القديم يتبادر إلى ذهنك: «من الأفضل الانتظار جالساً».

إذا كانت أزمة غزة وتداعياتها تمثل خللاً مروعاً في مصفوفة غير قابلة للتغيير، فليس هناك الكثير الذي يمكن للولايات المتحدة أن تفعله.

وكما هو الحال دائماً، تتمتع الأطراف المتحاربة بسلطة أكبر بكثير من القوى الخارجية. في أغلب

بيئة اليوم لا تبدو وكأنها تفضل اتخاذ قرارات جريئة على الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني أو الأمريكي. ولا يزال أكثر من ١٠٠ رهينة في أيدي حماس؛ وقد تم نقل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ إسرائيلي مؤقتاً من المجتمعات الحدودية الشمالية والجنوبية مع احتمال ضئيل للعودة في أي وقت قريب. ويظل التهديد بالحرب مع حزب الله مصدر قلق دائم - وبالنسبة لبعض الإسرائيليين، ضرورة - وليس هناك شك في أن إسرائيل سوف تعمل في غزة لعدة أشهر قادمة، كما يفعل متمردو حماس. وحتى في الضفة الغربية الهادئة نسبياً، تتأمر الهجمات التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات، وعنف المستوطنين وأعمال اليقظة، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، على جعل أي تغيير في الوضع غير مرجح.

ويشير البعض إلى الوعد الذي يقدمه عرض السلام السعودي ومعه المصالحة مع العالم العربي بأكمله باعتباره مرهماً لاضطراب ما بعد الصدمة الجماعي بين الإسرائيليين الناجم عن ٧ أكتوبر/تشرين الأول. لكن الخطط الكبرى لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج عظيمة.

إن مخطط إدارة بايدن لتحويل الشرق الأوسط - مزيج من الدول ذات الدخل المنخفض ذات الكثافة السكانية العالية والدول ذات الدخل المرتفع ذات الكثافة السكانية المنخفضة - من خلال توحيد أغنى دولة في المنطقة وأكثرها تقدماً من الناحية التكنولوجية في السعي إلى التجارة البينية، ومن المؤكد أن قدرة اليد العاملة على الحركة، والاستثمار في البنية الأساسية طموحان. ولكنها أيضاً غير مقيدة بواقع الحكم في الشرق الأوسط والظروف البيئية.

إن استناد هذه الرؤية إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي يركز بدوره على تطورات غير متوقعة في السياسة الداخلية الإسرائيلية والفلسطينية، يضيف صفة سريالية على الادعاءات المتعلقة بالتحول.

كل اختراق في الساحة العربية الإسرائيلية كان يسبقه عنف شديد

السامية. ولا توجد قوى عربية إقليمية، وخاصة المملكة العربية السعودية، راغبة وقادرة على العمل كقوة خارقة في هذه المرحلة القاتمة. وأخيراً، هناك مسألة السياسة الداخلية للولايات المتحدة. لقد أدت أزمة غزة إلى انقسام الديمقراطيين ووحدة الجمهوريين في مواجهة انتخابات حاسمة. وفي المنطقة، سترحب إسرائيل ودول الخليج برئاسة ترامب. وحتى الآن، كانت إدارة بايدن منشغلة بالاضطرابات التي تشهدها المنطقة، في حين لم تركز حملة ترامب بعد على الأزمة. ومع ذلك، فإن موسم الحملات الانتخابية سيجعل حضوره محسوساً بلا شك بينما تخطط الولايات المتحدة والأحزاب الإقليمية لخطواتها التالية.

*ستيفن سايمون : أستاذ الممارسة في دراسات الشرق الأوسط في كلية جاكسون للعلاقات الدولية بجامعة واشنطن. وهو مؤلف كتاب الوهم الكبير: صعود وسقوط الطموح الأمريكي في الشرق الأوسط. آرون ديفيد ميلر : زميل بارز في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ومحلل سابق لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية ومفاوض في الإدارات الجمهورية والديمقراطية. وهو مؤلف كتاب « نهاية العظمة: لماذا لا تستطيع أمريكا (ولا تريد) رئيساً عظيماً آخر»

الأحيان، تدرك إدارة بايدن ذلك، لكن النتائج كانت، في أحسن الأحوال، حلوة ومرة.

وقد عملت بعض الإجراءات التي اتخذها بايدن على تجنب تفاقم الوضع الخطير للغاية. وهي تشمل النشر السريع للقوة البحرية وإعادة انتشارها لاحقاً؛ والصبر في مواجهة الهجمات يليه رد مدروس؛ وعدم زيادة الوجود البري الأمريكي في المنطقة رداً على الاستفزازات؛ والدبلوماسية الخلاقة للحد من مخاطر التصعيد في الشمال؛ وتجنب الرد العنيف على هجمات الحوثيين على السفن أثناء محاولة الحفاظ على استمرار الاتصالات؛ والحفاظ على الضغط المستمر، وإن كان غير فعال إلى حد كبير، على إسرائيل لتغيير نهجها العملياتي في غزة، وتسهيل المساعدات الإنسانية، وعدم محاولة دفع الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية. إن حقيقة إمكانية صياغة استجابة متماسكة نسبياً في ضوء حالة السياسات الحزبية في الولايات المتحدة هي في حد ذاتها أمر رائع. ومع ذلك فإن الواقع المروع المتمثل في مقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين والمشهد الممزق لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يوصف بأنه نجاح مدوي في السياسة الخارجية. وسوف تطاردنا.

ومع ذلك، فإن تجاوز هذه التحركات لن يكون ممكناً دون الالتزامات الإسرائيلية والفلسطينية. ويبدو أن هذا أمر مستبعد في هذه المرحلة، أو في غياب تغيير جذري في دولة إسرائيل ومجتمعها. إذا كان هناك تغيير جذري، فقد حدث في السابغ من أكتوبر/ تشرين الأول.

ويبدو أن عكس هذا المد غير مرجح نظراً للمذبحة التي تعرض لها الإسرائيليون. وسوف يستخدمه اليمين الإسرائيلي لتأكيد صحة رؤيته العالمية للحصار ورسالته التي مفادها أن العالم يعاني من النفاق ومعاداة



عبدالله العليان:

لماذا الحديث عن الثقافات وليس تفاهمها ؟

الكتاب - كما أشرنا - بردود ومناقشات وتعقيبات وزادت من شهرة هذه الأطروحة بعد ذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. والحقيقة هذه لو صحت، أن الاختلاف أو الصدام يكون بين الثقافات وليس الحضارات، ذلك أن الحضارات لا تتصادم لمجرد الاختلاف في الرؤى أو الأفكار أو التوجهات السياسية أو الفكرية أو حتى الدينية، لطبيعة التعددية الفكرية والدينية والسياسية، لكن الذي يدفع إلى التصادم هو عدوان ثقافات على الحضارات والثقافات الأخرى، ضمن أهداف الهيمنة والسيطرة، كما فعلها الاستعمار

مرت حتى الآن أكثر من ثلاثة عقود على صدور الكتاب الذائع الصيت (صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي)، للمفكر الأمريكي البارز «صموئيل هنتنجتون» الذي كان عبارة عن أطروحة نشرت في مجلة [فورين أفيرز] الأمريكية، نشر عام ١٩٩٣ قال فيها ما خلاصته: «إن الحضارات سوف تتصادم لاختلاف الأفكار والأيديولوجيات بين هذه الحضارات، وتنبأ بأن الصدام المقبل سيكون بين الحضارات الإسلامية والكونفوشيوسية الصينية، وبين الحضارة الغربية المسيحية». وحظيت هذه الأطروحة - التي تحولت إلى هذا

نحتاج إلى سياسة ثقافية تقوم على فهم طبائع الشعوب

العربية، أو حروبها ضد الفلسطينيين على أرضهم، وهذا بلا شك رؤية ظالمة وغير عادلة، وهم يدركون أنه لو حُلت القضية الفلسطينية، لساد السلام والوثام بين المسلمين والغرب، كما أن العلاقات العربية / الغربية في أغلبها ممتازة، لكن الاحتلال الصهيوني في فلسطين هو العقبة الكأداء لتحقيق السلام العادل، كما يجري الآن في غزة من إبادة جماعية للمدنيين ولا تزال مستمرة ضدهم، دون أن يتحرك الغرب -ويقدر لو أراد- لوقف هذا التماذي في هذه الإجرامية.

وقضية الصراع أو الصدام، ليست جديدة على الفكر الغربي بشكل عام، فقد طرح «تشارلز داروين» نظريته في «البقاء للأصلح» من خلال الصراع بين الكائنات الحية وعوامل البيئة والمناخ وغيرها من العوامل الأخرى المساندة لهذا الصراع.

ثم جاءت النظرية الماركسية في صراع الطبقات وتفسيره بأنه محرك التاريخ وهكذا، فإن «هنتجتون» جاء بنظرية ملخصها أن الاختلاف الفكري والفروقات الثقافية ستدفع الحضارات إلى الصراع والصدام ويرى الكاتب المصري ميلاد حنا «أن نظرية هنتجتون تعتبر الصفارة التي تعلن البدء للحركة، والتي يبدو «أنها تحقق غايات وطموحات السياسة الأمريكية، التي تعتمد -أول ما تعتمد- على ضرورة خلق و «ابتداع» عدو خارجي يهدد «الحضارة» والقيم

الغربي لبلدان كثيرة منذ القرن التاسع عشر وما بعده، وهي ضمن الصراعات السياسية التي تحدث، كما حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، وسميت بـ(الحرب الباردة) وهو صراع على النفوذ والسيطرة الاقتصادية، وهذا لم يشير إليه «صموئيل هنتجتون» أو تحدث عنه في هذا الكتاب المشار إليه آنفًا، إنما طرح أحكامًا مسبقة ومدفونة، كان قد طرحها مستشرقون وباحثون غربيون من النصف الأول من القرن الماضي، وهو أن الإسلام عدواني بطبعه وأن للإسلام حدود دموية، وسيشكل خطر على الحضارة الغربية إلخ!.

والواقع أن ما قاله هذا الأكاديمي الأمريكي غير المنصف في تحليله، اعتبر بلا مواربة أو غموض، أنه يهدف إلى دفع المؤسسات الغربية إلى الخوف من الإسلام وقوته وتأثيره مستقبلاً، وعدم الاستكانة والارتخاء لسقوط الاتحاد السوفييتي، و(النوم في العسل) بل يرى أن على القوى في الغرب أن تستيقظ لهذا المارد الصاعد، وهو الخطر الأخطر بعد سقوط الخطر الأحمر، والمقصود بالخطر الشيوعي آنذاك.

والأطروحة تأتي ردًا مباشرًا على أطروحة «فرانسيس فوكوياما» في (نهاية التاريخ)، فكانت هذه الأطروحة والكتاب لهنتجتون التي تستفز الغرب وتحركت هواجسه النائمة من مخاطر متوهمة، وهو عليه أن يستعيد الصراعات التي مرت منذ قرون، وهو أن الإسلام، العصي على الانقياد كما يعتقدون، وهنا تكمن مخاطره كما يقولون، أو يتوهمون ذلك، وربما يقصدون أن المسلمين لا يزالون يرون أن إسرائيل عدوة لهم، أو أن الحقوق المهدورة للفلسطينيين ساهم فيها الغرب في قيام إسرائيل ودعمها فيما قامت به في حروبها، سواء ضد الدول

التفاهم بين الثقافات من خلال الحوار مع الآخر، ضرورة ملحة في عصرنا الراهن

وعبر عن ذلك «مانفريد أوستن» الأمين العام لمؤسسة همبولت عن قلقه لتجاهل الغرب للحضارات الأخرى منادياً بضرورة «أن نتعلم كيف نفهم بشكل أفضل لغة الحوار مع الأمم الأخرى، لكن قدرتنا على الحوار لن تزداد إلا إذا بدأنا بتعلم لغات الأمم الأخرى بصورة مكثفة.

ولهذا نحتاج إلى سياسة ثقافية تقوم على فهم طبائع الشعوب بحيث نصبح قادرين على التعامل مع خصائصها المتميزة في التفكير والشعور، لقد خبرت خلال إقامتي في شرق آسيا -كما يقول- إن الناس هناك طوروا نوعاً من الاعتداد بالنفس يقوم أساساً على أنهم لن يقبلوا حضارتنا على المدى الطويل إلا إذا كنا نحن بدورنا مستعدين للاهتمام بحضارات تلك الأمم الحضارية وبطبائعها اهتماماً جاداً وعميقاً.

فهذه الأطروحة هي نفسها الدافعة والمحركة على الصدام؛ لأنها تشعل نار الأحقاد والتوترات بين الحضارات والثقافات لمجرد الاختلاف والتباين وهذا الاختلاف فطرة إلهية بين مختلف البشر. ومن الحكمة أن ينظر الغرب إلى مسألة التباينات بين الإسلام والغرب بمنظار الواقع وهو أن المظالم والقمع والقهر بمعايير غير عادلة هي نفسها الدافعة إلى الصراع والصداع وليس الاختلافات الفطرية الأنانية.

الأمريكية عموماً والغربية خصوصاً.

ولذا طرح هنتجتون نظريته أو رؤيته، وكان في ضوء معطيات الصراعات الحالية ترشيح الإسلام ليكون العدو المنتظر للغرب، ثم ذهب إلى مدى أبعد، وكعملية فلسفية استراتيجية، فافترض تحالفاً بين الإسلام والكونفوشية مجتمعين ومتعاونين في مواجهة الغرب، حتى أن كتاباً كثيرين وقعوا في فخ الرؤية القائلة أن العالم سيتحول إلى صراع بين الغرب واللاغرب.

فهذه الأفكار التي طرحها هنتجتون هدفها دفع مؤسسات صناعة القرار إلى التهيب والحذر من الآخر المسلم بدعاوي أن المسلمين يحملون أفكار عنيفة، وإذا ما أصبح لديهم قوة سوف يدمرون الغرب ويهدمون حضارته.. إلخ: لذلك فإن دعاوي «صموئيل هنتجتون» هي نفسها التي تدعو إلى الصدام وقهر الآخر والسباق لتجريده من قوته وتجريده من أسباب القوة والندية، وهو ما يسمى في علم السياسة والاستراتيجيات بـ(حروب الاستنزاف أو الحروب الاستباقية للآخر في إطار الصراع السياسي).

فهذه الرؤية من «هنتجتون» كما قال د. محمد أبو الفضل، هي أنه: «عمل على توسيع هوة الخلاف بين الغرب والدول الإسلامية التي وجدت نفسها بعد صراع طويل ضد الغرب في الحقبة الاستعمارية في صراع جديد ضد الغرب أيضاً الذي يتيه بهيمنته في كل المجالات، ويجب أن نعترف هنا بأن تراث الحقد يقوي مجالات الصراع ويذكر أوار الاختلاف، فهناك سقوط الأندلس والحروب الصليبية وتصفية الجيوب الإسلامية ومساعدة الأقليات غير المسلمة لتنشط ضد المسلمين، بل مساعدة بعض العناصر المتطرفة من المسلمين حتى تنشأ حروب أهلية ناهيك عن النظام العالمي الجديد / القديم الممسوخ الملامح».

البديل الأفضل هو أن تتفاهم الثقافات أو الحضارات وتتقارب

الحوار الهادف، والسعي الجدي لقيام حوار بين الحضارات والثقافات مبني على الرغبة الصادقة في التفاهم والتعاون، فالحوار بين الثقافات لا يمكن أن يؤدي دوره المنوط به إلا من خلال إثراء التعاون الإنساني، والتفاهم الذي يؤدي إلى تقارب وجهات النظر بين أطرافها. فالحوار يظل مطلباً ملحا في عصرنا الراهن، ولا غنى عنه للإنسانية جمعاء، إذا ما أرادت أن تعيش بمنأى عن الصراع السلبي وتتجه للتدافع السلمي في معركة الحياة في التقدم والإبداع، الذي هو في الأصل سنة إلهية كونية، بين الأمم، فالحوار بين المختلفين المبني على المنهج الصحيح، يجب أن يسود بين الحضارات والثقافات، وأن يتحقق فيه شرط التعايش والتعدد والتنوع، ويقتنع الجميع أن الحوار بين الثقافات هو السبيل الأجدى والأفضل للتغلب على الحروب والتوترات، أو ما يسمى الآن بمشكلات الإرهاب وتوابعه بعد تجديد مفهومه بصورة سليمة وصحيحة، وبعيداً عن المزايدات والمقاييس غير المنصفة، والأحكام المسبقة الظالمة، ومن خلال هذه المنهجية يمكن أن يتم إرساء مفاهيم إيجابية للتفاهم الجدي والصادق بين الثقافات والحضارات الإنسانية.

✽ صحيفة «الجريدة» الكويتية

لكن البديل الأفضل والأرقى لمقولة صراع الثقافات أو الحضارات- كما يقول البعض- ومنهم صاحب نظرية (صراع الحضارات)، هو أن تتفاهم الثقافات أو الحضارات وتتقارب من خلال الحوار الجاد الخالي من الاشتراطات والفرض والإرغام على الدول الأقل نمواً، لكن عليها أن تعترف بالآخر المختلف، ضمن الاختلاف المتعارف به بين الثقافات الإنسانية، وهو أن يكون التواصل والتعايش هو الوسيلة الإيجابية لتجنب الإنسانية عواقب الصراعات والتوترات والحروب، ضمن المشتركات الإنسانية بين الشعوب في هذا العصر، وبقدر ما تعظم الحاجة إلى إيجاد «حوار جدي بين الثقافات والحضارات، لإقامة جسور التفاهم بين الأمم والشعوب، ولبلوغ مستوى لائق من التعايش الثقافي والحضاري، يقوم على الفهم المتبادل لتهيئ الأجواء المناسبة لإجراء هذا الحوار، فيما هو مختلف بينهم في قضايا عالقة أو خافتة، وإيجاد الشروط المقبولة الصحيحة التي تسهم إلى إيجاد الأرضية المنشودة والغايات المقصودة.

ولا شك أن التفاهم بين الثقافات من خلال الحوار مع الآخر، ضرورة ملحة في عصرنا الراهن الذي يموج بالتوترات بين بعض الدول في عصرنا الراهن، ولذلك يجب ألا نرفضه وفق مسوغات ليست دقيقة بينه، والإسلام يدعو للحوار كما جاء في القرآن الكريم، لاسيما أن دعوة الحوار بين الحضارات، جاءت من الطرف الإسلامي دعوة عالمية من خلال سعي الحضارات لبناء علاقاتها على الحوار الإيجابي والتبادل الثقافي والتفاعل الحضاري الذي هو سمة الثقافات عبر التاريخ، وتقوم على ثقافة الحوار والتسامح، وبديلاً لمقولات الصدام والصراع. وهذا يتم من خلال المنهجية السليمة في



مروة الاسدي:

الضوابط الأخلاقية في البيئة الإعلامية الجديدة

الاجتماعي، التحرر العاطفي او التسلية والترفيه). في التغطية الإعلامية يفترض على وسائل الاعلام السعي الى تعزيز حق الجمهور في معرفة الاحداث بدقة وموضوعية، مع ضرورة الحرص على عدم إحداث اضرار قد تلحق بحقوق الأفراد والمجتمع، لتحقيق التأثير الهادف في وضع مبادئ ومعايير أخلاقية يتعهد بها الصحفيون ومؤسساتهم بالرعاية والاحترام والتطبيق على المستوى الفردي والجماعي بدءاً من تخطيط المحتوى الإعلامي وانتاجه، واتخاذ القرار بنشره، بما يساهم في تعزيز الثقة بين الجمهور ووسائل الاعلام، وما يحقق الصالح العام، وتستمد

صناعة الإعلام في العالم ليست مهنة عدمية لا طائل من ورائها، بل هي صناعة مقننة، ذات أهداف محددة وواضحة، تستهدف التأثير في افراد المجتمع، إذ نستخدم وسائل الإعلام لأغراض متنوعة وعديدة، تختلف من شخص إلى آخر، كل حسب اهتمامه، وكثير من هذه الأغراض تحدث أحياناً بدون وعي الشخص، أي أنه يتابع وسائل الإعلام ولا يعرف على وجه التحديد لماذا يتابعها، ومن الاغراض التي تدفعنا الى متابعة وسائل الاعلام هي: (الحصول على المعلومات، توجيه الفهم، توجيه السلوك اليومي، فهم الذات، تسهيل التفاعل الاجتماعي، بديل للتفاعل

صناعة الإعلام في العالم هي مقننة ذات أهداف محددة وواضحة

من هؤلاء الاعلاميين غير المتخصصين بسبب وجود دورات اسبوعية تؤهل كل من هب ودب لمزاولة مهنة انسانية كالإعلام فتمنح الصفة لهم باسبوع او شهر، وتجاهل وجود الكفاءات الاكاديمية المتخرجة من كليات الاعلام.

اضافة لما يمتلكه الاعلامي من مهارات احترافية في صناعة المحتوى فيجب ان يمتلك مهارات معرفية وأخلاقية تعزز من قدرته على اتخاذ القرارات السليمة، وان يتمتع بالثقافة الاجتماعية والقيم والسلوك الحسن، وفي ظل عدم مهنية واحتراف الاعلاميين العاملين ووجود وسائل إعلام كثيرة غير مسؤولة، لا تلتزم بأي قيم ولا تقييم وزنا لأي معايير أخلاقية أو ثقافية أو اجتماعية، يبرز تحد خطير، يتمثل في اتساع نطاق الحرية وانخفاض الوعي الإعلامي مما يجعل هذه الوسائل سلاحاً خطيراً قد يثير الفتن والاضطرابات التي تدمر المجتمع، وعلى العكس من ذلك فزيادة الوعي من شأنها أن تجعل من تلك الوسائل أداة للبناء والتطوير في مختلف المجالات.

وبحسب الباحثين على الاعلامي ان يلتزم بالضوابط الأخلاقية الآتية:

١. الضابط الديني:

ليس من أخلاقيات الاعلامي أن يطلق حكماً

هذه المبادئ والمعايير الأخلاقية من القيم الدينية والثقافية والأعراف الراسخة للمجتمعات والأمم، التي ظلت تفرض إطاراً قيمياً ملحوظاً بل وملموساً عبر المراحل التاريخية المنظورة لتطور العمل الاعلامي حول العالم.

الخلل يكمن في تفضيل السبق الصحفي على اخلاقيات مهنة الإعلام، التي باتت موثيقها مجرد نصوص على الورق غير قابلة للتطبيق، نتج عنه هبوط كبير في الرسالة الإعلامية الهادفة.

ومن هنا تظهر أهمية الضوابط الأخلاقية في البيئة الإعلامية الجديدة، وتعرف «الأخلاقيات المهنية» بأنها مجموعة القيم والمعايير، التي يعتمدها أفراد مهنة ما، للتمييز بين ما هو جيد وما هو سيء، وبين ما هو صواب وما هو خاطئ، وبين ما هو مقبول أو غير مقبول، فهي تمثل مفهوم الصواب والخطأ في السلوك المهني، ولتحقيق ذلك يتم وضع ميثاق، يبين هذه القيم والمعايير والمبادئ وقواعد السلوك والممارسة. ومما تقدم ندرك ضرورة الاهتمام بأخلاقيات مهنة الإعلام، والبحث عن آليات الضبط الأخلاقي لما ينشر ويبث ويعرض عن طريقها، ولاسيما ان كان القائم بالاتصال فرد غير متخصص، ولا يعرف القواعد القانونية والأخلاقية للعمل الإعلامي ولا ينتمي لمؤسسة إعلامية بعينها، وبالتالي فإنه لا يلتزم باطر أخلاقية أو معايير محددة لأدائه، ويوجد نسخ عديدة

بغيا ب العقوبات فان المواثيق الأخلاقية لا يلتزم بها الكثير من الإعلاميين

١. الضابط الحقوقي:

على الإعلامي ان يراعي حقوق الانسان لأفراد المجتمع جميعهم وان يمتلك حس انساني واخلاقي في التعامل مع الاحداث.

إن المواثيق الأخلاقية لا يلتزم بها الكثير من الإعلاميين، ولذلك تظل مجرد نصوص جامدة، لأنه ليس هناك عقوبات يتعرض لها الإعلامي الذي لا يلتزم بهذه الأخلاقيات، أو ينتهكها، لذا توصف المواثيق الأخلاقية، بأنها (بدون أنياب)، وأنها قليلة الأهمية، على الرغم من المحاولات التي بذلت للبحث عن وسائل لتوقيع عقوبات على عدم الالتزام بالأخلاقيات إلا أنها تظل عقوبات لا قيمة لها، ولا تؤدي إلى الإلتزام بالأخلاقيات. وعلى الرغم من اختلاف مسميات تلك المبادئ والمعايير من ثقافة إلى أخرى، فإننا نجدها تصب في نفس الإطار، ولربما يقع على عاتق كل إعلامي أن يستوعبها بدقة وأن تحرص كذلك كل وسائل الإعلام على تدريب صحافييها عليها ومناقشتها لإيجاد أفضل السبل لإعمالها وتذليل الصعوبات التي تعترض الصحفيين كأفراد ومجموعات على احترامها في كل الأوقات، لذا من الضروري تفعيل الضوابط الأخلاقية للعاملين بوسائل الاعلام كون تلك الوسائل الأكثر والاشد تأثيراً على المجتمع.

في أي موضوع أو قضية يبرز فيها أفكاراً تتصادم مع الثوابت الدينية، أو يقوم بنشر بعض المفاهيم والمعلومات والصور والفيديوهات التي تتنافى مع المفاهيم الدينية في المجتمع.

٢. الضابط الاجتماعي:

لابد أن يراعي الإعلامي الاعتبارات الاجتماعية قبل أن يقدم أي شيء أو ينشر أشياء تمس قيم المجتمع، أو يستخدم ألفاظاً تمس المفاهيم الخاصة لدى الناس، فهي تمثل موضوعات حساسية بالنسبة للأفراد.

٣. الضابط التشريعي:

أي أنه لابد من مراعاة الجوانب القانونية التي تضع خطوطاً يسير عليها الإعلامي، حتى لا يتطرق للمحظورات التي نص عليها القانون أو تعرضه للوقوع تحت طائلة القانون.

٤. الضابط المؤسسي:

لابد أن يراعي الإعلامي الاعتبارات الخاصة بالمؤسسة التي يعمل فيها، فلا يقدم ما يسيء لمؤسسات الدولة أو يشوه صورتها.



الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



marsaddaily



almrsd1994



marsad daily



marsaddaily